بنك السلام
Al Salam Bank

ننمو بكم ومعكم

اجتماعا الجمعيتيْن العموميتيْن
العادية وغير العادية 2023

خاضع ومرخص كبنك تجزئة إسلامي من قبل مصرف البحرين المركزي

المحتويات

أولاً

اجتماع الجمعية العمومية العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

05 جدول أعمال الجمعية العمومية العادية 2023
07 محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي السابق والمنعقد بتاريخ 17 مارس 2022
15 تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
20 تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
23 تقرير مدققي الحسابات الخارجي عن البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
29 البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
94 العمليات مع الأطراف ذات العلاقة
95 توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي الأرباح
96 مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
98 تقرير حوكمة الشركات
129 إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022
130 تعيين أو إعادة تعيين أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023
131 تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023
132 مناقشة ما يستجد من أعمال

ثانياً

اجتماع الجمعية العمومية غير العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

134 جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية 2023
136 محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية والمنعقد بتاريخ 17مارس 2022
139 الموافقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع للبنك
140 الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك
141 التخويل بالتوقيع على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي

أولاً

اجتماع الجمعية العمومية العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

الاثنين 20 مارس 2023
الساعة 10 صباحاً

فندق الموفنبيك
المحرق – مملكة البحرين

جدول أعمال الجمعية العامة العادية السنوية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

1. المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي السابق والمنعقد بتاريخ 17 مارس 2022 .
2. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 والمصادقة عليه.
3. الاستماع ومناقشة تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 .
4. الاستماع ومناقشة تقرير مدققي الحسابات الخارجي عن البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 .
5. مراجعة ومناقشة البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 والمصادقة عليها.
6. التبليغ عن العمليات التي أجراها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 مع أي أطراف ذوي علاقة أو مع مساهمين رئيسين في البنك، وكما هو مبين في ايضاحات البيانات المالية (رقم 29) من القوائم المالية الموحدة ووفقاً للمادة 189 من أحكام قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001 وتعديلاته اللاحقة.
7. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 والبالغة قيمتها 31.593 مليون دينار بحريني، والتصديق على التوزيعات التالية:

أ. تحويل مبلغ 3.159 مليون دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.

ب. توزيع أرباح بنسبة 10% من قيمة رأس المال الصادر والمدفوع للبنك، ولمجموع قيمته 24.821 مليون دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، على النحو التالي:

- أرباح نقدية بنسبة 5% ولمجموع قيمته 12.359 مليون دينار بحريني باستثناء اسهم الخزينة.
- أسهم منحة بنسبة 5% ولمجموع قيمته 124.616 مليون سهم أي ما يعادل سهم واحد لكل 20 سهم من الأسهم المملوكة.

آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح 21 مارس 2023، وأول يوم تداول بدون استحقاق للأرباح 22 مارس 2023. ليتم تقييد اسم المساهم في سجل الأسهم يوم الاستحقاق 23 مارس 2023، و سيتم توزيع الأرباح على المساهمين المستحقين في 6 أبريل 2023.

ج. اعتماد مبلغ 500 ألف دينار بحريني للتبرعات الخيرية.

د. تحويل المبلغ المتبقي والبالغ 3.113 مليون دينار بحريني الى حساب الأرباح المستبقاة.

8. الموافقة على تخصيص مبلغ 780 ألف دينار بحريني كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022.
9. الاطلاع على ومناقشة تقرير حوكمة الشركات (Corporate Governance Report) للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة.
10. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم كأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 .
11. تعيين أو إعادة تعيين السادة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
12. تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، مع الأخذ بأن التعيين سيكون خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي.
13. مناقشة ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته اللاحقة.

01

المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي السابق والمنعقد بتاريخ 17 مارس 2022

محضر إجتماع الجمعية العمومية العادية 2022

الوقت:

11:00 صباحاً

المكان:

فندق الموفنبيك المحرق – مملكـــة البحريـــن

الرئيس:

ترأس الإجتماع سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني – رئيس مجلس الإدارة.

النصاب:

أعلن رئيس الإجتماع إكتمال النصاب القانوني لعقد إجتماع الجمعية العمومية العادية وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك حيث بلغت نسبة حضور المساهمين (أصالة ووكالة) ما مجموعه 70.65% من إجمالي أسهم رأس مال البنك.

مقرر الإجتماع:

أجازت الجمعية تعيين المستشار / إيهاب عبداللطيف أحمد – سكرتير مجلس الإدارة – مقرراً للإجتماع.

حضر الإجتماع من مجلس الإدارة كل من:

1	الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	رئيس مجلس الإدارة
2	السيد/مطر محمد البلوشي (عبر Zoom)	نائب رئيس مجلس الإدارة
3	السيد / سلمان صالح المحميد	عضو مجلس الإدارة
4	السيد/ سالم عبدالله العوادي	عضو مجلس الإدارة
5	السيد / زايد علي الأمين	عضو مجلس الإدارة
6	السيد/هشام صالح الساعي	عضو مجلس الإدارة
7	السيد/خالد سالم الحليان (عبر Zoom)	عضو مجلس الإدارة
8	السيد/ الحر محمد السويدي (عبر Zoom)	عضو مجلس الإدارة
9	السيد/ طارق عبدالحافظ العجيلي	عضو مجلس الإدارة

سكرتير الإجتماع:

1	المستشار إيهاب عبد اللطيف أحمد	

وحضر من أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية:

1	الدكتور أسامة بحر	عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

بينما حضر من الإدارة التنفيذية للبنك كل من:

1	السيد / رفيق النايض	الرئيس التنفيذي
2	السيد / أنور مراد	نائب الرئيس التنفيذي
3	المستشار إيهاب أحمد	نائب الرئيس التنفيذي – سكرتير المجلس
4	السيد/ يوسف إبراهيم	رئيس الشؤون المالية

محضر إجتماع الجمعية العمومية العادية 2022 (يتبع)

وحضر الإجتماع كل من:

1	السيدة/ريان علي	ممثل مصرف البحرين المركزي
2	السيد/حسين محمد	ممثل مصرف البحرين المركزي
3	عيسى الزياني (عبر الهاتف)	ممثل مصرف البحرين المركزي
4	السيدة/نوف البلوشي (عبر الهاتف)	ممثل مصرف البحرين المركزي
5	السيدة/ندى الذوادي (عبر الهاتف)	ممثل وزارة الصناعة والتجارة
6	السيد/جليل العالي	ممثل مدققي حسابات البنك السادة KPMG Fakhro
7	السيد/محمود زليخ	ممثل مدققي حسابات البنك السادة KPMG Fakhro
8	السيدة/ هبة مبارك	ممثل شركة البحرين للمقاصة، مسجلي أسهم البنك.
9	السيد/ وجدي الجلاد	ممثل كي بوينت، مسجلي أسهم البنك.

إستهل الإجتماع الشيخ خالد بن مستهيل المعشني رئيس الإجتماع باسم اللّه والصلاة والسلام على رسول اللّه وعلى آله وصحبه أجمعين، معلناً ترحيبه بالسادة المساهمين وشكرهم على حضور الإجتماع، كما رحب بممثلي مصرف البحرين المركزي وممثلة وزارة الصناعة والتجارة وممثلي السادة KPMG Fakhro مراقبي حسابات البنك وممثل مسجلي أسهم البنك. ثمّ شرع في طرح أجندة الاجتماع على النحو التالي:

1 المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي السابق والمنعقد بتاريخ 17 مارس 2021:

أبان الشيخ خالد المعشني أنه قد تم تقديم نسخة من المحضر المذكور لجميع السادة المساهمين ولم ترد أية ملاحظات أو إستفسارات بشأنه، وطلب من المساهمين الحاضرين إبداء أي ملاحظات لديهم أو إجازة المحضر والمصادقة عليه كما جاء.

تمت المصادقة على المحضر من دون أي ملاحظات أو تعديلات.

قرار رقم 1: أجازت الجمعية بالإجماع محضر الإجتماع السابق المنعقد في 17 مارس 2021.

2 مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 والمصادقة عليه:

إستعرض الشيخ خالد المعشني رئيس الاجتماع تقرير مجلس الإدارة الذي تناول أبرز جوانب أعمال البنك في عام 2021 والنتائج الجيدة التي حققها البنك رغم صعوبة الأسواق والتحديات وتطرق كذلك للخطط المستقبلية للبنك، ثمّ أتاح رئيس الاجتماع الفرصة للسادة المساهمين لإبداء أي ملاحظات لديهم على تقرير مجلس الإدارة المعروض على الجمعية العامة.

ولما لم تكن هناك أية ملاحظات حول التقرير:

قرار رقم 2: أجازت الجمعية بالإجماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 م.

3 الاستماع إلى تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021:

إستعرض الشيخ الدكتور أسامة بحر عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بالبنك تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك، وأبان ان الهيئة تؤكد أن مسؤولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات البنك تقع على عاتق إدارة البنك، مضيفا أنّ معاملات البنك المنفذة خلال العام لا تخالف في جملتها أحكام و مبادىء الشريعة الإسلامية، وذلك في حدود ما اطلعت عليه من معلومات وبيانات، وما قدمته الهيئة بشأنها من ملاحظات، وما أبدته إدارة البنك من استجابة لتنفيذ تلك الملاحظات. وكذلك راجعت الهيئة تقارير التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي وأبدت ملاحظاتها عليها واطمأنت على قيام الإدارة التنفيذية بمتابعة هذه الملاحظات والعمل على معالجتها.

و رداً على إستفسار السيد علي الطريف –كتابةً– بشأن وجود فتوى شرعية للإستحواذ على أسهم بنك تقليدي أو لديكم حيلة شرعية أفاد البنك بأن هناك هيكل متوافق مع الشريعة للإستحواذ المذكور (مجاز من قبل الهيئة الشرعية للبنك). في الواقع، الهيكل المعتمد يحاكي الهيكل الحالي المعمول به من قبل بنك الإثمار.

قرار رقم 3: أجازت الجمعية بالإجماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

4 الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجي عن البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021:

إستعرض السيد جليل العالي ممثلاً عن السادة KPMG Fakhro مدققي حسابات البنك تقرير مدققي الحسابات الخارجيين، وذكر أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

ولما لم تكن هناك أية ملاحظات أخرى حول التقرير:

قرار رقم 4: أجازت الجمعية بالإجماع مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

محضر إجتماع الجمعية العمومية العادية 2022 (يتبع)

5 مراجعة ومناقشة البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 والمصادقة عليها:

عرض رئيس الشؤون المالية للبنك السيد يوسف إبراهيم البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مبينا أن البنك قد حقق أرباحا صافية بلغت 21.37 مليون دينار بحريني أي بزيادة قدرها 134% عن العام 2020م. وجاءت الزيادة في صافي الربح مدفوعة بالعائدات المرتفعة من أنشطة الأعمال الأساسية للبنك مقارنة عن الفترة السابقة وطلب رئيس الاجتماع من السادة المساهمين إبداء أي ملاحظات.

وردّاً على استفسار المساهم عبدالرحمن بن سنان (يملك ما نسبته 0.001% من إجمالي أسهم البنك) عن مساهمة بنك السلام في مصرف السلام الجزائر و عن التباين الوارد في البيانات المالية لكلا البنكيْن حيث إن حصة البنك المذكورة في البيانات المالية الحديثة لمصرف السلام الجزائر مسجلة على أنها 37.43% في حين أنها مسجلة 14.42% في البيانات المالية لبنك السلام ، أوضح المستشار إيهاب أحمد أن ملكية البنك في مصرف السلام الجزائر 16.58% و وصحيح أنها ارتفعت إلى 37.43% بعد إكتتاب البنك في كامل زيادة رأس مال مصرف السلام الجزائر – تُعَدُّ هذه الزيادة متطلباً نظامياً إلزامياً من قبل بنك الجزائر المركزي –حيث إن بنك السلام البحرين كان المساهم الوحيد الذي قام بسداد كامل حصة زيادة رأس المال، موضحاً أنه تمَّ تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي لمصرف السلام الجزائر بما يعكس الحصص الجديدة للمساهمين بعد زيادة رأس المال و من ضمنها حصة بنك السلام البحرين الجديدة البالغة 37.43% من إجمالي أسهم رأس المال الجديد لمصرف السلام الجزائر حيث تمّ تقديم ملف الزيادة بكامل محتوياته ومن ضمنها تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك بما يعكس الحصص الجديدة لبنك الجزائر المركزي للموافقة النهائية عليه حيث كان هناك قيد زمني قانوني اشترطه بنك الجزائر المركزي لإستكمال عملية زيادة رأس المال في فترة أقصاها 30 يونيو 2021م و أنه فور الحصول على الموافقة النهائية من بنك الجزائر سيتم عكس نسبة الملكية الجديدة (37.43%) في بيانات البنك المالية ، أما بشأن ورود ملكية البنك في بياناته المالية 14,42% حالياً فالسبب يعود إلى إحتساب 2.16% كملكية منفعة لأحد المستثمرين و هو أمر قانوني و معمول به في الكثير من المصارف والمؤسسات المالية والإستثمارية. مشيرا إلى أن تعديل حصة بنك السلام البحرين الجديدة في مصرف السلام الجزائر والبالغة 37.43% حاليا قيد الموافقة من قبل بنك الجزائر المركزي. وسيتم توضيح الأمر وإعلان معلومات أكثر للسادة المساهمين بعد الحصول على الموافقة النهائية من بنك الجزائر المركزي. وأما بخصوص مبلغ الاكتتاب، المدفوع من قبل بنك السلام، فقد تم تسجيله وفق القواعد المحاسبية المتعامل بها ضمن الأصول الأخرى لحين الموافقة الرسمية من قبل بنك الجزائر المركزي ، علماً أن حسابات بنك السلام معتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي و مدققة من قبل مدققي حسابات البنك وتعكس الصورة الحقيقية والوضع المالي للبنك بشكل عادل كما في 31 ديسمبر 2021م.

استفسرت ممثلة المساهم علي المرباطي عن الاستحواذ على بنك إثمار و رد عليها الشيخ خالد المعشني أننا في طور إنهاء العملية وفي إنتظار موافقة الجمعية العمومية غير العادية لبنك إثمار.

و رداً على إستفسارها بشأن تحسُّن نسبة التسهيلات المتعثرة أوضح الشيخ خالد أن السبب يعود للمجهود الذي قام به البنك في الفترة الأخيرة، و بالنسبة لفكرة تصنيف البنك أشار الرئيس التنفيذي إلى أنه تم تأجيل موضوع التصنيف إلى حين البت في موضوع الإستحواذ على قطاع التجزئة من بنك إثمار.

ولما لم تكن هناك أية ملاحظات أخرى حول التقرير:

قرار رقم 5: أجازت الجمعية بالإجماع البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 كما تم تقديمه من قبل مجلس الإدارة.

6 المصادقة على وترخيص العمليات التي أجراها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مع أي أطراف ذوي علاقة أو مع مساهمين رئيسين في البنك، وكما هو مبين في ايضاحات البيانات المالية (رقم 28) من القوائم المالية الموحدة:

تم إيضاح المعاملات ذات الصلة بحسب إيضاح رقم 28 من القوائم المالية.

قرار رقم 6: أجازت الجمعية بالإجماع العمليات التي أجراها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 مع أي أطراف ذوي علاقة أو مع مساهمين رئيسين في البنك، وكما هو مبين في ايضاحات البيانات المالية (رقم 28) من القوائم المالية الموحدة.

7 اعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 والبالغة قيمتها 21,37 مليون دينار بحريني، بالتوزيعات التالية:

- تحويل مبلغ 2,14 مليون دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.
- توزيع أرباح بنسبة 7% من قيمة رأس المال الصادر والمدفوع للبنك، ولمجموع قيمته 16,38 مليون دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 ، على النحو التالي:

أ. أرباح نقدية بنسبة 4% ولمجموع قيمته 9,12 مليون دينار بحريني وذلك باستثناء أسهم الخزينة.

ب. أسهم منحة بنسبة 3% ولمجموع قيمته 72,592 مليون سهم أي ما يعادل سهم واحد لكل 33.333 سهم من الأسهم المملوكة.

سيتم توزيع الأرباح على المساهمين المستحقين في 5 إبريل 2022, آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح، ليتم تقييد اسم المساهم في سجل الأسهم يوم الاستحقاق 20 مارس 2022 وأول يوم تداول بدون استحقاق للأرباح 21 مارس 2022.

- تحويل المبلغ المتبقي والبالغ 2,85 مليون دينار بحريني الى حساب الأرباح المستبقاة.

ولما لم تكن هناك أية ملاحظات حول مقترح التوزيعات كما عُرِض أعلاه.

قرار رقم 7: أجازت الجمعية بالإجماع على تخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 والبالغة قيمتها 21,37 مليون دينار بحريني، بالتوزيعات التالية:

- تحويل مبلغ 2,14 مليون دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.
- توزيع أرباح بنسبة 7% من قيمة رأس المال الصادر والمدفوع للبنك، ولمجموع قيمته 16,38 مليون دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 ، على النحو التالي:

أ. أرباح نقدية بنسبة 4% ولمجموع قيمته 9,12 مليون دينار بحريني وذلك باستثناء أسهم الخزينة.

ب. أسهم منحة بنسبة 3% ولمجموع قيمته 72,592 مليون سهم أي ما يعادل سهم واحد لكل 33.333 سهم من الأسهم المملوكة.

سيتم توزيع الأرباح على المساهمين المستحقين في 5 إبريل 2022, آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح، ليتم تقييد اسم المساهم في سجل الأسهم يوم الاستحقاق 20 مارس 2022 وأول يوم تداول بدون استحقاق للأرباح 21 مارس 2022.

- تحويل المبلغ المتبقي والبالغ 2,85 مليون دينار بحريني الى حساب الأرباح المستبقاة.

8 الموافقة على تخصيص مبلغ 690 ألف دينار بحريني كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021:

أشاد المساهمون الحاضرون بأداء المجلس ولما ولم يكن هناك أي اعتراض على التوصية.

قرار رقم 8: وافقت الجمعية العمومية بالإجماع على تخصيص مبلغ 690 ألف دينار بحريني كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

9 الاطلاع على ومناقشة تقرير حوكمة الشركات (Corporate Governance Report) للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة:

استعرض سكرتير المجلس المستشار إيهاب أحمد أبرز الجوانب والموضوعات التي شملها تقرير مجلس الإدارة حول التزام البنك بمتطلبات حوكمة الشركات، وطلب من السادة المساهمين إبداء أي ملاحظات على تقرير حوكمة الشركات المعروض على الجمعية العامة للمناقشة والتعليق.

قرار رقم 9: أجازت الجمعية بالإجماع تقرير حوكمة الشركات (Corporate Governance Report) للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

محضر إجتماع الجمعية العمومية العادية 2022 (يتبع)

10 الموافقة على تعديلات في نظام المكافآت الداخلي وتفويض مجلس الإدارة لإجراء التعديلات اللازمة عليه من وقت لآخر، حسب ما تقتضيه الحاجة، ويخضع هذا لموافقة مصرف البحرين المركزي:

ولما لم تكن هناك أية ملاحظات أو اعتراض على المقترح.

قرار رقم 10: أجازت الجمعية بالإجماع تعديلات نظام المكافآت الداخلي وتفويض مجلس الإدارة لإجراء التعديلات اللازمة عليه من وقت لآخر، حسب ما تقتضيه الحاجة، ويخضع هذا لموافقة مصرف البحرين المركزي.

11 إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم كأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021:

وافق السادة المساهمون على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.

قرار رقم 11 : أجازت الجمعية بالإجماع إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم كأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

12 تعيين أو إعادة تعيين السادة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم:

أوصى المجلس بإعادة تعيين السادة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن الفترة اللازمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وطلب من السادة المساهمين إبداء أي تعليق أو اقتراح على ذلك.

قرار رقم 12: أجازت الجمعية بالإجماع إعادة تعيين السادة الأعضاء الحاليين بهيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن الفترة اللازمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم وهم:

1. فضيلة الشيخ الدكتور/ عدنان القطّان
2. فضيلة الشيخ الدكتور/ فريد المفتاح
3. فضيلة الشيخ الدكتور/ نظام يعقوبي
4. فضيلة الشيخ الدكتور/ أسامة بحر

13 تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، مع الأخذ بأن التعيين سيكون خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي:

أوصى المجلس بإعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين شركة KPMG لأعمال التدقيق للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وطلب من السادة المساهمين إبداء أي تعليق أو اقتراح على ذلك.

أبدى المساهم السيد عبد الرحمن بن سنان (يملك حصة تمثّل 0.001% من إجمالي أسهم البنك) إعتراضه على إعادة تعيين السادة KPMG بدعوى أنهم لم يفصحوا عن ملكية البنك في الجزائر بالشكل السليم، كما أبدى المساهم السيد علي الطريف (يملك حصة تمثّل 0.00005% من إجمالي أسهم البنك) إعتراضه على إعادة تعيين السادة KPMG مطالباً بتغيير المدققين كل خمس سنين. ومن جانب الإدارة التنفيذية أوضحت أن المدققين الحاليين لم يكملوا الخمس سنوات. وكذلك، متطلب المصرف المركزي هو تغيير الشريك بعد كل خمس سنوات وليست الشركة. ونحن في البنك نحرص دائماً على التقيُّد بقوانين المصرف المركزي وكذلك أفضل الممارسات في هذا الشأن. ولا يخفى على المساهمين بأن تعيين أو إعادة تعيين المدققين الخارجيين يخضع لعملية تحليل دقيقة ومقارنات قبل أن تطرح للمساهمين للموافقة عليها.

ولمّا لم يبدِ بقية المساهمين إعتراضا على توصية المجلس بإعادة تعيين السادة KPMG كمدققين خارجيين للبنك للسنة المالية 2022م:

قرار رقم 13: أجازت الجمعية بالأغلبية المطلقة للمساهمين الحاضرين إعادة تعيين شركة KPMG كمدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي.

أوضح رئيس الشؤون المالية السيد يوسف إبراهيم أن البنك إستلم عددا من الإستفسارات من المساهم علي الطريف الذي طلب تضمينها مع ردود الإدارة التنفيذية في المحضر وذلك لعدم تمكنه من الحضور شخصياً ن وهي كالتالي:

- بشأن موضوع الخدمات المصرفية المفتوحة توضح الإدارة التنفيذية أن هذه الخدمات تتيح فرصا عديدة وتغييرات جوهرية في المشهد المصرفي في البحرين.
- وبشأن معدلات الكفاءة التشغيلية ، توضح الإدارة التنفيذية بأن الكفاءة التشغيلية للبنك تعد من أدنى النسب مقارنة بنظرائنا البنوك الإسلامية وسيتم تدريجياً تخفيض النسبة على السنوات اللاحقة بعد الاستحواذ.
- و بشأن الإستحواذ على أسهم شركات مدرجة وتأثيرات ذلك على موقف معدلات وكفاءة رأس المال، توضح الإدارة التنفيذية أن البنك سيظل بإذن الله يحافظ على مستوى جيد لكفاءة رأس المال .
- وبشأن إلتزام البنك بالمادة 188 من حيث توزيع 5% أرباح لدفع مكافأة لمجس الإدارة، توضح الإدارة التنفيذية بأن المادة 188 تشير إلى توزيع أرباح ما لا يقل عن 5% من رأس مال الشركة المدفوع وليست بالضرورة أرباحا نقدية. وعليه، فإن البنك ملتزم بالقانون المعني في شأن مكافأة مجلس الإدارة، وليس هناك إستثناء في هذا الصدد مضيفاً أن مخصصات المجلس زادت نسبة لانخراطه في الاجتماعات غير الاعتيادية بصفة مستمرة لتوجيه الإدارة التنفيذية ورسم المخطط الإستراتيجي واتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة، وعليه زادت عدد اجتماعات مجلس الإدارة مقارنة بالفترة الماضية.
- فيما يتعلق بخفض نسبة تكلفة المخاطر و كيف تم الوصول إلى هذين المستويين الممتازين ،يوضح رئيس الشؤون المالية أن البنك بفضل من الله وجهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية قد تمكن من تحسين جودة الأصول، وذلك بتسجيل موجودات ذات جودة عالية مع الحفاظ على الضمانات المناسبة، بالإضافة إلى التخارج من بعض المشاريع المتعثرة. وأما بخصوص عكس المخصصات، فقد سجل البنك 1,5 مليون دينار بحريني في 2021 مقارنة بـ 0,5 مليون دينار بحريني في الفترة الماضية. وكذلك شطب أصول تقدر بـ 11,9مليون دينار بحريني مقارنة بـ 3,4 مليون في العام الماضي. ونتطلع لبقاء النسب في الحدود الدنيا في المستقبل بإذن الله.
- وتوضح الإدارة التنفيذية رداً على استفسار حول جدول الحساسية، المشار إليه في إيضاح رقم ٣٣.٢ للبيانات المالية، أنه مطابق للمعايير المحاسبية المطلوبة في هذا الشأن، مضيفة أن تحسين وتعزيز معدل العائد على متوسط الأصول ضمن خطط البنك المستقبلية،
- كما توضح الإدارة التنفيذية بأن إلتزام وشفافية أعضاء مجلس الإدارة بقواعد الحوكمة هو ما يميز هذا البنك. وأما بخصوص بعض مواد حوكمة الشركات، فإن أسباب الاستثناء مفصلة تفصيلاً كاملاً في تقرير حوكمة الشركات وليست ضمن أوراق الجمعية العادية، والتي في الغالب تكون مختصرة.

14 مناقشة ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته اللاحقة:

ولما لم ترد أية مواضيع أخرى لمناقشتها كمستجدات على جدول الأعمال و فعليه فليس هناك ما يطرح تحت هذا البند.

ولما لم تكن هناك بنود أخرى على جدول أعمال الجمعية المنعقدة بصفة عادية، تقدم الشيخ خالد المعشني رئيس الجمعية بشكره لجميع الحاضرين من المساهمين وممثلي الجهات الرسمية وفريق الإدارة التنفيذية على مساهمتهم الفعالة في إنجاح أعمال الجمعية العادية، وأعلن فض الإجتماع ورفع الجلسة.

رفعت الجلسة في تمام الساعة 12:00 ظهراً

الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجمعية

المستشار / إيهاب عبداللطيف أحمد
نائب الرئيس التنفيذي
سكرتير مجلس الإدارة
مقرر الاجتماع

02

مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 والمصادقة عليه

تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين

يسر أعضاء مجلس إدارة بنك السلام ش.م.ب. "البنك" تقديم التقرير السنوي للمساهمين الكرام، مصحوبًا بالبيانات المالية الموحدة والشركات التابعة له "المجموعة" للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

لا تزال الأسواق العالمية وعمليات التوريد تواجه تحديات كبيرة بسبب تأثر الاقتصادات بالضغوطات الناتجة عن تفشي جائحة كوفيد – 19، والتي استمرت بالتفاقم بسبب التوترات الجيوسياسية في أوروبا والتي أدت إلى تزعزع الأسواق، حيث من المتوقع أن تشهد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والعديد من الأسواق الأوروبية الكبرى ركودًا اقتصاديًا على فترات مختلفة وبنسب متفاوتة مع تأثر حدته بعدة عوامل من ضمنها التضخم. وفي عام 2023، من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 1.6% وارتفاع معدل النمو في الولايات المتحدة وأوروبا بنسبة 0.8% و0.2% على التوالي.

ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة أسرع مرتين من الاقتصاد العالمي بسبب أسعار النفط القوية، إلى جانب الاستثمار الحكومي في برامج التنمية الوطنية. وقد عمدت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية لتغيير تصنيف مملكة البحرين إلى "إيجابي" مرتكزة بذلك على الإصلاحات المالية للحكومة وارتفاع أسعار النفط الخام، والتي أحدثت قفزة في الاقتصاد الوطني بنسبة 4.8% في عام 2022، مع توقعات باستمرارية نموه بنسبة 4% على أساس سنوي حتى عام 2025.

ويتمتع بنك السلام بمكانة متميزة تمكنه من التركيز على تطوير عملياته لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص الناشئة في عام 2022. وبالاعتماد على استراتيجيتنا وقيامنا بتحديث هويتنا المؤسسية عام 2021، استطعنا الاستمرار بتنمية الأنشطة المصرفية الأساسية والاستحواذ بنجاح على حصة سوقية أكبر. فخلال العام، تم الاستحواذ على قطاع الخدمات المصرفية للأفراد التابع لبنك الإثمار، كما تم توسيع قاعدة الأصول وودائع الزبائن ومحفظة التمويل. وسيسهم الاستحواذ الذي تم الانتهاء من إجراءاته في تعزيز مكانة البنك كأكبر مؤسسة مالية إسلامية في مملكة البحرين والأسرع نموًا بين دول المنطقة. ونحن واثقون من قدرتنا على التكيف واجتياز تقلبات السوق خلال العام 2023 بإذن الله وتوفيقه.

وعلى الرغم من التأثير السلبي للعديد من قوى الاقتصاد الكلي، أعلن بنك السلام عن إجمالي الدخل التشغيلي للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2022 والذي بلغ 155.4 مليون دينار بحريني (412 مليون دولار أمريكي) مما يعكس زيادة بنسبة 42% مقارنة مع 109.7 مليون دينار بحريني (291 مليون دولار أمريكي) لنفس الفترة من عام 2021. وأعلن البنك عن صافي أرباح عائدة للمساهمين بقيمة 31.6 مليون دينار بحريني (83.8 مليون دولار أمريكي)، وذلك مقارنة مع 21.4 مليون دينار بحريني (56.7 مليون دولار أمريكي) في عام 2021، أيّ بزيادة قدرها 48% وذلك بفضل توسيع نطاق تنفيذ مبادرات النمو الإستراتيجية.

وبعد مرحلة النمو الذاتية القوية والاستحواذ على قطاع الخدمات المصرفية للأفراد التابع لبنك الإثمار، ارتفع إجمالي أصول بنك السلام بنسبة 45% إلى 3.9 مليار دينار بحريني (10.3 مليار دولار أمريكي) على أساس سنوي. ويمتلك البنك الآن واحدة من أكبر شبكات الفروع لتقديم الخدمات المصرفية في مملكة البحرين والتي تعكس الهوية والقيم المؤسسية لبنك السلام. وحقق البنك أيضًا نموًا تصاعدياً تمثل في ارتفاع أصول التمويل بنسبة 46% من 1.36 مليار دينار بحريني (3.6 مليار دولار أمريكي) في عام 2021 إلى 2.0 مليار دينار بحريني (5.3 مليار دولار أمريكي) في عام 2022، واستمر البنك في التمتع بنسبة كفاية رأس مال قوي تبلغ 21.9% كما في 31 ديسمبر 2022.

تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين (يتبع)

ونتيجة للأداء القوي للبنك، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بنسبة 10% من رأس مال البنك الصادر والمدفوع (5% أرباح نقدية و5% أسهم منحة) بمجموع 24.8 مليون دينار بحريني (65.8 مليون دولار أمريكي) وتخضع توصية توزيع الأرباح لموافقة الجمعية العمومية والجهات التنظيمية والرقابية.

كان عام 2022 عامًا متميزًا بالتوسع وتعزيز الهوية المؤسسية للبنك، فبعد إطلاق المبادئ التوجيهية والوعد المؤسسي لهوية البنك الجديدة في عام 2021 والتي تركز على العنصر البشري، نفذت الإدارة التنفيذية والموظفون القيم الجديدة للبنك في تطبيق الاستراتيجيات والعمل اليومي، وفي نفس الوقت واصل البنك رحلته في تسريع عملية الرقمنة، حيث أطلق البنك التطبيق الجديد للخدمات المصرفية وافتتح المزيد من الفروع اللاورقية الالكترونية بالكامل بهدف تعزيز الربحية والكفاءة وتوفير خدمات متاحة وأكثر ملاءمة بفضل التكنولوجيا. حيث إن جميع فروع البنك الآن يتم تنفيذ المعاملات فيها الكترونياً من غير استخدام الورق.

وكجزء من عملية استحواذ بنك السلام على قطاع الخدمات المصرفية للأفراد التابع لبنك الإثمار، وضع البنك خطة تفصيلية متكاملة لضمان انتقال سريع وسلس. واعتمادًا على عقلية البنك التي تركز في المقام الأول على العنصر البشري، تم وضع خطة دمج لجميع الأصول والموظفين والخدمات لتكون معياراً ونموذجاً إقليمياً جديداً لعمليات الاستحواذ والاندماج الناجحة من حيث السرعة والكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، أطلق البنك موقعًا مصغرًا خارجيًا للتواصل مع الزبائن بشكل استباقي حول التطورات الرئيسة ومراحل تطور عملية الانتقال، كما قام البنك بتدشين "السلام زون" لتقديم الدعم اللازم للزبائن الجدد لإتمام عملية انتقالهم وتعريفهم بخدمات البنك.

وتماشياً مع مرحلة النمو في عام 2022، ضاعف البنك جهوده في خدمة المجتمع، فقد أطلقنا العديد من المبادرات المهمة مثل: حملة "ننمو بكم ومعكم" الخاصة بالتشجير ضمن منصتنا للمسؤولية الاجتماعية "أيدي السلام". وفي عام 2023 نجدد التزامنا بتقديم الدعم اللازم للمجتمع والبيئة وزبائننا على حد سواء.

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن جميع أعضاء مجلس الإدارة، أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري وامتناني لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله على قيادتهما الملهمة وقراراتهم الحكيمة في الحفاظ على استقرار الوطن والتي ساهمت في ازدهار قطاع الصيرفة وتعزيز مكانة مملكة البحرين كمركز مصرفي إقليمي، كما أتقدم بالشكر الجزيل لوزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة الصناعة والتجارة، مصرف البحرين المركزي، بورصة البحرين وسوق دبي المالي والبنوك التابعة للمجموعة والزبائن والمساهمين والشركاء والموظفين لدعمهم المستمر وتعاونهم معنا.

يسعدنا أننا بفضل الله قد حققنا ما كنا نهدف لتحقيقه في بداية عام 2022، ونتطلع إلى مواصلة رحلة النمو المستدام في عام 2023 بإذن الله.

وفي الختام، تماشيًا مع قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته، واستنادًا إلى أحكام المادة رقم (188) من قانون الشركات التجارية والمادة رقم (125) من اللائحة التنفيذية للقرار رقم (3) لسنة 2023، يسرنا أن نرفق الجدول أدناه والذي يوضح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

أولاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت الثابتة				المكافآت المتغيرة				بدل المصروفات
	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	*أخرى	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	خطط تحفيزية	**أخرى	المجموع	مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	
اولاً: الأعضاء المستقلين:											
1 السيد سالم عبدالله العوادي	85,000	48,000	–	133,000	–	–	–	–	–	133,000	–
2 السيد الحر محمد السويدي	85,000	72,000	–	157,000	–	–	–	–	–	157,000	–
3 السيد طارق عبدالحافظ العجيلي	85,000	56,000	–	141,000	–	–	–	–	–	141,000	–
4 السيد خالد سالم الحليان	85,000	72,000	–	157,000	–	–	–	–	–	157,000	–
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:											
1 سعادة الشيخ خالد مستهيل المعشني	100,000	78,000	–	178,000	–	–	–	–	–	178,000	–
2 السيد مطر محمد البلوشي	85,000	40,000	–	125,000	–	–	–	–	–	125,000	–
3 السيد سلمان صالح المحميد	85,000	52,000	–	137,000	–	–	–	–	–	137,000	–
4 السيد زايد علي الأمين	85,000	40,000	–	125,000	–	–	–	–	–	125,000	–
5 السيد هشام صالح الساعي	85,000	40,000	–	125,000	–	–	–	–	–	125,000	–
المجموع	**780,000**	**498,000**	**-**	**1,278,000**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1,278,000**	**-**

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني. لا يوجد لدى البنك أعضاء تنفيذيين

المكافآت الأخرى:

* لا يوجد مزايا عينية.

** لا يوجد مزايا لأعضاء مجلس الإدارة من الأرباح .

تمثل مكافآت مجلس الإدارة المقترحة لعام 2022، والتي ستخضع لموافقة مساهمين البنك في الجمعية العمومية السنوية القادمة.

تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين (يتبع)

ثانياً: تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام 2022	المجموع الكلي (د.ب)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**	1,727,000	1,302,000	135,650	3,164,650

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني

* أعلى سلطة في الجهاز التنفيذي بالشركة، ممكن أن تختلف التسمية: (الرئيس التنفيذي (CEO)، الرئيس (President)، المدير العام (GM) ، العضو المنتدب (Managing Director) ...الخ).

** أعلى مسؤول مالي بالشركة، (CFO، المدير المالي، ...الخ).

ملاحظة:

- رواتب ومنافع الموظفين المدفوعة لا تشمل تكاليف الموظفين الغير المباشرة، كاشتراكات في التأمينات الاجتماعية ومكافآت نهاية الخدمة ومصاريف تأمين الصحية ومصاريف السفر.
- يشمل تفاصيل المكافآت أي مكافأة لمجلس الإدارة يتم اكتسابها عن أي دور تنفيذي في الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة الأخرى.
- بالإضافة إلى المزايا المذكورة أعلاه، تم إدراج خطة حوافز طويلة الأجل للموظفين خلال السنة، مما يتيح للموظف المعني المشاركة في خطة الأسهم المكتسبة. ومن خلال خطة الحوافز طويلة الأجل، تم توزيع 120.45 مليون سهم من أسهم الخزينة على الموظفين المستحقين بشروط الأداء والخدمة وبجداول زمنية لمدة استحقاق على مدى 6 سنوات. وتم تقييم هذه الحوافز بحسب متطلبات المعيار المحاسبي (IFRS 2) – الدفع بالأسهم – والتي سيتم إدراجها بتواريخ مستقبلية بحسب الاستحقاقات على فترة 5 سنوات. ولمزيد من الإيضاح حول هيكل المكافآت، يرجى الرجوع إلى الإيضاحات المتعلقة بالمكافآت والحوافز في التقرير السنوي للبنك.

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني

رئيس مجلس الإدارة

9 فبراير 2023

المنامة، مملكة البحرين

03

الاستماع ومناقشة تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك السلام المقدم إلى الجمعية العمومية عن أعمال السنة المالية المنتهية بتاريخ 2022/12/31م

أولا: النظام الأساسي

إن بنك السلام ش.م.ب. يعمل بصفته بنكًا إسلاميًا بموجب الترخيص الصادر من مصرف البحرين المركزي وعقد تأسيسه والنظام الأساسي متوافقان مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيًا: أنشطة البنك وتوجيه الهيئة

أشرفت الهيئة على أنشطة البنك ومعاملاته خلال العام، إما مباشرة أو من خلال إدارة الالتزام الشرعي وقامت بدورها في توجيه الإدارات المختلفة إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة في هذه الأنشطة وتلك المعاملات، وعقدت الهيئة أربع اجتماعات، عقد ثلاث منها عن طريق الاتصال المرئي، وواحد حضوري خلال هذه السنة مع المسئولين بالبنك، كما عقدت لجنتها التنفيذية تسع اجتماعات.

ثالثًا: العقود والمعاملات

درست الهيئة هياكل العمليات التي عرضت عليها أثناء العام، واعتمدت عقودها ومستنداتها، وأجابت عن الأسئلة والاستفسارات التي طرحت بشأنها، وأصدرت في ذلك القرارات والفتاوى بخصوصها، وقد عممت هذه الفتاوى والقرارات على إدارات البنك المختصة لتنفيذها، كما راجعت الهيئة نماذج العقود والاتفاقيات التي عرضت عليها في معاملات صكوك وتمويلات مجمعة وصناديق الاستثمار ونحوها وأبدت عليها ملاحظاتها وأقرتها.

رابعًا: الاطلاع على السجلات

قامت إدارة البنك بالتجاوب مع الهيئة مشكورة بتوفير جميع ما طلبته الهيئة من سجلات البنك وبيانات ومعلومات التي تحتاج إليها الهيئة لمباشرة أعمالها، ويقتضيها التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية.

خامسا: التدقيق الشرعي

راجعت الهيئة تقارير التدقيق الشرعي الداخلي المقدمة من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، وأبدت ملاحظاتها عليها، كما اطلعت على الملاحظات التي أبداها المدقق الشرعي الخارجي، وقد تم مناقشة التقريرين وأخذ الملاحظات الواردة فيها في الاعتبار.

سادسا: التدريب

اطلعت الهيئة على ما قامت به الإدارة من تدريب العاملين، وتوصي الهيئة إدارة البنك باستمرار التدريب بصفة منتظمة لرفع مستوى الأداء والالتزام الشرعي.

سابعاً: هيكلة استحواذ البنك على بعض أصول بنك الإثمار ومنها أسهم بنك البحرين والكويت

أشرفت الهيئة على استحواذ البنك على أصول بنك الإثمار في جميع مراحله، كما أشرفت الهيئة على الهيكلة المقترحة للتعامل مع أسهم بنك البحرين والكويت ضمن صفقة الاستحواذ على بعض أصول شركة إثمار القابضة خلال عام 2022م.

ثامنا: الميزانية العمومية

اطلعت الهيئة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والسياسات المحاسبية لإعداد الميزانية وعلى أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين.

وترى الهيئة أن الأرقام الواردة في هذه الميزانية في حدود ما عرضته إدارة البنك وما قدمته من معلومات وما تم تنفيذه من بعض الملاحظات لم تنتج عن معاملات مخالفة لمبادئ وأحكام الشريعة، وأن الدخل المحرم قد تم التخلص منه، وعليه أقرت الهيئة الشرعية هذه الميزانية.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إلى السادة المساهمين (يتبع)

تاسعا: الزكاة

لما كان النظام الأساسي للبنك لا يلزم البنك بإخراج زكاة حقوق المساهمين المستثمرة لديه، فقد قامت الهيئة بمراجعة حساب الزكاة الواجبة على المساهمين لإبلاغهم بها عن طريق الإفصاح عنها في الميزانية. وقد تم إعداد حساب الزكاة وفقا لما ورد في معيار الزكاة الشرعي الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، وأقرت الهيئة حساب الزكاة وفقا لذلك، وطلبت إبلاغ المساهمين بحساب الزكاة لهذا العام بالإفصاح عنها في الميزانية.

عاشرا: صندوق الخيرات

قامت الهيئة بالتأكد من صرف وتوجيه جميع العوائد غير المتوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة إلى صندوق الخيرات بالبنك، والتي نتجت إما من معاملات سابقة نتيجة لإدماج بنوك تقليدية محولة إلى بنك السلام أو لأسباب عارضة أخرى.

قرار الهيئة

وتؤكد الهيئة أن مسئولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات البنك تقع على عاتق إدارة البنك، كما تقرر أنّ معاملات البنك المنفذة خلال العام، لا تخالف في جملتها مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك في حدود ما اطلعت عليه من معلومات وبيانات. كما تؤكد الهيئة أن دقة المعلومات والبيانات والأرقام من مسؤولية الإدارة. واللّه الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

ونسأل اللّه للبنك دوام التوفيق والسداد لما يحبه ويرضاه.

وصلى اللّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

فضيلة الشيخ القاضي عدنان عبد اللّه القطان
رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ الدكتور فريد يعقوب المفتاح
نائب رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ الدكتور نظام محمد يعقوبي
عضو الهيئة ورئيس اللجنة التنفيذية

فضيلة الشيخ الدكتور أسامة محمد بحر
عضو الهيئة وعضو اللجنة التنفيذية

د. محمد برهان عربونة
أمين الهيئة

04

الاستماع ومناقشة تقرير مدققي الحسابات الخارجي عن البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين

بنك السلام ش.م.ب، المنامة، مملكة البحرين

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك السلام ش.م.ب ("البنك") وشركاته التابعة (المشار إليها معاً بـ "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2022، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2022، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وبرأينا، فإن المجموعة قد التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسئولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة" من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبي ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويل

راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.4(د)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم 2.3، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم 32.2.

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية: ■ أهمية موجودات التمويل والتي تمثل 51% من مجموع الموجودات من حيث ؛ ■ يتضمن انخفاض قيمة موجودات التمويل ما يلي: * تقديرات وأحكام تقديرية معقدة لكل من التوقيت واحتساب انخفاض القيمة بما في ذلك قابلية تحيز الإدارة، * استخدام النماذج والمنهجيات الإحصائية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تمارس المجموعة أحكام تقديرية مهمة وتضع عددًا من الافتراضات في تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها ("ECL") والتي يتم تحديدها كوظيفة لتقييم احتمالية حدوث التعثر في السداد ("PD")، والخسارة في حالة التعثر في السداد ("LGD") ، وقيمة التعرض للتعثر في السداد ("EAD") المرتبطة بالموجودات المالية المعنية؛ * متطلبات الإفصاح المعقدة المتعلقة بجودة الائتمان للمحفظة بما في ذلك شرح الأحكام التقديرية الرئيسية والمدخلات الجوهرية المستخدمة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.	تشمل إجراءاتنا، من بين أمور أخرى، مايلي: ■ تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة بناءً على متطلبات معايير المحاسبة المعمول بها، والتوجيهات التنظيمية، وفهمنا لأعمال وممارسات القطاع؛ ■ تأكيد فهمنا لعمليات الإدارة والأنظمة والضوابط المتبعة على الخسائر الائتمانية المتوقعة. **اختبار أنظمة الرقابة** لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة، والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار الضوابط على ما يلي: ■ اختبار الضوابط على نقل المعلومات بين مصادر الأنظمة الرئيسية ونماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة؛ ■ إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينات من عقود التمويل غير المتعثرة السداد للشركات لاختبار الضوابط على تصنيف الائتمان وعملية المراقبة عليها؛ ■ اختبار الضوابط على مراجعة واعتماد تعديلات ما بعد النموذج، وتعديلات الإدارة وعملية الحوكمة على مثل هذه التعديلات. ■ اختبار الضوابط الرئيسية على عملية وضع النماذج، بما في ذلك الحوكمة على مراقبة النماذج، والتحقق منها والموافقة عليها.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويل (يتبع)

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
▪ الحاجة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس استشرافي غير منحاز، يعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها. * يتم إجراء تعديلات على نتائج نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل الإدارة لمعالجة قيود نموذج الانخفاض المعروفة أو الاتجاهات أو المخاطر الناشئة.	**الاختبارات التفصيلية** تشمل الجوانب الرئيسية للأمور التي تم فحصها: ▪ اختبار عينة من ملفات الائتمان للحسابات المنتجة وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد والضمانات المؤهلة، وعلى هذا الأساس تقييم ملائمة تصنيف وترحيل الائتمان؛ ▪ اختبار عينة من المدخلات الرئيسية المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتقييم اكتمال ودقة وملائمة البيانات المستخدمة؛ ▪ إعادة احتساب العناصر المهمة في حساب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة وتحديد مدى صحة نتائج أداء النموذج؛ ▪ اختبار عينة من العوامل المستخدمة لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بصورة مناسبة؛ ▪ واختيار عينة من تعديلات ما بعد النموذج وتعديلات الإدارة بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات. ▪ تقييم كفاية المخصصات مقابل القروض والسلف منخفضة القيمة بصورة منفردة (المرحلة الثالثة) وفقًا لمعايير اعداد التقارير المالية الواجب تطبيقها. **الاستعانة بالمتخصصين** بالنسبة للمحافظ ذات الصلة التي تم فحصها، قمنا بإشراك أخصائي كي بي أم جي لمساعدتنا في تقييم ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات ومناقشة افتراضات الإدارة الرئيسية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لمشاركتهم فيما يلي: ▪ لقد قمنا بإشراك أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا لاختبار الضوابط العامة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات ذات الصلة على الأنظمة الرئيسية المستخدمة لاستخراج البيانات كجزء من عملية حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ▪ لقد قمنا بإشراك اخصائيي إدارة المخاطر المالية الخاصين بنا لمساعدتنا في: * تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ * إعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ * تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ * تقييم المعقولية الشاملة للتوقعات الاقتصادية التطلعية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية، وفهمنا للقطاع المعني، واتجاهات الاقتصاد الكلي. **الإفصاحات** قمنا بتقييم مدى ملائمة وكفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات الهامة والأحكام والجودة الائتمانية لموجودات التمويل بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

إندماج الأعمال

راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم ٢.٢ والإفصاح المتعلق بإندماج الأعمال في إيضاح (٤٦) في البيانات المالية الموحدة

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
خلال السنة، استحوذت المجموعة على محفظة أصول العملاء وشركة تكافل تابعة وبعض الموجودات الاستثمارية من مجموعة أثمار القابضة. تم احتساب هذه المعاملة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 – إندماج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية بسبب: ■ الزيادة الجوهرية في الموجودات والمطلوبات المستحوذة نتيجة لعملية الاستحواذ؛ ■ التعقيدات المرتبطة بتطبيق مبادئ الاستحواذ ويشمل احتساب موجودات غير ملموسة جديدة والشهرة الناتجة عن ذلك. ■ الفرضيات والأحكام المطلوبة في تحديد القيمة العادلة وتوزيعها على الموجودات المستحوذ عليها وتشمل موجودات مالية مشتراة أو مصدرة ذات انخفاض في قيمتها والمطلوبات المستحوذ عليها.	تشمل إجراءاتنا من بين أمور أخرى ما يلي: ■ اشراك أخصائي تقييم لمراجعة مدى ملائمة تسية القيمة العادلة المحتسبة على الموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها لتحديد مدى مطابقتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3؛ ■ اختبار الأسس والفرضيات المستخدمة من قبل الإدارة في تحديد التصنيف المبدئي للموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها وتحديد الموجودات غير الملموسة؛ ■ تقييم السياسة المحاسبية المطبقة من قبل الإدارة لتحديد الموجودات المالية المشتراة أو المصدرة المنخفضة قيمتها وتحديد مدى ملائمة مستويات القيمة العادلة عند الاحتساب المبدئي؛ ■ مراجعة مدى ملائمة الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة المحددة؛ ■ اختبار العملية والضوابط المطبقة على توحيد المركز المالي ونتائج الشركة التابعة ابتداء من تاريخ الاستحواذ، بما في ذلك تقييم ثبات السياسات المحاسبية المستخدمة. **الإفصاحات** تقييم ملائمة وكفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بدمج العمليات بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والتي تمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع أن تتاح لنا الأقسام المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة.

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إلتزام المجموعة بالعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين (يتبع)

- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المجموعة للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت اثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية والمجلد رقم (2) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

أ. إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب. إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

ج. أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006 (وتعديلاته) أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم (2) والفقرات النافذة من المجلد رقم (6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

د. وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو ماهيش بالاسوبرامانيان.

كي بي إم جي فخرو
رقم قيد الشريك 137
9 فبراير 2023

05

مراجعة ومناقشة البيانات المالية الموحدة للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 والمصادقة عليها

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2022

	إيضاح	2022 ألف ديناربحريني	2021 ألف ديناربحريني
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	4	367,747	309,149
إيداعات لدى مؤسسات مالية	5	113,096	133,860
استثمار في الصكوك	6	837,381	639,688
موجودات التمويلات	7	1,986,465	1,364,452
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	9	106,796	91,591
موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة	10	51,690	–
استثمار في العقارات	11	62,462	60,904
استثمار في شركات زميلة	12	254,006	14,533
موجودات أخرى	13	67,720	44,423
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	14	51,998	25,971
مجموع الموجودات		3,899,361	2,684,571
المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق ملكية المساهمين، وحصة غير مسيطرة			
المطلوبات			
إيداعات من مؤسسات مالية ومن العملاء	5	187,724	126,891
حسابات جارية للعملاء		550,281	482,739
تمويل مرابحة لأجل	15	320,989	100,216
مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة	10	91,741	–
مطلوبات أخرى	16	78,798	53,789
مجموع المطلوبات		1,229,533	763,635
حقوق حاملي حسابات الاستثمار			
عقود وكالة من مؤسسات مالية	17	319,339	299,607
عقود وكالة ومضاربة من العملاء	17	2,013,134	1,324,570
مجموع حقوق حاملي حسابات الاستثمار		2,332,473	1,624,177
حقوق ملكية المساهمين			
رأس المال	18	249,231	241,972
أسهم الخزينة	18	(12,021)	(12,473)
علاوة إصدار أسهم		209	209
أرباح مستبقاة		31,691	19,531
احتياطيات		34,141	47,012
مجموع حقوق ملكية المساهمين		303,251	296,251
حصة غير مسيطرة		34,104	508
مجموع حقوق الملكية		337,355	296,759
مجموع المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق ملكية المساهمين وحصة غير مسيطرة		3,899,361	2,684,571

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	إيضاح	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
الدخل التشغيلي			
دخل التمويل	21	95,158	76,357
دخل من الصكوك		34,778	22,421
دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، صافي	22	2,720	370
(خسارة) / دخل من العقارات، صافي	23	(222)	56
الرسوم والعمولات، صافي	24	7,828	7,381
حصة الربح من شركات زميلة، صافي	12	9,329	2,697
دخل من عمليات التكافل، صافي	25	3,773	–
إيرادات أخرى	26	2,024	462
مجموع الدخل التشغيلي		155,388	109,744
مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية		(4,955)	(4,154)
مصروفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل		(6,046)	(2,876)
العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب ووكيل		(110,403)	(71,664)
حصة المجموعة كمضارب ووكيل		62,412	35,687
حصة حاملي حسابات الاستثمار من الأرباح	17	(47,991)	(35,977)
صافي الدخل التشغيلي		96,396	66,737
المصروفات التشغيلية			
تكاليف الموظفين	27	23,564	17,033
تكلفة المباني		1,987	1,866
استهلاك وإطفاء		2,293	1,283
مصروفات تشغيلية أخرى	28	22,799	12,817
مجموع المصروفات التشغيلية		50,643	32,999
الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة		45,753	33,738
صافي مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويلات والاستثمارات	8	(12,683)	(12,514)
صافي ربح السنة		33,070	21,224
العائد إلى:			
– مساهمي البنك		31,593	21,367
– حصة غير مسيطرة		1,477	(143)
		33,070	21,224
العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)	20	13.5	8.8

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

المبالغ بآلاف الدنانير البحرينية

	المنسوب إلى مساهمي البنك											
				الاحتياطيات								
	رأس المال	أسهم الخزينة	احتياطي علاوة إصدار أسهم	أرباح مستبقاة	احتياطي قانوني	خطة منح الأسهم	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي القيمة العادلة للعقارات	احتياطي تحويل عملات أجنبية	مجموع الاحتياطيات	حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في 1 يناير 2022	241,972	(12,473)	209	19,531	18,600	-	9,532	22,865	(3,985)	47,012	508	296,759
صافي ربح السنة	-	-	-	31,593	-	-	-	-	-	-	1,477	33,070
الحركة في القيمة العادلة، صافي	-	-	-	-	-	-	(6,137)	(66)	-	(6,203)	-	(6,203)
إعادة تصنيف إلى مقاسة بالتكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	(4,627)	-	-	(4,627)	-	(4,627)
حصة الشركة الزميلة من تغيرات القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(7,411)	-	-	(7,411)	-	(7,411)
إعادة تحويل عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	-	277	277	-	277
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة	-	-	-	31,593	-	-	(18,175)	(66)	277	(17,964)	1,477	15,106
أسهم منحة صادرة	7,259	-	-	(7,259)	-	-	-	-	-	-	-	-
أرباح أسهم نقدية لسنة 2021	-	-	-	(9,121)	-	-	-	-	-	-	-	(9,121)
خطة منح الأسهم	-	-	-	-	-	1,934	-	-	-	1,934	-	1,934
المحول للاحتياطي القانوني	-	-	-	(3,159)	3,159	-	-	-	-	3,159	-	-
الحركة في أسهم الخزينة، صافي	-	452	-	106	-	-	-	-	-	-	-	558
الحركة في حصة غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	32,119	32,119
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	249,231	(12,021)	209	31,691	21,759	1,934	(8,643)	22,799	(3,708)	34,141	34,104	337,355
الرصيد في 1 يناير 2021	230,450	(7,530)	12,209	(5,549)	21,778	–	9,844	23,348	(3,784)	51,186	401	281,167
أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 32	–	–	–	57	–	–	–	–	–	–	–	57
الرصيد كما في 1 يناير 2021 (معدل)	230,450	(7,530)	12,209	(5,492)	21,778	–	9,844	23,348	(3,784)	51,186	401	281,224
صافي ربح السنة	–	–	–	21,367	–	–	–	–	–	–	(143)	21,224
الحركة في القيمة العادلة، صافي	–	–	–	–	–	–	(312)	–	–	(312)	–	(312)
الحركة من الاحتياطي إلى بيان الدخل	–	–	–	–	–	–	–	(483)	–	(483)	–	(483)
إعادة تحويل عملات أجنبية	–	–	–	–	–	–	–	–	(201)	(201)	–	(201)
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة	–	–	–	21,367	–	–	(312)	(483)	(201)	(996)	(143)	20,228
أسهم منحة صادرة	11,522	–	–	(11,522)	–	–	–	–	–	–	–	–
المحول للأرباح المستبقاة (إيضاح 18,2)	–	–	(12,000)	17,315	(5,315)	–	–	–	–	(5,315)	–	–
المحول للاحتياطي القانوني	–	–	–	(2,137)	2,137	–	–	–	–	2,137	–	–
شراء أسهم خزينة	–	(4,943)	–	–	–	–	–	–	–	–	–	(4,943)
الحركة في حصة غير مسيطرة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	250	250
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	241,972	(12,473)	209	19,531	18,600	–	9,532	22,865	(3,985)	47,012	508	296,759

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
الأنشطة التشغيلية		
صافي ربح السنة	33,070	21,224
تعديلات للبنود التالية:		
إستهلاك	2,293	1,283
إطفاء علاوة إصدار الصكوك – صافي	1,333	1,016
خسارة من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة وعقارات	929	155
صافي مخصص انخفاض القيمة	12,683	12,514
حصة الربح من شركات زميلة	(9,329)	(2,697)
الدخل التشغيلي قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	40,979	33,495
تغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
إحتياطي إجباري لدى المصرف المركزي	(57,129)	(10,530)
ذمم مدينة لعقود مرابحات ووكالة من بنوك فترات استحقاقها الأصلية 90 يوماً أو أكثر	-	(2,019)
موجودات تمويلية وموجودات الإيجارات التمويلية	(161,698)	(88,095)
موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة	12,713	–
موجودات أخرى	(28,139)	(9,415)
إيداعات من مؤسسات مالية ومن العملاء	46,465	10,100
حسابات جارية للعملاء	32,270	118,769
مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة	55,402	–
مطلوبات أخرى	57,128	2,864
حقوق حاملي حسابات الاستثمارات	(46,359)	398,797
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية	(48,368)	453,966
الأنشطة الاستثمارية		
شراء صكوك	(209,888)	(231,391)
نقد مستحوذ عليه من دمج الأعمال	71,711	–
بيع استثمارات محتفظ بها بغرض غير المتاجرة وعقارات	(21,010)	12,079
شراء مباني ومعدات	(17,070)	(2,815)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	(176,257)	(222,127)
الأنشطة التمويلية		
سحب / (سداد) تمويل مرابحة لأجل	220,773	(121,455)
أرباح أسهم مدفوعة	(9,121)	(1,139)
شراء أسهم الخزينة	558	(4,943)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية	212,210	(127,537)
صافي التغير في النقد وما في حكمه	(12,415)	104,302
النقد وما في حكمه في 1 يناير	395,947	291,645
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	383,532	395,947
يتكون النقد وما في حكمه من: *		
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	91,728	79,458
أرصدة لدى بنوك أخرى**	178,634	184,648
إيداعات لدى مؤسسات مالية فترات استحقاقها الأصلية أقل من 90 يوماً	113,170	131,841
	383,532	395,947

* النقد وما في حكمه كما في 31 ديسمبر 2022 يظهر بإجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 207 ألف دينار بحريني (2021: 87 ألف دينار بحريني).

** أرصدة لدى بنوك أخرى صافي من النقد المقيد بمبلغ 5,013 ألف دينار بحريني الغير متوفر للعمليات اليومية للبنك (2021: 9,746 ألف دينار بحريني).

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2022

1 تقرير المنشأة

تأسس بنك السلام ش.م.ب. («البنك») في مملكة البحرين بموجب قانون الشركات التجارية البحريني رقم 2001/21 وسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب سجل تجاري رقم 59308 بتاريخ 19 يناير 2006. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي. ولدى البنك ترخيص مصرفي إسلامي بالتجزئة، ويزاول البنك أعماله بموجب قواعد الشريعة الإسلامية، ووفقاً لكافة متطلبات الأنظمة المعنية بالبنوك الإسلامية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

عنوان البنك هو مبنى 935، طريق 1015، مجمع 410، السنابس، مملكة البحرين. يتم تداول الأسهم العادية للبنك في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.

في الربع الأول من عام 2022 ، دخل البنك في مناقشات نهائية فيما يتعلق بالاستحواذ على مجموعة من الأصول من مجموعة شركات الإثمار القابضة، والتي تتكون من وحدة الأعمال المصرفية للأفراد لبنك الإثمار ش.م.ب.، وجميع الأسهم المملوكة لمجموعة الإثمار القابضة والبالغة 26.19% في بنك البحرين والكويت ش.م.ب. والأسهم البالغة 55.91% في مجموعة سوليدرتي القابضة، بشرط الحصول على الموافقات المطلوبة وتوقيع الاتفاقيات النهائية. تم الانتهاء من عملية الاستحواذ في 7 يوليو 2022 بعد الحصول على الموافقات التنظيمية والمؤسسية.

الملكية الفعلية للبنك في الشركات التابعة الرئيسية هي كما يلي:

اسم الشركة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية %	
			2022	2021
بنك السلام – سيشل	سيشل	تقديم خدمات مصرفية	70%	70%
مجموعة سوليدرتي القابضة	البحرين	شركة قابضة	55.91%	–

يعمل البنك وشركته البنكية التابعة الرئيسية من خلال 23 فرع (2021: 9 فروع) في مملكة البحرين وفرع واحد (2021: فرع واحد) في سيشل، ويقدم جميع أصناف الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تتضمن أنشطة البنك على إدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح، وتقديم العقود التمويلية الإسلامية، والتعامل في الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كمدير/ وكيل، وإدارة الأدوات المالية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية لمصرف البحرين المركزي كما هو محدد في إطار الترخيص.

تم اعتماد إصدار هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 9 فبراير 2023.

2 السياسات المحاسبية

2.1 أسس الإعداد وعرض البيانات المالية

تتكون البيانات المالية الموحدة من البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة (معاً «المجموعة») كما في 31 ديسمبر 2022، وأعدت وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية في البنك، ووفقاً لقانون الشركات التجارية البحريني، وللقواعد واللوائح المعمول بها الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

السياسات المحاسبية المستخدمة لإعداد البيانات المالية الموحدة المدققة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2021 للمجموعة كانت وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي (راجع البيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 للاطلاع على تفاصيل التعديلات المطبقة المتعلقة بجائحة الكورونا (كوفيد19–)).نظراً لكون تعديل مصرف البحرين المركزي محدداً للسنة المالية 2020 ولم يعد واجب التطبيق على الفترة الحالية وفترات المقارنة المعروضة، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (دون أي تعديلات).

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات في الصكوك السيادية وصكوك الشركات، والاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، والاستثمارات العقارية وبعض أدوات التحوط التي تظهر بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني، كونها العملة الرئيسية الوظيفية وعملة عرض عمليات المجموعة، وتم تقريبها إلى أقرب ألف دينار بحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك.

وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، بالنسبة للأمور التي لا تتناولها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المجموعة تسترشد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.2 أسس التوحيد

1) دمج الأعمال

يتم احتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ للمحاسبة، عندما تستوفي مجموعة الأنشطة المستحوذة تعريف العمل. يتم قياس تكلفة الاستحواذ كإجمالي المقابل المحول والمقاس بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الملكية المشتراة. لكل عملية من عمليات دمج الأعمال، تختار المجموعة ما إذا كانت ستقيس الحصص غير المسيطرة في الملكية المشتراة إما بالقيمة العادلة، أو بالحصة التناسبية في صافي الموجودات المحددة للملكية المشتراة.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال على مراحل، فإن المجموعة تقوم بإعادة قياس حصتها في حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وتقوم باحتساب الناتج من الربح أو الخسارة، إن وجد، في بيان الدخل الموحد.

عندما تقوم المجموعة باستحواذ الأعمال، فإنها تقيّم الموجودات المالية والمطلوبات المفترضة للتصنيف والتعيين المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما هو بتاريخ الاستحواذ.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والملكية المشتراة فقط حصص الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواذ حصة الملكية المشتراة لتحديد قيمة الشهرة.

بشكل عام، يتم قياس المقابل المحول من الشراء بقيمته العادلة، كما هو الحال بالنسبة لصافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها. أي شهرة ناتجة يتم اختبارها لانخفاض القيمة، بشكل سنوي (راجع إيضاح 2,4 (ف)). يتم تسجيل أي أرباح مساومة عند الشراء فوراً في بيان الربح أو الخسارة. يتم احتساب تكاليف المعاملة عند تكبدها، إلا إذا كانت هذه التكاليف تتعلق بإصدار أوراق مالية للدين أو أدوات حقوق الملكية. المقابل المحول لايشمل المبالغ المتعلقة بسداد العلاقات الموجودة سابقاً. يتم احتساب مثل هذه المبالغ في بيان الدخل الموحد.

يتم قياس أي مقابل طارئ بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. إذا تم تصنيف أي التزام لسداد مقابل طارئ والذي يستوفي تعريف الأداة المالية على أنه من أدوات حقوق الملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه ويتم احتساب عملية السداد ضمن حقوق الملكية. وبخلاف ذلك، يتم إعادة قياس أي مقابل طارئ آخر بالقيمة العادلة بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل الطارئ في بيان الدخل الموحد.

يتم تسجيل الاستثمارات المستحوذ عليها والتي لا تستوفي تعريف دمج الأعمال كموجودات مالية أو استثمارات عقارية، كلما كان ذلك مناسباً. عندما يتم الاستحواذ على مثل هذه الاستثمارات، تقوم المجموعة بتخصيص تكلفة الاستحواذ بين الموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد بشكل فردي بناءً على قيمها العادلة النسبية بتاريخ الاستحواذ. إن تكلفة تلك الموجودات هي إجمالي مجموع المقابل المدفوع وأي حصص غير مسيطرة محتسبة. إذا كانت لدى الحصص غير المسيطرة حصة ملكية حالياً ويحق لهم حصة تناسبية من صافي الموجودات عند التصفية، فإن المجموعة تقوم باحتساب الحصص غير المسيطرة بالتناسب مع حصتهم في صافي الموجودات.

2) الشركات التابعة

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 31 ديسمبر 2022. أعدت البيانات المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك. جميع الشركات التابعة تستخدم سياسات محاسبية متوافقة مع البنك.

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة البنك. توجد السيطرة عندما يكون للمجموعة سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يتم اعتبار السيطرة عند امتلاك البنك لأغلبية الأصوات في الشركة المستثمر فيها.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق موجودات معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو إستثمار وعادة تكون حقوق التصويت غير ذات صلة لتشغيل هذه الشركات. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الإستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير أو وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد.

إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة، أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة.

البيانات المالية لهذه الشركات ذات الأغراض الخاصة لم يتم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المجموعة تسيطر على الشركة. يتضمن إيضاح رقم 37 معلومات عن الموجودات تحت الإدارة من قبل المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.2 أسس التوحيد (يتبع)

3) حصص غير مسيطرة

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية في صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها القابلة للتحديد في تاريخ الاستحواذ. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المنسوبة للحصص غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد كدخل منسوب للحصص غير المسيطرة. الخسائر القابلة للتطبيق على الحصص غير المسيطرة في شركة تابعة، يتم تخصيصها للحصص غير المسيطرة، حتى لو كان ذلك يؤدي لتكبد الحصص غير المسيطرة عجزاً في الرصيد.

تعامل المجموعة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملات مع مساهمي المجموعة.

4) فقدان السيطرة

عند فقدان السيطرة أو التأثير الجوهري، يتم إعادة قياس أي حصة محتفظ بها في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة، مع احتساب التغير في القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية المبدئية لأغراض المحاسبة اللاحقة للحصة المحتفظ بها كشركة زميلة، أو مشروع مشترك، أو كأصل مالي. بالإضافة لذلك، فإن أي مبالغ محتسبة سابقاً في حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك المنشأة يتم احتسبها كما لو أن المجموعة قد استبعدت الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة مباشرة. قد يعني ذلك أن المبالغ المحتسبة سابقاً في حقوق الملكية الأخرى يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد.

5) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائرغير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لاتكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

6) العملة الأجنبية

أ) عملة التعامل وعملة العرض

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المنشأة («عملة التعامل»). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة التي يستخدمها البنك في معاملاته وكذلك في إعداد البيانات المالية.

ب) العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية في تاريخ المركز المالي الموحد إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير المالية. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بناء على التكلفة التاريخية يتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. تدرج أرباح أو خسائر تحويل البنود غير النقدية المصنفة «بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية» في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى حين بيع، أو إلغاء احتساب الموجودات ذات العلاقة، والتي يتم احتسابها آنذاك في بيان الدخل الموحد. أرباح تحويل الموجودات غير المالية المصنفة «بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة» يتم احتسابها مباشرة في بيان الدخل الموحد كجزء من تغيرات القيمة العادلة.

ج) تحويل العمليات الأجنبية

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والشركات الزميلة الأجنبية التي عملتها الوظيفية ليست الدينار البحريني إلى الدينار البحريني وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تحول بنود إيرادات ومصروفات العمليات الأجنبية إلى الدينار البحريني وفقا لمتوسط أسعار الصرف السائدة خلال السنة. تحتسب الفروقات الناتجة من تحويل العملات ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية الذي يمثل جزء من حقوق الملكية، باستثناء إلى حد تخصيص فروقات التحويل إلى الحصة غير المسيطرة. عند بيع العمليات الأجنبية ، فإن فروقات التحويل المتعلقة بالبيع، والمحتسبة سابقاً في احتياطي تحويل العملات الأجنبية يتم احتسابها في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

2.3 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة اتخاذ قرارات وتقديرات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما تؤثر هذه القرارات والتقديرات على الدخل والمصروفات ومخصصات الخسائر الناتجة، وكذلك على تغيرات القيمة العادلة المسجلة في حقوق الملكية.

عدم يقينية التقديرات

الإفتراضات الرئيسية التالية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية للتقديرات المستقبلية الغير مؤكدة بتاريخ المركز المالي الموحد، والتي لها مخاطر جوهرية مما قد يتسبب في تعديل كبير في القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة وقد تم مناقشتها أدناه:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة (يتبع)

تقييم انخفاض القيمة للعقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان

عند تحديد الخسائرالائتمانية المتوقعة على العقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان، يتم استخدام التقديرات الجوهرية لتقديرالمدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة،بما في ذلك الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد، واستخدام المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاحات 2,4 (د)، و32,2.

انخفاض قيمة الشهرة

يوجد انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

تستند القيمة القابلة للاسترداد لشهرة الوحدات المنتجة للنقد بناءً على حسابات القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية حسب الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، المتوقعة لفترة ثلاث سنوات باستخدام معدل النمو الاسمي. يتضمن تحديد توقعات معدل النمو ومعدل الخصم على قرارات تقديرية، بينما يتطلب إعداد توقعات التدفقات النقدية على افتراضات مختلفة من قبل الإدارة.

يتم مراجعة المنهجية والفرضيات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام للحد من أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسارة بناء على خبرة الخسائر الفعلية. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاح 14.

انخفاض قيمة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تقرر المجموعة، بأن الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية منخفضة القيمة عندما يكون هناك إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من تكلفتها. ان تحديد إذا ما كان هناك انخفاض جوهري أو طويل الأجل يتطلب اتخاذ قرارات تقديرية. في حالة أسهم حقوق الملكية المدرجة في أسواق نشطة تعتبر المجموعة ان الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق 30% من تكلفته، كما تعتبر المجموعة ان أي انخفاض في قيمة الأسهم بأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز 9 أشهر انخفاضاً لفترة طويلة. في حالة ما إذا كانت أسواق هذه الاستثمارات غير نشطة، تحدد المجموعة انخفاض القيمة بناءً على تقييمها للقيمة العادلة وللقوة المالية للاستثمار، وأداء الصناعة والقطاع .

القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة

تحدد المجموعة القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية وغير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم، مثل التدفقات النقدية المخصومة، ومنهجيات الدخل، منهجيات السوق. يتم تحديد القيمة العادلة في وقت معين، على أساس ظروف السوق ومعلومات عن الشركات المستثمر فيها. ان هذه التقديرات ذات طبيعة غير موضوعية ومتضمنة لأمور غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من القرارات التقديرية، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية.

إن الأحداث المستقبلية (كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية) غير مؤكدة، وإنه من الممكن بناءاً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات، مما يتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات. في الحالات التي يتم استخدام فيها نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الإدارة وفقاً للمعلومات والمناقشات مع ممثلي الشركات المستثمر فيها ووفقاً لأحدث البيانات المالية المتوفرة المدققة وغير المدققة. تم مراجعة أساس التقييم من قبل الإدارة من حيث ملائمة الطريقة، وسلامة الفرضيات، وصحة الاحتساب، وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تضمينها في البيانات المالية الموحدة.

تقييم الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية الخاصة والمشاريع المشتركة والعقارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتضمن قرارات تقديرية، وعادة يستند على ما يلي:

- تقييم من قبل مقيمين خارجيين مستقلين للعقارات / المشاريع المعنية؛
- أحدث معاملات السوق دون شروط تفضيلية؛
- القيمة العادلة الحالية لعقد آخر مشابه إلى حد كبير؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود تحمل ذات الشروط وخصائص المخاطر؛ أو
- تطبيق نماذج التقييم الأخرى.

تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية وصافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير

تظهر العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة. تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدرة. تقوم المجموعة بتعيين مقيمين خارجيين من ذوي الخبرة، بموجب فئة معتمدة من قبل مؤسسة التنظيم العقاري لتحديد القيمة السوقية للاستثمار والعقارات قيد التطوير كما في تاريخ بيان المركز المالي. بالنسبة لمشاريع التطوير الكبيرة، يتم استخدام منهجية القيمة المتبقية، والتي تقدّر التكلفة المستقبلية للإنجاز واستخدام التطوير المتوقع. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير القيمة المتبقية للعقارات قيد التطوير بناء على أسعار البيع التقديرية / المتوقعة للسوق لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في فترة زمنية محددة، بناءً على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة (يتبع)

تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية وصافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير (يتبع)

تقوم المجموعة بمعايرة تقنيات التقييم سنوياً وتفحص صلاحيتها، إما باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية القابلة للرصد لنفس العقد، أو بيانات أخرى متوفرة في السوق قابلة للرصد.

القرارات التقديرية

فرضية الاستمرارية

قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة والتي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

السيطرة على شركات ذات أغراض خاصة

ترعى المجموعة تأسيس الشركات ذات الأغراض الخاصة بصورة أساسية لغرض السماح للعملاء الاحتفاظ بالاستثمارات. تقوم المجموعة بتقديم خدمات الإدارة و إدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة، حيث تتضمن اتخاذ القرارات من قبل المجموعة بالنيابة عنهم. كما تقوم المجموعة بإدارة هذه الشركات بالنيابة عن العملاء وهم عبارة عن أطراف ثالثة كبيرة وهم المستفيدون الاقتصاديون للاستثمارات الأساسية. لا تقوم المجموعة بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة والتي لا تمارس عليها صلاحية السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك للتحكم في السياسات المالية والتشغيلية لهذه الشركات، للحصول على منافع من أنشطتها. في الحالات التي يصعب تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس صلاحية السيطرة، تقوم المجموعة باتخاذ قرارات تقديرية لأهداف أنشطة الشركات ذات الأغراض الخاصة، وتحديد مدى تعرضها لمخاطر ومنافع هذه الشركات، وكذلك قدرتها على اتخاذ قرارات تشغيلية لها وتحديد ما إذا كانت المجموعة تحصل على منافع من هذه القرارات.

تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر المجموعة عند شراء استثمار التصنيف المناسب لهذا الاستثمار، إما استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة. ويعكس هذا التصنيف نية الإدارة بخصوص كل استثمار ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

تستخدم الأحكام والتقديرات الجوهرية في تقييم نموذج العمل الذي يتم من خلال إدارة الاستثمارات، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة دين، أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

انخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

بالنسبة لأدوات حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تم يتم قياسها بالقيمة العادلة، فإن الانخفاض الجوهري أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة يعتبر دليل موضوعي على انخفاض القيمة. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإن الخسارة المتراكمة المحتسبة سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، يتم حذفها من حقوق الملكية، واحتسابها في بيان الدخل الموحد. خسائر انخفاض القيمة المحتسبة في بيان الدخل الموحد على استثمارات حقوق الملكية يتم عكسها لاحقاً من خلال حقوق الملكية.

في ظروف السوق الاستثنائية، ولغرض تحديد ما يمثل انخفاضاً جوهرياً أو لفترة طويلة في القيمة العادلة للاستثمار، تأخذ الإدارة بالاعتبار العوامل الإضافية التالية:

- نية الإدارة المتعلقة بفترات الاحتفاظ ذات الصلة بمثل هذه الاستثمارات، أي لأغراض التداول، أو بنية الاستثمار الاستراتيجي، أو لغرض أرباح الأسهم طويلة الأجل والأرباح الرأسمالية، وما إلى ذلك؛
- ما إذا كان الانخفاض في قيمة الاستثمار يتماشى مع الاتجاه العام للانخفاض في السوق ذي الصلة، أو السوق المحلي، بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية الغير متيقنة؛
- تقديرات الاستردادات المتوقعة لقيم السوق خلال سنوات الاحتفاظ المتوقعة؛ و/ أو
- تقديرات الاستردادات المتوقعة لأعمال الأساسية للشركة المستثمر فيها خلال سنوات الاحتفاظ المتوقعة، والتدفقات النقدية المترتبة على المنشأة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة

أ) الأدوات المالية

تتكون الموجودات المالية من أرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي، وصكوك سيادية، وصكوك شركات، وإيداعات لدى مؤسسات مالية، وتمويلات مرابحة (صافي من الأرباح المؤجلة)، وتمويلات مضاربة، ومشاركة، وذمم مدينة بموجب عقود موجودات الإيجارات التمويلية، وموجودات قيد التحويل، واستثمارات في أسهم حقوق الملكية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، ومشتقات تستخدم لإدارة المخاطر وذمم مدينة أخرى.

تتكون عقود المطلوبات المالية من إيداعات من مؤسسات مالية وإيداعات من العملاء، وحسابات جارية للعملاء، وتمويل مرابحة لأجل، وذمم دائنة أخرى.

باستثناء الصكوك التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، والاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة والمشتقات التي تستخدم لإدارة المخاطر، تحتسب جميع الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالتكلفة المطفأة.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً، للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة للشراء أو الإصدار. القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي هي عادة سعر المعاملة.

إن التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الموجود أو المطلوب المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها إلى الفئات التالية:

1- أدوات حقوق الملكية

هي أدوات تثبت القيمة المتبقية في موجودات المنشأة، بعد طرح المطلوبات وأرصدة شبه حقوق الملكية، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية العادية والأدوات الاستثمارية المركبة الأخرى التي تصنف كأدوات حقوق ملكية بما يتماشى متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم (29) «الصكوك في دفاتر المنشئ».

2- أدوات الدين:

أدوات دين نقدية – هي الأدوات التي يتسبب هيكل معاملتها في إنشاء التزام مالي / دين، مثل المرابحة مستحقة الدفع.

أدوات دين غير نقدية – هي الأدوات التي يتسبب هيكل معاملتها في إنشاء التزام غير مالي، مثل البضائع (السلم أو الاستصناع) أو حق الانتفاع (إجارة موصوفة فى الذمة) أو الخدمات (خدمة الإجارة) التي سيتم تسليمها في المستقبل.

3- أدوات استثمارية أخرى

تصنف المجموعة الاستثمارات عند الاحتساب المبدئي كمقاسة: أ) بالتكلفة المطفأة أو ب) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو ج) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

ب) المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد

تحتسب المجموعة التمويلات، والاستثمارات، والودائع، وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بتاريخ نشأتها. يتم احتساب جميع المشتريات والمبيعات للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع الأصل أو الالتزام.

ج) إلغاء احتساب الموجودات المالية

يتم إلغاء احتساب الموجودات المالية عند انتهاء حقوق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عند قيام المجموعة بنقل جميع مخاطر ومكافآت الملكية بصورة جوهرية.

يتم قياس استمرار المشاركة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للموجود والحد الأقصى للمقابل الذي قد يكون من الواجب على المجموعة دفعه، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية المحددة في العقد، أو إلغائها أو انتهائها.

د) تقييم انخفاض القيمة

انخفاض قيمة الموجودات المالية والالتزامات

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة، والتي تشمل موجودات ترحّل من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

د) تقييم انخفاض القيمة (يتبع)

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:

بالنسبة للتعرضات التي لم يكن هناك أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، يحتسب جزء الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة فقط المتعلق باحتمالية أحداث التخلف ضمن 12 شهراً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً (المرحلة 1) هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على عقد مالي خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة

بالنسبة لتعرضات الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، لكنها غير ضعيفة ائتمانياً، يتم احتساب خسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة 2) هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم تحديدها بناءً على الفرق بين القيمة الحالية لكافة العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة الدفع للمجموعة والقيمة الحالية للقيمة القابلة للاسترداد للموجودات المالية غير منخفضة القيمة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة

تقيم العقود المالية بأنها ضعيفة ائتمانياً عندما يقع حدث أو أكثر من الأحداث ذات الآثار السلبية على التدفقات النقدية المتوقعة لذلك الأصل.

بالنسبة للعقود المالية للمرحلة 3، يتم تحديد المخصصات المتعلقة بانخفاض القيمة الائتمانية على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد للعقد المالي.

الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير منخفضة القيمة ائتمانياً

في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وموجودات الإيجارات التمويلية هي منخفضة القيمة ائتمانياً. يعد الموجود المالي وموجودات الإيجارات التمويلية «منخفضة القيمة ائتمانياً» عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية وموجودات الإيجارات التمويلية منخفضة القيمة ائتمانياً تتضمن المعلومات القابلة للرصد التالية:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه العميل أو الجهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق لأكثر من 90 يوماً؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلفية من قبل المجموعة بشروط لن تأخذها المجموعة بالاعتبار في ظروف أخرى؛
- من المحتمل بأن العميل سيعلن إفلاسه أو في عملية إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الظروف المالية الصعبة.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية (إما جزئياً أو كلياً) عند عدم وجود أي احتمال واقعي للاسترداد. تكون هذه هي الحالة عامة عندما تحدد المجموعة أن العميل ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. بالرغم من ذلك، فإن الأصول المالية المشطوبة لا تزال خاضعة لأنشطة التنفيذ لغرض الامتثال بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد

يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.
- الالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية: عامةً كمخصص ضمن بند المطلوبات الأخرى؛ و
- حين يشتمل العقد المالي على مكونين مسحوب وغير مسحوب، وقد حددت المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على الالتزامات المالية / بند خارج الميزانية العمومية بشكل منفصل عن تلك المتعلقة بالبند المسحوب، تعرض المجموعة مخصصاً للخسائر الائتمانية للمكونات المسحوبة. يتم عرض المبلغ كتخفيض من إجمالي القيمة الدفترية للمكونات المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للمكون المسحوب كمخصص في المطلوبات الأخرى.

هـ) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل «النقد وما في حكمه» على النقد في اليد، وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي، عدا ودائع الاحتياطيات الإجبارية، وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (باستثناء الأرصدة المقيدة)، وإيداعات لدى مؤسسات مالية ذات استحقاق أصلي خلال 90 يوم أو اقل من تاريخ شرائها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

و) موجودات التمويلات

موجودات التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، والذمم المدينة القائمة على بطاقات الائتمان. يتم احتساب موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة للخسائر الائتمانية المتوقعة، إن وجدت.

تعديل موجودات التمويل

إذا تم تعديل شروط موجودات التمويل، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات التمويل الأصلية واحتساب موجودات التمويل الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات التمويلات، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي للموجودات المالية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في الدخل الموحد.

جميع العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يتم تفسيرها للأغراض المحاسبية بمجملها، وجميع العقود المربوطة أو ترتيبات السندات الأذنية يتم أخذها بالاعتبار مع عقد التمويل الأساسي لتعكس نتيجة اقتصادية واحدة، وهدف العقود.

و1) تمويل المرابحات

المرابحة هو عقد يقوم بموجبه أحد الأطراف («البائع») ببيع أصل لطرف آخر («المشتري») بالتكلفة زائداً هامش ربح على أساس دفعات مؤجلة. بعد أن يقوم البائع بشراء الأصل بناءً على وعد المشتري بشراء نفس الأصل على أساس عقد هذه المرابحة ذاتها. سعر البيع يشتمل على التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه. إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المشتري بموجب فترة التمويل المتفق عليها. بموجب عقد المرابحة، يجوز للمجموعة التصرف إما كبائع أو مشتري، حسب الحالة. تعتبر المجموعة أن وعد الشراء الذي قام به المشتري في معاملة مرابحة لصالح البائع ملزماً.

و2) تمويل مضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين، والذي بموجبه يقدم أحدهما الأموال (رب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الأخر (المضارب). ومن ثم يقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة المتفق عليها مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. يتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو انتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة؛ عدا ذلك، فإن رب المال يتحمل الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمجموعة التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

و3) تمويل المشاركات

تستخدم عقود المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. تساهم المجموعة والعميل في رأس مال المشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً، غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد يكون رأس مال المشارك إما بصورة نقدية أو عينية، ويتم احتساب قيمته في وقت إبرام المشاركة.

و4) الموجودات المالية الضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة

الموجودات المالية الضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة هي موجودات ضعيفة ائتمانياً عند الاحتساب المبدئي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم دمج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة في حساب معدل الفائدة الفعلي عند الاحتساب المبدئي. نتيجة لذلك، لا تحمل الموجودات المالية الضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة مخصصاً لانخفاض القيمة عند الاحتساب المبدئي. المبلغ المحتسب كمخصص خسارة بعد الاحتساب المبدئي يساوي التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة منذ الاحتساب المبدئي للموجودات.

ز. موجودات الإيجارات التمويلية

موجودات الإيجارات التمويلية (تعرف أيضاً بعقود إجارة منتهية بالتمليك) هي عبارة عن اتفاقية مع العملاء تقوم بموجبها المجموعة («المؤجر») بتأجير أحد الأصول للعميل («المستأجر») بعد شراء أو / اقتناء الأصل المحدد، سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه، حسب طلب العميل والوعد بالتأجير مقابل بعض مدفوعات الإيجار لمدة تأجير أو سنوات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك الأسس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمجموعة (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب جدول زمني متفق عليه خلال مدة الإيجار.

يحتفظ المؤجر بملكية الأصل خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، وبعد الوفاء بكافة الالتزامات من قبل المستأجر بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المؤجر ببيع الموجود المؤجر للمستأجر بقيمة اسمية بناءً على تعهد بالبيع من قبل المؤجر. وعادةً ما تكون الموجودات المؤجرة عقارات سكنية أو عقارات تجارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ز. موجودات الإيجارات التمويلية (يتبع)

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع موجودات الإيجارات التمويلية فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى فترة عقد التأجير أو العمر الاقتصادي للموجود، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بعمل تقييم في نهاية فترة إعداد التقارير المالية لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة موجودات الإيجارات التمويلية. تحتسب خسارة انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد. إن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، عندما تعتمد على عميل واحد، تأخذ بالاعتبار التقييم الائتماني للعميل، بالإضافة لعوامل أخرى. تحتسب خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد.

تعديل موجودات الإيجارات التمويلية

إذا تم تعديل شروط عقد الإيجارات التمويلية للأصول، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من أصول التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية الأصلية واحتساب موجودات الإيجارات التمويلية الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل عقد الإيجارات التمويلية للأصول المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي لموجودات الإيجارات التمويلية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الدخل الموحد.

ح. إيداعات لدى المؤسسات المالية

تشتمل هذه الإيداعات على عقود خزينة قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية في شكل ذمم مرابحات سلع مدينة وذمم وكالات مدينة. تظهر هذه الإيداعات بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت.

ط. صكوك سيادية وصكوك الشركات

هذه الاستثمارات هي في طبيعة أدوات الدين توفر دفعات أرباح ودفعات رأس مالية ثابتة أو قابلة للتحديد. تقيم الأصول في إطار نموذجين متميزين للأعمال:

- نموذج عمل المحتفظ بها للتحصيل – تشمل هذه المحفظة الصكوك قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وأدوات الخزينة التي يتم الاحتفاظ بها لتلبية متطلبات السيولة الأساسية للأصول السائلة عالية الجودة، وعادة ما يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها التعاقدي. يتم تصنيف وقياس الأصول بموجب هذا النموذج بالتكلفة المطفأة. على الرغم من أن الإدارة تأخذ معلومات القيمة العادلة بالاعتبار، إلا أنها تقدم ذلك من منظور السيولة، ويظل التركيز الرئيسي لمراجعتها للمعلومات المالية بموجب نموذج العمل هذا على جودة الائتمان والعائدات التعاقدية.
- نموذج عمل كل من المحتفظ به للتحصيل وللبيع: سيتم الاحتفاظ بمحفظة الخزينة المتبقية تحت الإدارة النشطة للخزينة لتحصيل كل من التدفقات النقدية للعقد وللبيع. ويعتبر موظفو الإدارة الرئيسيون هذين النشاطين بأنهما جزء لا يتجزأ من تحقيق الأهداف المحددة لوحدة أعمال الخزينة. هذه المحفظة، مع توليد العوائد في المقام الأول من خلال العائد، يتم الاحتفاظ بها أيضا لتلبية الالتزامات المتوقعة أو غير المتوقعة، أو لتمويل عمليات الاستحواذ المتوقعة أو النمو في وحدات الأعمال الأخرى. يتم تصنيف وقياس الموجودات بموجب هذا النموذج بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

ي. الموجودات والمطلوبات قيد التحويل

موجودات ومطلوبات قيد التحويل:

قروض وسلفيات:

بالتكلفة المطفأة، مطروحاً منها المبالغ المشطوبة ومخصص الخسائر الائتمانية ، إن وجد.

استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

تم تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، ويتم تقييم القيمة العادلة على أساس المعايير المنصوص عليها في إيضاح 2,4 (ك).

ك) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

استثمارات أسهم حقوق الملكية

استثمارات أسهم حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين، وتشمل أدوات تملك تبرهن على القيمة المتبقية من موجودات المنشأة، بعد طرح كل المطلوبات التعلقة بها. يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية في الفئات التالي: 1) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو 2) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بما يتفق مع استراتيجيتها الاستثمارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ك) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة (يتبع)

الاحتساب و إلغاء الاحتساب

يتم مبدئيا قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الموجودات المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، والتي تمثل قيمة المقابل المدفوع بالنسبة للاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يتم احتساب تكاليف المعاملة كمصروفات في بيان الدخل الموحد. بالنسبة للاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فإن تكاليف المعاملة يتم تضمينها كجزء من الاحتساب المبدئي.

بعد التسجيل المبدئي، يتم لاحقاً إعادة قياس استثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد في السنة التي تنشأ فيها. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. عند بيع، أو انخفاض قيمة، أو تحصيل، أو التخلص من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، تحول الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي احتسبت سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

ل) استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم احتساب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، والتي تم شراؤها لأغراض استراتيجية، بموجب طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. تحتسب استثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى في الشركات الزميلة (2,5. ك) كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد عن طريق الاستفادة من نطاق الإعفاء بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 24، المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة. الشركة الزميلة هي مؤسسة التي تمارس المجموعة نفو`ا مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. تعتبر المؤسسة كشركة زميلة إذا كان لدى المجموعة أكثر من 20% حصة ملكية في المؤسسة، أو لدى المجموعة نفوذ مؤثر من خلال أي طريقة أخرى. المشروع المشترك هو اتفاقية يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الاتفاقية، بدلا عن حقوقها في موجوداتها والتزاماتها مقابل مطلوباتها.

بموجب طريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاستحواذ في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركات الزميلة. يتم احتساب الخسائر التي تجاوزت تكلفة الاستثمار في الشركات الزميلة عندما تتكبد المجموعة التزامات نيابةً عن الشركة الزميلة. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. بيان الدخل الموحد يعكس حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركات الزميلة. أينما وجدت تغيرات احتسبت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة باحتساب حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها إذا استلزم الأمر في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة للمجموعة متطابقة مع المجموعة، والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً احتساب خسارة إضافية لانخفاض القيمة على استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة والذي يتمثل في الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتقوم باحتساب المبلغ في بيان الدخل الموحد.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة من معاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركات الزميلة.

يتم تضمين الأرباح / الخسائر من تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل صافي موجودات الاستثمار المذكور أعلاه في الشركات الزميلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

م) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها، أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم احتساب الاستثمار العقاري مبدئياً بالتكلفة ويتم لاحقاً قياسه بناءً على نية ما إذا كان الاحتفاظ بالاستثمار العقاري لغرض الاستخدام أو البيع. قامت المجموعة بتطبيق نموذج القيمة العادلة لاستثماراتها العقارية. بموجب نموذج القيمة العادلة، يتم احتساب أية أرباح غير محققة مباشرةً في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقارات. يتم تسوية أي خسائر غير محققة في حقوق الملكية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، فإنه يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود خسائر غير محققة متعلقة باستثمارات عقارية يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد في السنة المالية السابقة، يتم احتساب الأرباح غير المحققة للسنة المالية الحالية في بيان الدخل الموحد إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد. يتم إدراج الاستثمارات العقارية المحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية وقيمتها العادلة المتوقعة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. الاستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة يجب أن يستمر قياسها بالقيمة العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ن) عقارات قيد التطوير

يتم تصنيف العقارات المشتراة تحديداً لغرض التطوير كعقارات قيد التطوير، ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المتوقع في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه التكاليف المقدرة للانجاز والتكاليف المقدرة اللازمة لإتمام البيع.

س) ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المتوقعة لجميع الممتلكات والمعدات، فيما عدا الأراضي المملوكة تملكاً حراً والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

– معدات الحاسب الآلي	3 إلى 5 سنوات
– برامج الحاسب الآلي	3 إلى 5 سنوات
– أثاث ومعدات مكتبية	3 إلى 5 سنوات
– مركبات	4 إلى 5 سنوات
– تحسينات على العقارات المؤجرة	على مدى فترة عقد التأجير

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطرق احتساب الاستهلاك الموجودات بتاريخ كل بيان للمركز المالي، وتعديلها كلما كان ذلك مناسباً.

ع) الشركات التابعة المشتراة لغرض البيع

يتم تصنيف الشركة التابعة المشتراة لغرض بيعها لاحقاً خلال اثنى عشر شهراً «كمحتفظ بها لغرض البيع» عندما يكون بيعها محتملاً جداً. يتم إظهار موجودات ومطلوبات الشركة التابعة كبند منفصل في بيان المركز المالي الموحد «كموجودات محتفظ بها لغرض البيع» و«مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع» على التوالي. يتم قياس الموجودات التي تم تصنيفها كموجودات محتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة وقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. أي خسارة انخفاض في القيمة ناتجة تخفض القيمة الدفترية للموجودات. لا يتم استهلاك الموجودات التي تم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

ف) الشهرة والموجودات غير الملموسة

أ) الشهرة

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والملكية المشتراة فقط حصص الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواذ حصة الملكية المشتراة لتحديد قيمة الشهرة. بعد الاحتساب المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. يتم فحص الشهرة لانخفاض القيمة على الأقل سنوياً. يتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرةً في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص الشهرة لكل وحدة من وحدات المجموعة المولدة للنقد التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عما إذا كانت موجودات أو مطلوبات الشركة المشتراة الأخرى قد تم تخصيصها لتلك الوحدات.

يوجد انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للموجود أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة عن طريق تقييم المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بها الشهرة. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية، فإنه يتم احتساب خسارة انخفاض القيمة مباشرةً في بيان الدخل الموحد.

لغرض فحص انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة المستحوذة في دمج الأعمال، من تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة، أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد، والتي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عن ما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للمجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعة من الوحدات. كل وحدة أو مجموعة من الوحدات التي تم تخصيص الشهرة لها:

- تمثل الحد الأدنى ضمن المجموعة والتي يتم فيها مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية؛ و
- ليست أكبر من القطاع الأساسي سواء قطاعات التقارير الرئيسية للمجموعة أو شكل قطاعات التقارير الجغرافية للمجموعة.

ب) الموجودات غير الملموسة

يتم مبدئياً احتساب الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها بصورة فردية بالتكلفة. تكلفة الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها من خلال عملية إندماج الأعمال هي قيمتها العادلة بتاريخ الاستحواذ. يتم لاحقاً، احتساب الموجودات غير الملموسة بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. بالنسبة للموجودات غير الملموسة التي تم تكوينها داخلياً، عدا تكاليف التطوير المرسملة، فإنه لا يتم رسملتها، ويتم احتساب المصروفات في بيان الدخل الموحد في الفترة التي يتم تكبدها فيها. يتم تحديد ما إذا كانت الأعمار الافتراضية للموجودات غير الملموسة محددة أو غير محددة المدة. جميع الموجودات غير الملموسة المدرجة بتاريخ نهاية السنة لها أعمار محددة، مثل الودائع الرئيسية ("CD") وعلاقات العملاء المشتراة ("PCR") وسيتم إطفاءها على فترات تتراوح بين 7 إلى 15 سنة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ب) الموجودات غير الملموسة (يتبع)

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على مدى العمر الافتراضي، ويتم تقييمها لانخفاض القيمة متى ما كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة. يتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة بتاريخ نهاية كل سنة مالية. تحتسب التغيرات في الأعمار الافتراضية المتوقعة أو نمط الاستهلاك المتوقع للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتمثلة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، كلما كان ذلك مناسباً، ويتم التعامل معها كتغييرات في التقديرات المحاسبية. يتم احتساب مصروف الإطفاء على الأصول غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الدخل الموحد ضمن فئة المصروفات المتطابقة مع وظيفة الأصل غير الملموس.

يتم إلغاء احتساب الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار غير المحددة (أي في تاريخ حصول المستلم على السيطرة) أو عندما لا يتوقع أي منافع اقتصادية من استخدامها أو بيعها. يتم قياس الأرباح والخسائر الناتجة من إلغاء احتساب أي من الأصول غير الملموسة كالفرق بين صافي عوائد البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم احتسابها في بيان الدخل الموحد عند إلغاء احتساب الأصل.

ص) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط إذا كان هناك حق شرعي أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المحتسبة، وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

ق) حسابات جارية للعملاء

أرصدة الحسابات الجارية للعملاء هي حسابات غير استثمارية، ويتم إحتسابها عند إستلامها من قبل البنك. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المستلمة من قِبل البنك بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية، والذي يمثل قيمة السداد للعملاء.

ر) حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تمثل حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حساب استثمار مشترك غير مقيد، وللمجموعة («المضارب») حرية التصرف في استثمارها. وتشمل هذه الأموال التي يتم جمعها بموجب عقود المضاربة وعقود الوكالة ضمن إطار ترتيبات استثمارات متعددة المستويات. يتم استثمار الأموال المستلمة بموجب اتفاقيات الوكالة في سلة استثمار المضاربة، وتعتبر كاستثمار يقوم به صاحب الحساب الاستثماري. بموجب ترتيبات كلاً من المضاربة والوكالة الممزوجة، يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة ودون وضع قيود لاستثمارها من حيث المكان والطريقة والغرض. تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مُضارب) على أصحاب حقوق الإستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مسبقاً مع أصحاب حسابات الإستثمار. تتحمل المجموعة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. تظهر جميع حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة، زائداً الأرباح والاحتياطيات ذات العلاقة، مطروحاً منها المبالغ المسددة.

إن الأساس الذي تطبقه المجموعة في الوصول إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار في الدخل هو إجمالي دخل الاستثمار مطروحاً منه دخل المساهمين. في حالة عقود الوكالة، لا يعمل البنك كوكيل استثماري ومضارب لنفس الصندوق في نفس الوقت. وبالتالي، وفي حال مزج أموال استثمارات الوكالة مع سلة المضاربة، فإن وكيل الاستثمار سيقوم فقط بغرض رسوم وكالة، ولن يتقاسم الأرباح من سلة استثمار المضاربة بصفته مضارب.

بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30، يتم تخصيص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الموجودات المستثمرة باستخدام الأموال من حسابات الاستثمار غير المقيدة.

ش) مخصصات

يتم احتساب المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو تعاقدي) ناتج عن حدث سابق وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بموثوقية.

ت) منافع نهاية الخدمة للموظفين

المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم وتسجل كمصروف متى ما قدمت الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان على المجموعة التزام قانوني أو اعتيادي حالي كنتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها، و إذا كان بالإمكان تقدير هذا الالتزام بصورة موثوقة.

منافع ما بعد نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو «نظام إشتراكات محددة» بطبيعته، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من البنك ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة البنك كمصروف في بيان الدخل متى إستُحِقت.

يستحق الموظفون الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ت) منافع نهاية الخدمة للموظفين (يتبع)

مدفوعات على أساس أسهم

يتم إحتساب الأسهم الممنوحة للموظفين وفق برنامج المدفوعات على أساس مَنح أسهم، كمصروف بالقيمة العادلة للأسهم بتاريخ المنح، مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية على فترة استحقاق الموظفين لهذه المنح. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء غير سوقي لها، ليكون المبلغ المحتسب في الأخير وفقاً لعدد المنح التي تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء غير السوقي لها بتاريخ المنح.

الحوافز السنوية على أساس أسهم المؤجلة

تماشياً مع سياستها للمكافآت المتغيرة، تمنح المجموعة مكوناً من مكافآتها السنوية لبعض الموظفين المشمولين (الذين يتحملون مخاطراً جوهرية والأشخاص المعتمدين) في شكل حوافز مؤجلة يتم إصدارها تناسبياً على مدى 3 سنوات. الحوافز المؤجلة تشمل مكوناً نقدياً ومكون أسهم. يتم تحويل مكون الأسهم إلى أسهم صورية في البنك استناداً إلى القيمة الدفترية لكل سهم بتاريخ المنح. يتم تسوية الحوافز المؤجلة نقداً في كل تاريخ إصدار استناداً إلى آخر قيمة دفترية لكل سهم في البنك. يتم إدراج التزام الحوافز المؤجلة بمبالغ التسوية في تاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب أي تغييرات في القيمة الدفترية للالتزام كمصروف أو إصدار في بيان الدخل لفترة التقرير. تخضع جميع الحوافز المؤجلة لأحكام الاقتطاع والتراجع.

ث) احتساب الإيراد

موجودات التمويلات

عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلوماً تعاقدياً عند بداية العقد، فإنه يتم احتساب الدخل على أساس العائد الفعلي على فترة العقد. يعلق احتساب الدخل المستحق عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون أقساط المرابحات متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

الصكوك

يتم احتساب الدخل من صكوك أدوات الدين على أساس التناسب الزمني بناءً على معدل العائد الأساسي لذلك النوع من الصكوك المعني.

يتم احتساب الدخل من صكوك أدوات حقوق الملكية عند إثبات حق المجموعة في استلام أرباح الأسهم.

أرباح الأسهم

يتم احتساب دخل أرباح الأسهم عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام مدفوعاتها.

موجودات الإيجارات التمويلية

يتم احتساب دخل الإيجارات التمويلية على أساس التناسب الزمني على فترة عقد التأجير. يعلق الدخل المتعلق بالإيجارات التمويلية المتعثرة. يعلق احتساب الدخل عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون مدفوعات الإيجار متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

دخل الرسوم والعمولات

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من نطاق متنوع من الخدمات التي تقدمها إلى عملائها. ويمكن تقسيم دخل الرسوم إلى الفئات الرئيسية التالية:

- دخل الرسوم من المعاملات التمويلية: تتضمن الرسوم المكتسبة من المعاملات التمويلية على الرسوم المدفوعة مقدماً ورسوم السداد المبكر ويتم احتسابها عند اكتسابها. إلى الحد الذي تعتبر فيه الرسوم معززة للعائد، فإنها تحتسب على فترة العقود التمويلية.
- دخل الرسوم من خدمات المعاملات: يتم احتساب الرسوم الناتجة من تمويل الشركات، والخدمات الاستشارية للشركات، وترتيب بيع الموجودات وإدارة الثروات عند اكتسابها أو على أساس التناسب الزمني عندما تكون الرسوم مرتبطة بالوقت.
- دخل الرسوم الأخرى: يتم احتساب دخل الرسوم الأخرى عندما يتم تقديم الخدمات.

خ) القيمة العادلة للموجودات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة بنشاط في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العرض المعلنة السائدة في السوق بتاريخ إعداد التقارير المالية.

بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى تقييم يتم إجراؤه من قبل مثمنون خارجيون مستقلون أو بناءً على معاملات السوق الحالية. وبدلاً عن ذلك، قد يستند التقدير أيضاً على القيمة السوقية الحالية لعقد آخر، وهو مشابه له إلى حدٍ كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيم النقد المعادلة من قبل المجموعة عن طريق احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

خ) القيمة العادلة للموجودات المالية (يتبع)

بالنسبة للاستثمارات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على الأسعار المتاحة للوسيط النشط وصافي القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية المحددة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الربح السوقية الحالية للأدوات ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

ذ) موجودات الأمانة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة كموجودات للمجموعة وبالتالي لا يتم إظهارها في بيان المركز المالي الموحد. تشمل هذه موجودات تحت الإدارة، وموجودات عهدة.

ض) أرباح الأسهم العادية

يتم احتساب أرباح الأسهم المستحقة الدفع على الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل للبنك كالتزام ويتم طرحها من حقوق الملكية عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي المجموعة.

ظ) ضمانات مالية

الضمانات المالية هي العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يحتسب عقد الضمان المالي ابتداءً من تاريخ إصداره. تحتسب المطلوبات الناشئة من عقد الضمانة المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، عندما يصبح وفقاً للضمان محتمل.

غ) أسهم الخزينة

أسهم الخزينة هي أدوات الملكية الخاصة بالبنك التي يتم إعادة شراؤها، ويتم احتسابها بالتكلفة وتطرح من حقوق الملكية. لا يتم احتساب أي ربح أو خسارة من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة بالبنك من خلال بيان الدخل الموحد. يتم احتساب أي فرق بين القيمة الدفترية والمقابل، إذا تم إعادة إصدارها، في علاوة إصدار الأسهم في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

أ) الزكاة

تحتسب الزكاة على قاعدة الزكاة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم 9 – الزكاة، باستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بدفع الزكاة بناء على أرصدة الاحتياطي المستحق والأرباح المستبقاة في نهاية السنة، بينما تدفع الزكاة المتبقية من قبل المساهمين بصورة فردية. ويقوم البنك بحساب الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين ويتم إبلاغهم بها سنوياً. يتم اعتماد حسبة الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة. دفع الزكاة على حسابات الاستثمار غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسئولية حاملي حسابات الاستثمار.

أب) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على التسهيلات المالية متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة المحتفظ بها للبيع الفوري بالقيمة الدفترية عند غلق الرهن أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل. يتم تصنيف العقارات الأخرى المسترد حيازتها كعقارات استثمارية.

أج) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بالتبرع بأي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية للأعمال الخيرية. ووفقاً لذلك، تحول أرباح المصادر غير الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية الذي تستخدمه المجموعة للأعمال الخيرية.

أد) عقود التكافل وإعادة التكافل

عقود التكافل

باعتبارها شركة تأمين إسلامية، تقوم المجموعة بإصدار عقود تستند على النشاط التعاوني من خلال تقاسم المخاطر. تصنف المجموعة جميع عقودها بصورة فردية كعقود تكافل.

عقود التكافل هي تلك العقود التي يقبل بموجبها مشغل التكافل مخاطر تكافل جوهرية من المشارك، من خلال الموافقة على تعويض المشارك في حال تأثر المشارك سلبياً بحدث مستقبلي محدد غير مؤكد. قد تقوم هذه العقود أيضاً بتحويل المخاطر المالية. كإرشاد عام، تعرّف المجموعة مخاطر التكافل الجوهرية بأنها امكانية الاضطرار لدفع منافع عند وقوع حدث التكافل. مخاطر التكافل هي مخاطر أخرى عدا المخاطر المالية التي يتم تحويلها من حامل العقد إلى المُصدر.

المخاطر المالية هي مخاطر حدوث تغيير مستقبلي محتمل في سعر واحد أو أكثر من الأسهم، أو مؤشر الأسعار، أو الأسعار، أو عامل متغير آخر، بشرط أنه في حالة المتغير غير المالي فأن المتغير ليس خاصاً بأحد أطراف العقد. تعتبر مخاطر التكافل جوهرية، فقط إذا كان من المحتمل أن يتسبب حدث التكافل في دفع منافع جوهرية إضافية. بمجرد تصنيف العقد على أنه عقد تكافل، فإنه يظل مصنفاً كذلك إلى حين إطفاء أو انتهاء صلاحية جميع الحقوق والالتزامات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أد) عقود التكافل وإعادة التكافل (يتبع)

عقود إعادة التكافل

هي عقود تبرمها المجموعة مع مشغلي إعادة التكافل بغرض الحد من صافي الخسارة المحتملة من خلال تنويع مخاطرها، والتي يتم بموجبها تعويض المجموعة عن خسائر عقود التكافل الصادرة.

يتم عرض الموجودات، والمطلوبات، والإيرادات، والمصروفات الناتجة من عقود التكافل المتنازل عنها بصورة منفصلة عن الموجودات، والمطلوبات، والإيرادات، والمصروفات لعقود التكافل ذات العلاقة، حيث أن ترتيبات إعادة التكافل لا تعفي المجموعة من التزاماتها المباشرة تجاه المشاركين.

يتم احتساب المنافع التي تستحقها المجموعة بموجب عقود إعادة التكافل الخاصة بها كموجودات إعادة التكافل. تتكون هذه الموجودات من أرصدة مستحقة من مشغلي إعادة التكافل عند سداد المطالبات، والذمم المدينة الأخرى مثل عمولات الربح، وحصة مشغلي إعادة التكافل من المطالبات القائمة التي تستند إلى المطالبات المتوقعة والمنافع الناتجة بموجب عقود التكافل المغطاة بموجب عقود إعادة التكافل. يتم احتساب المبالغ القابلة للاسترداد أو المستحقة من مشغلي إعادة التكافل وفقاً للمبالغ المرتبطة بعقود التكافل المعنية، ووفقاً لشروط كل عقد من عقود إعادة التكافل. مطلوبات إعادة التكافل تمثل بشكل رئيسي اشتراكات مستحقة الدفع لعقود إعادة التكافل، ويتم احتسابها كمصروفات عند استحقاقها.

تتكون صناديق التكافل الخاصة بالمشاركين من صندوق التكافل العام وصندوق التكافل العائلي والذي يمثل الفائض المتراكم غير الموزع أو العجز فيما يتعلق بالعقود السارية كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. كما تشمل احتياطيات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

الاشتراكات الإجمالية

تتكون الاشتراكات الإجمالية من مجموع الاشتراكات المستحقة لكامل فترة التغطية المنصوص عليها في العقود المبرمة خلال الفترة المحاسبية، ويتم احتسابها بتاريخ بداية الوثيقة. الاشتراكات تشمل أي تسويات ناتجة في الفترة المحاسبية للاشتراكات المدينة فيما يتعلق بالأعمال المكتتبة في الفترات المحاسبية السابقة. الاشتراكات المحصلة من قبل الوسطاء والتي لم يتم استلامها بعد، يتم تقييمها استناداً إلى التقديرات من قسم الاكتتاب أو الخبرات السابقة، ويتم تضمينها في الاشتراكات المكتتبة. يدرج الجزء غير منتهي الصلاحية لهذه الاشتراكات ضمن بند « الاشتراكات غير المكتسبة» في بيان المركز المالي الموحد. يتم احتساب الجزء المكتسب من الاشتراكات كإيرادات في بيان الإيرادات والمصروفات للمشاركين.

اشتراكات إعادة التكافل

هي مبالغ مدفوعة لمشغلي إعادة التكافل وفقاً لعقود إعادة التكافل للمجموعة. فيما يتعلق بعقود إعادة التكافل النسبية وغير النسبية، يتم احتساب المبالغ في بيان الإيرادات والمصروفات للمشاركين وفقاً لشروط هذه العقود.

اشتراكات غير مكتسبة

تمثل اشتراكات بموجب عقود التكافل والتي سيتم اكتسابها في الفترات المالية التالية أو اللاحقة، للفترة المتبقية لمحتوى التكافل كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

إجمالي المطالبات

تحتسب إجمالي المطالبات في بيان الإيرادات والمصروفات للمشاركين عند تحديد مبلغ المطالبة المستحقة للمشاركين ولأطراف ثالثة، وفقاً لشروط عقود التكافل. إجمالي المطالبات تشمل جميع المطالبات المتكبدة خلال السنة، سواء تم الإبلاغ عنها أم لا، والتكاليف ذات الصلة بمعالجة المطالبات التي ترتبط مباشرة بمعالجة وسداد المطالبات، وتخفيض قيمة الخردة والاستردادات الأخرى، وأي تسويات للمطالبات المستحقة عن السنوات السابقة.

المطالبات المستردة

المطالبات المستردة تشمل المبالغ المستردة من مشغلي إعادة التكافل وشركات التأمين الأخرى فيما يتعلق بإجمالي المطالبات المدفوعة من قبل المجموعة، وتشمل أيضاً الخردة والاستردادات الأخرى. يتم احتساب المطالبات المستردة من شركات إعادة التكافل والأطراف الأخرى وذلك عند احتساب إجمالي المطالبات ذات الصلة التي تم سدادها وفقاً لشروط العقود ذات الصلة.

المطالبات القائمة

تستند المطالبات القائمة على التكلفة النهائية المقدرة لجميع المطالبات المتكبدة ولكن لم يتم تسويتها كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، سواء تم الإبلاغ عنها أم لا، إلى جانب التكاليف ذات الصلة بمعالجة المطالبات وتخفيض قيمة الخردة والاستردادات الأخرى. تستند مخصصات المطالبات القائمة التي تم الإبلاغ عنها إلى تقديرات الخسارة، والتي ستصبح مستحقة في نهاية المطاف على كل مطالبة غير مدفوعة، والتي حددتها الإدارة بناء على المعلومات المتوفرة حالياً والخبرات السابقة المعدلة للتغيرات التي تم عكسها على الأوضاع الحالية، والتعرض المتزايد، والتكاليف المتصاعدة للمطالبات، وشدة وتكرار آخر المطالبات، حسب الاقتضاء. لا يتم خصم المطالبات القائمة للقيمة الزمنية للنقود. يتم مراجعة الأساليب المستخدمة والتقديرات المعدة بانتظام.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أد) عقود التكافل وإعادة التكافل (يتبع)

يتم رصد مخصص للمطالبات المتكبدة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها لكل تقييم اكتواري، والذي يتم تحديثه على أساس أحدث تقارير التقييم.

يتم تضمين أي فرق بين مخصصات المطالبات القائمة كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، وتسويات ومخصصات السنة التالية، في بيان الإيرادات والمصروفات للمشاركين للسنة.

ذمم التكافل وذمم التأمين المدينة

يتم احتساب ذمم التكافل وذمم التأمين المدينة عند استحقاقها، ويتم قياسها عند الاحتساب المبدئي بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق. يتم فحص القيمة الدفترية لذمم التكافل وذمم التأمين المدينة لانخفاض القيمة، إذا أشارت الأحداث أو الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد تكون غير قابلة للاسترداد، مع تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل.

1) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2022.

1) معيار المحاسبة المالي رقم (38) – الوعد، والخيار، والتحوط

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 38 – الوعد، والخيار، والتحوط في 2020. الهدف من هذا المعيار هو تحديد مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المناسبة، لاحتساب، وقياس، والإفصاحات، فيما يتعلق بترتيبات الوعد والخيار والتحوط المتوافقة مع مباديء الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية. هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر.

هذا المعيار يصنف ترتيبات الوعد والخيار إلى فئتين كما يلي:

أ) «الوعد أو الخيار التابع للمنتج» والذي يتعلق بهيكل المعاملة التي تتم باستخدام منتجات أخرى، مثل المرابحة، والإجارة المنتهية بالتمليك، وما إلى ذلك؛

ب) "منتج الوعد والخيار" والذي يستخدم كترتيب قائم بذاته، متوافق مع مباديء الشريعة الإسلامية.

بالإضافة لذلك، ينص المعيار على المعالجة المحاسبية للالتزامات التقديرية والحقوق التقديرية الناتجة من منتجات الوعد والخيار القائمة بذاتها، وترتيبات التحوط التي تستند على سلسلة من عقود الوعد والخيار.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

2) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية المفعول بعد

2) معيار المحاسبة المالي رقم (39) – إعداد التقارير المالية للزكاة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 39 – إعداد التقارير المالية للزكاة في 2021. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالزكاة المنسوبة لمختلف الأطراف من ذوي المصلحة بالمؤسسة المالية الإسلامية. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 9 – الزكاة، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.

يسري هذا المعيار على المؤسسة فيما يتعلق باحتساب وقياس والإفصاح عن الزكاة المنسوبة للأطراف المعنيين من ذوي المصلحة. في حين ان احتساب الزكاة ينطبق بشكل فردي لكل مؤسسة ضمن المجموعة، فإن هذا المعيار سيكون واجب التطبيق على جميع البيانات المالية الموحدة والمنفصلة للمؤسسة.

لا يحدد هذا المعيار طريقة تحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. يجب على المؤسسة الرجوع للإرشادات الرسمية ذات العلاقة لتحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. (على سبيل المثال، المعيار الشرعي رقم 35 لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية – الزكاة، المتطلبات التنظيمية، أو توجيهات هيئة الرقابة الشرعية، حسب الاقتضاء).

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

3) معيار المحاسبة المالي رقم (1) – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 1 المعدل – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية في 2021. هذا المعيار يحدد ويحسن متطلبات العرض العام والإفصاحات المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 1 السابق. يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2024، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إن تعديل معيار المحاسبة المالي رقم 1 يتماشى مع التعديلات التي أجريت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

3) معيار المحاسبة المالي رقم (1) – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية (يتبع)

بعض التعديلات الجوهرية على المعيار كما يلي:

أ. أصبح الإطار المفاهيمي المعدل جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

ب. تم إدخال تعريف شبه حقوق الملكية؛

ج. تم تعديل وتحسين التعريفات؛

د. تم إدخال مفهوم الدخل الشامل؛

ه. يسمح للمؤسسات عدا المؤسسات المصرفية، بتصنيف الموجودات والمطلوبات كمتداولة وغير متداولة؛

و. تم نقل الإفصاح عن الزكاة والتبرعات الخيرية إلى الإيضاحات؛

ز. تم إدخال مفهوم التجاوز الحقيقي والعادل؛

ح. تم إدخال معالجة التغير في السياسات المحاسبية، والتغير في التقديرات، وتصحيح الأخطاء؛

ط. تم تحسين إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة، والأحداث اللاحقة، وفرضية الاستمرارية؛

ي. تحسين إعداد التقارير بشأن العملات الأجنبية، وتقارير القطاعات؛

ك. تم تقسيم متطلبات العرض والإفصاح لثلاثة أجزاء: الجزء الأول يسري على جميع المؤسسات، والجزء الثاني يسري على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المماثلة فقط، والجزء الثالث ينص على الوضع الرسمي، وتاريخ سريان التعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

ل. البيانات المالية التوضيحية ليست جزءاً من هذا المعيار، وسيتم إصدارها بشكل منفصل.

تقوم المجموعة بتقييم الأثر المحتمل لهذا المعيار، وتتوقع تغييراً في بعض العروض والإفصاحات في بياناتها المالية الموحدة، بما يتماشى مع الممارسات الأوسع للسوق.

4) معيار المحاسبة المالي رقم (41) – التقارير المالية المرحلية

يحدد هذا المعيار مبادئ إعداد المعلومات المالية المرحلية المختصرة ومتطلبات العرض والإفصاح ذات الصلة، مع التركيز على الحد الأدنى للإفصاح الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية بما يتوافق مع معايير المحاسبية المالية المختلفة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. يوفر هذا المعيار أيضاً خياراً للمؤسسة لإعداد مجموعة كاملة من البيانات المالية بتواريخ إعداد التقارير المالية المرحلية بما يتوافق مع معايير المحاسبة المالية ذات الصلة.

سيكون هذا المعيار ساري المفعول للبيانات المالية للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2023، ولا يتوقع أن يكون له أي أثر جوهري على المعلومات المالية المرحلية للمجموعة.

5) معيار المحاسبة المالي رقم (42) – عرض وإفصاحات البيانات المالية لمؤسسات التكافل

يحدد هذا المعيار مبادئ العرض والإفصاح في البيانات المالية لمؤسسات التكافل ويحدد مجموعة البيانات المالية التي يجب ان تنشرها المؤسسة بصورة دورية لتلبية الاحتياجات المعلوماتية المشتركة لمستخدمي البيانات المالية. بالإضافة لذلك، يحدد هذا المعيار أيضاً المبادئ العامة لعرض المعلومات ويعكس بشكل مناسب حقوق والتزامات مختلف أصحاب المصلحة ضمن نموذج عمل التكافل. يجب قراءة هذا المعيار بالتزامن مع معيار المحاسبة المالي رقم (43) – محاسبة الإدراك والقياس لمؤسسات التكافل.

يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (12) – العرض والإفصاحات العامة في البيانات المالية لشركات التأمين الإسلامية ويقدم التغييرات الرئيسية التالية:

أ) يتوافق هذا المعيار مع الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (المعدل في 2020) ومعيار المحاسبة المالي رقم (1) – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية؛

ب) تم تعديل العرض والإفصاح في المعيار ليتوافق مع مباديء وقواعد الشريعة الإسلامية المتعلقة بالتكافل، حيث يكون مشغّل التكافل منفصلاً عن أموال المشاركين (بما في ذلك صندوق تكافل المشاركين وصندوق استثمار المشاركين)؛

ج) يعتبر صندوق تكافل المشاركين وصندوق استثمار المشاركين موجودات تحت الإدارة خارج الميزانية العمومية، وبالتالي منفصلين عن مشغل التكافل.

د) تم إدراج بيانات مالية لصندوق تكافل المشاركين وصندوق استثمار المشاركين، بما في ذلك بيانات منفصلة للمركز المالي والأنشطة المالية لصندوق تكافل المشاركين المدار؛

هـ) تم نقل الإفصاح عن أموال الزكاة والتبرعات الخيرية والقرض إلى إيضاحات البيانات المالية بما يتوافق مع معيار المحاسبة المالي رقم (1)؛

و) تم إضافة تعاريف جديدة للتكافل، ومؤسسات التكافل، ومشغل التكافل، صندوق تكافل المشاركين وصندوق استثمار المشاركين.

ينطبق هذا المعيار على جميع مؤسسات التكافل، بغض النظر عن شكلها القانوني أو حجمها، ويشمل عمليات نافذة التكافل، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2025، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

6) معيار المحاسبة المالي رقم (43) – محاسبة الإدراك والقياس لمؤسسات التكافل

يحل هذا المعيار محل معايير المحاسبة المالية التالية: معيار المحاسبة المالي رقم (13) – الإفصاح عن أسس تحديد وتخصيص الفائض والعجز في شركات التأمين الإسلامية؛ معيار المحاسبة المالي رقم (15) – المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامية؛ ومعيار المحاسبة المالي رقم (19) – الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية، ويشمل التغييرات الرئيسية التالية:

أ) يتوافق هذا المعيار مع الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (المعدل في 2020) ومعيار المحاسبة المالي رقم (1) – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية؛

ب) تم موائمة المعالجات المحاسبية الرئيسية فيما يتعلق بترتيبات التكافل مع مبادئ المحاسبة المقبولة عالمياً والمتطلبات التنظيمية الأحدث (حيث تنطبق)؛

ج) تم تقديم معالجات محاسبية جديدة فيما يتعلق بالمسائل التي لم يتم تناولها أو المعايير التي تم إستبدالها، أو التي لم تكن تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، لاسيما فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية للمخصصات (أو المطالبات، حسب الاقتضاء) لترتيبات التكافل والمعالجة المحاسبية وعرض المكون الاستثماري؛

د) المعالجات المحاسبية المعينة في المعيار، يتم ربطها لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المتعلقة بالتكافل، بما في ذلك حقوق والتزامات أصحاب المصلحة المعنيين بترتيبات التكافل؛

هـ) تم إدراج تعريفات جديدة للمصطلحات المحاسبية المتعلقة بالمعالجات المحاسبية المقدمة مؤخراً، بالإضافة لتعريفات محدثة للمصطلحات المستخدمة سابقاً؛

و) تم تقديم المعالجات المحاسبية المتعلقة بالمعاملات الإضافية، وخاصة المعاملات والأرصدة بين مختلف أصحاب المصلحة في مؤسسات التكافل، على سبيل المثال، المعالجة المحاسبية لرسوم الوكالة والقرض الحسن.

بموجب الأحكام الانتقالية لهذا المعيار، تم تحديد الأساليب التالية عند التطبيق لأول مرة:

1) منهجية الأثر الرجعي الكامل – يتم بموجبها إدراج الآثار الانتقالية من بداية أقرب فترة معروضة في البيانات المالية؛ مع ذلك، فإن الإفصاح عن أثر مثل هذا التطبيق في كل بند، وعلى العائد على السهم الأساسي والمخفض لكل سهم يجب أن لا يكون إجبارياً؛ أو

2) منهجية الأثر الرجعي المعدل – يتم بموجبها تحميل الآثار الانتقالية على الأرباح المستبقاة، بالإضافة للفائض أو العجز المتراكم في صناديق التكافل المعنية في بداية الفترة المالية الحالية؛ أو

3) خيار القيمة العادلة – يتم بموجبه تحديد هامش التكافل المتبقي أو مكون الخسارة للمخصص لباقي فترة الاستحقاق، في التاريخ الانتقالي (بداية الفترة الحالية) كالفرق بين القيمة العادلة لترتيبات التكافل بذلك التاريخ، والقيمة العادلة للتدفقات النقدية للاستيفاء المقاسة بذلك التاريخ، ويجب تعديل الآثار المترتبة في الأرباح المستبقاة لمؤسسة التكافل، بالإضافة للفائض أو العجز المتراكم في صناديق التكافل المعنية.

ينطبق هذا المعيار على مؤسسات التكافل (بما في ذلك صفتها كمشغلي تكافل) وصناديق تكافل المشاركين المدارة، وصناديق استثمار المشاركين المدارة، فيما يتعلق بما يلي: أ) ترتيبات التكافل، بما في ذلك ترتيبات إعادة التكافل الصادرة؛ ب) ترتيبات إعادة التكافل المحتفظ بها؛ ج) عقود الاستثمار مع أو بدون الميزات التقديرية التي يتم إصدارها إلى جانب، وكجزء من ترتيبات التكافل؛ د) المعاملات الإضافية المتعلقة بعمليات التكافل.

هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2025، مع السماح بالتطبيق المبكر.

بناءً على تقييم الأداة لمحفظة التأمين للشركة التابعة، لا يتوقع أن يكون هناك تأثيرات جوهرية على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

3 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار

	2022			
	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد ألف دينار بحريني	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية ألف دينار بحريني	بالتكلفة المطفأة/ أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	-	-	367,747	367,747
إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	-	113,096	113,096
استثمار في الصكوك	-	228,479	608,902	837,381
موجودات التمويلات	-	-	1,986,465	1,986,465
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	94,871	11,925	-	106,796
موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة	-	-	51,690	51,690
استثمار في العقارات	-	62,462	-	62,462
استثمار في شركات زميلة	-	-	254,006	254,006
موجودات أخرى	1,247	163	66,310	67,720
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	-	-	51,998	51,998
	96,118	303,029	3,500,214	3,899,361
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
إيداعات من مؤسسات مالية ومن العملاء	-	-	187,724	187,724
حسابات جارية للعملاء	-	-	550,281	550,281
تمويل مرابحة لأجل	-	-	320,989	320,989
مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة	-	-	91,741	91,741
مطلوباتأخرى	440	-	78,358	78,798
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	-	-	2,332,473	2,332,473
	440	-	3,561,566	3,562,006

	2021			
	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد ألف دينار بحريني	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية ألف دينار بحريني	بالتكلفة المطفأة/ أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	–	–	309,149	309,149
إيداعات لدى مؤسسات مالية	–	–	133,860	133,860
استثمار في الصكوك	–	639,688	–	639,688
موجودات التمويلات	–	–	1,364,452	1,364,452
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	91,241	350	–	91,591
استثمار في العقارات	–	57,961	2,943	60,904
استثمار في شركات زميلة	–	–	14,533	14,533
موجودات أخرى	619	192	43,612	44,423
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	–	–	25,971	25,971
	91,860	698,191	1,894,520	2,684,571
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
إيداعات من مؤسسات مالية ومن العملاء	–	–	126,891	126,891
حسابات جارية للعملاء	–	–	482,739	482,739
تمويل مرابحة لأجل	–	–	100,216	100,216
مطلوباتأخرى	402	–	53,387	53,789
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	–	–	1,624,177	1,624,177
	402	–	2,387,410	2,387,812

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

4 نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي*	92,507	35,378
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	91,728	79,458
أرصدة لدى بنوك أخرى**	183,512	194,313
	367,747	309,149

* إن هذا الرصيد غير متوفر للاستخدام في عمليات التشغيل اليومية للمجموعة.

** إن هذا الرصيد صافي من مبلغ 134 ألف دينار بحريني (2021: 81 ألف دينار بحريني) المخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة.

5 إيداعات لدى مؤسسات مالية وإيداعات من مؤسسات مالية ومن العملاء

تتمثل في إيداعات قصيرة الأجل بين البنوك في هيئة عقود مرابحة ووكالة من وإلى مؤسسات مالية ومن العملاء.

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
إيداعات لدى مؤسسات مالية		
أصول الوكالة	67,018	93,584
أصول مرابحات السلع	46,151	40,282
مخصص الخسائر الائتمانية	(73)	(6)
	113,096	133,860
إيداعات من مؤسسات مالية		
التزام مرابحات السلع	187,724	126,891
	187,724	126,891

6 استثمار في الصكوك

إعادة تصنيف محفظة الصكوك

تحسبا لاحتياجات السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل الناشئة عن الأعمال المصرفية المدمجة والمعاملات الأوسع نطاقا، قام البنك خلال السنة بإعادة تقييم هدف محفظة الخزينة الخاصة به، حيث سيقوم بإدارة الأصول الأساسية في إطار نموذجين متميزين للأعمال:

- نموذج عمل المحتفظ بها للتحصيل – تشمل هذه المحفظة الصكوك قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وأدوات الخزينة التي يتم الاحتفاظ بها لتلبية متطلبات السيولة الأساسية للأصول السائلة عالية الجودة، وعادة ما يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها التعاقدي. يتم تصنيف وقياس الأصول بموجب هذا النموذج بالتكلفة المطفأة. على الرغم من أن الإدارة تأخذ معلومات القيمة العادلة بالاعتبار، إلا أنها تقدم ذلك من منظور السيولة، ويظل التركيز الرئيسي لمراجعتها للمعلومات المالية بموجب نموذج العمل هذا على جودة الائتمان والعائدات التعاقدية.
- نموذج عمل كل من المحتفظ به للتحصيل وللبيع: سيتم الاحتفاظ بمحفظة الخزينة المتبقية تحت الإدارة النشطة للخزينة لتحصيل كل من التدفقات النقدية للعقد وللبيع. ويعتبر موظفو الإدارة الرئيسيون هذين النشاطين بأنهما جزء لا يتجزأ من تحقيق الأهداف المحددة لوحدة أعمال الخزينة. هذه المحفظة، مع توليد العوائد في المقام الأول من خلال العائد، يتم الاحتفاظ بها أيضا لتلبية الالتزامات المتوقعة أو غير المتوقعة، أو لتمويل عمليات الاستحواذ المتوقعة أو النمو في وحدات الأعمال الأخرى. يتم تصنيف وقياس الموجودات بموجب هذا النموذج بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

لغاية 31 مارس 2022، صنف البنك محفظة صكوكه بالكامل على أنها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بموجب نموذج أعمال «محتفظ به للتحصيل وللبيع» فقط. بناءً على تقييم مجلس الإدارة أن دمج الأعمال قد أدى إلى تغيير جوهري في إدارة السيولة والاستراتيجية داخل البنك، وأن التصنيف أعلاه لمحفظة الخزينة يعكس على أفضل وجه الطريقة التي سيتم بها إدارة الأصول من أجل تحقيق أهداف نموذج العمل الجديد وتوفير المعلومات للإدارة. نظرا للتغيير المذكور أعلاه في نموذج العمل، قام البنك بإعادة تصنيف محفظة الخزينة الخاصة به كما في 1 أبريل 2022 على النحو التالي:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

6 استثمار في الصكوك (يتبع)

الأصول الخاضعة لإعادة التصنيف	بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية ألف دينار بحريني	عكس المبالغ المحتسبة في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ألف دينار بحريني	معاد تصنيفها إلى التكلفة المطفأة ألف دينار بحريني
صكوك سيادية	437,040	(4,519)	432,521
صكوك الشركات	12,032	(108)	11,924

تماشياً مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 33 «الاستثمارات في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة»، يتم إعادة تصنيف الاستثمار بقيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف، مع اعتبار أنه قد تم قياسه دائما بالتكلفة المطفأة. يتم إزالة الربح أو الخسارة المتراكمة المحتسبة سابقاً في حقوق الملكية من حقوق الملكية، وتعديلها مقابل القيمة العادلة للاستثمار بتاريخ إعادة التصنيف.

	31 ديسمبر 2022		
	صكوك سيادية ألف دينار بحريني	صكوك الشركات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
مسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية			
في 1 يناير 2022	613,403	26,285	639,688
أرباح مستلمة	(6,489)	(57)	(6,546)
إعادة تصنيف إلى مقاسة بالتكلفة المطفأة	(437,040)	(12,032)	(449,072)
مشتريات	127,313	4,055	131,368
بيع / استحقاق	(82,177)	(1,884)	(84,061)
حركة القيمة العادلة	(5,470)	(674)	(6,144)
مستحقات الأرباح / أرباح الأسهم	3,166	80	3,246
الرصيد الختامي	212,706	15,773	228,479

تشمل صكوكاً بقيمة دفترية تبلغ 76,360 ألف دينار بحريني (2021: 169,634 ألف دينار بحريني) مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل.

مسجلة بالتكلفة المطفأة

في 1 يناير 2022	-	-	-
إعادة تصنيف من مسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	437,040	12,032	449,072
إعادة تصنيف الاحتياطي التراكمي	(4,519)	(108)	(4,627)
مشتريات	154,815	42,271	197,086
مستحوذة عليها من خلال دمج العمليات (إيضاح 46)	18,817	-	18,817
تحويل / استحقاق	(28,245)	(29,898)	(58,143)
انخفاض القيمة / عكس	207	39	246
إطفاء	(531)	-	(531)
مستحقات الأرباح / أرباح الأسهم	6,867	95	6,962
الرصيد الختامي	584,471	24,431	608,902

استثمار في الصكوك

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
صكوك سيادية	797,177	613,403
صكوك الشركات	40,204	26,285
الرصيد الختامي	837,381	639,688

تشمل صكوكاً بقيمة دفترية تبلغ 332,242 ألف دينار بحريني (2021: لا شيء) مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل.

تشمل صكوكاً قيمتها الدفترية تبلغ 16,182 ألف دينار بحريني (2021: 6,807 ألف دينار بحريني) يتم التعامل معها كصكوك من نوع أدوات حقوق ملكية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

6 استثمار في الصكوك (يتبع)

تصنيف صكوك الشركات هو كما يلي:

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
درجة استثمارية (AAA+ – BBB)	22,712	10,756
عالية العوائد (أقل من BBB–)	840	–
صكوك غير مصنفة	16,759	15,543
مخصص الخسائر الائتمانية	(107)	(14)
	40,204	26,285

7 موجودات التمويلات

أ. موجودات التمويلات

	2022				
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
موجودات الإيجارات التمويلية (إيضاح ب)	703,638	42,296	10,843	4,151	760,928
تمويل مرابحة	629,700	35,664	18,708	5,774	689,846
تمويل مضاربة	507,456	23,699	8,555	-	539,710
تمويل مشاركة	14,725	14,921	276	-	29,922
بطاقات ائتمان	13,075	456	1,464	-	14,995
مجموع موجودات التمويلات	1,868,594	117,036	39,846	9,925	2,035,401
مخصص للخسائر الائتمانية (إيضاح 8)	(17,309)	(12,290)	(19,337)	-	(48,936)
	1,851,285	104,746	20,509	9,925	1,986,465

	2021				
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
موجودات الإيجارات التمويلية	522,917	33,178	9,288	–	565,383
تمويل مرابحة	359,470	27,008	7,613	–	394,091
تمويل مضاربة	382,005	15,525	6,264	–	403,794
تمويل مشاركة	32,950	–	277	–	33,227
بطاقات ائتمان	3,566	34	571	–	4,171
مجموع موجودات التمويلات	1,300,908	75,745	24,013	–	1,400,666
مخصص للخسائر الائتمانية (إيضاح 8)	(15,028)	(7,279)	(13,907)	–	(36,214)
	1,285,880	68,466	10,106	–	1,364,452

تبلغ قيمة الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة حالياً 55% وذلك مقارنة مع المبالغ التعاقدية الأصلية القائمة. على أساس تراكمي، فإن الموجودات منخفضة القيمة (المرحلة 3 والموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة) تتمتع بتغطية فعالة للخسارة بنسبة 55%، وذلك مقارنة مع المبالغ التعاقدية الأصلية القائمة.

تم إدراج تمويل المرابحة صافي من أرباح مؤجلة بمبلغ 71,281 ألف دينار بحريني (2021: 29,007 ألف دينار بحريني).

خلال السنة، قامت المجموعة بالاستحواذ على موجودات تمويلية بمبلغ 456,979 ألف دينار بحريني من خلال دمج العمليات (إيضاح 46).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

7 موجودات التمويلات (يتبع)

ب. موجودات الإيجارات التمويلية

تمثل صافي الاستثمارات في الموجودات المؤجرة (أراضي ومباني) بموجب ترتيبات الإيجارات التمويلية مع عملاء البنك. تنص معظم وثائق التأجير بأن يتعهد المؤجر بنقل الموجودات المؤجرة إلى المستأجر في نهاية فترة التأجير عند الوفاء بكامل التزاماته بموجب اتفاقية التأجير.

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
موجودات الإيجارات التمويلية	760,928	565,383
مخصص انخفاض القيمة	(9,555)	(9,474)
في 31 ديسمبر	751,373	555,909

إجمالي الحد الأدنى للمدفوعات المستحقة لعقود التأجير المستقبلية (باستثناء الأرباح المستقبلية) هي كالتالي:

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
مستحق الدفع خلال سنة واحدة	83,775	54,045
مستحق الدفع من سنة واحدة إلى 5 سنوات	147,883	129,023
مستحق الدفع بعد 5 سنوات	519,715	372,841
	751,373	555,909

بلغ الاستهلاك / الإطفاء المتراكم على موجودات الإيجارات التمويلية 104,513 ألف دينار بحريني (2021: 75,914 ألف دينار بحريني).

8 الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة

رصيد المخصص للخسائر الائتمانية في الجدول أدناه يشمل جميع الموجودات المالية، وموجودات الإيجارات التمويلية، والتعرضات غير المدرجة في الميزانية العمومية.

	2022				
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الرصيد في بداية السنة	15,627	7,332	21,525	-	44,484
التغيرات الناتجة من الذمم المدينة المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي تم:					
– تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	1,055	(1,050)	(5)	-	-
– تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة	(1,728)	2,761	(1,033)	-	-
– تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة	(829)	(642)	1,471	-	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	5,549	3,926	5,721	(5,478)	9,718
استردادات / شطب	-	-	(749)	-	(749)
مخصص الخسائر الائتمانية	4,047	4,995	5,405	(5,478)	8,969
تسويات صرف العملات الأجنبية وتحويلات وتحويلات أخرى	(1,417)	-	(3)	(73)	(1,493)
تسوية عند السداد أو إلغاء الاحتساب	-	-	-	5,551	5,551
مبالغ مشطوبة خلال السنة – صافي	-	-	224	-	224
الرصيد كما في نهاية السنة	18,257	12,327	27,151	-	57,735

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

8 الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة (يتبع)

	2022			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	134	-	-	-	134
إيداعات لدى مؤسسات مالية	73	-	-	-	73
استثمار في صكوك	246	-	-	-	246
موجودات التمويلات	17,309	12,290	19,337	-	48,936
قروض وسلفيات للعملاء					
– موجودات قيد التحويل	1	-	1,646	-	1,647
– ذمم مدينة أخرى	359	12	5,855	-	6,226
التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية	135	25	313	-	473
	18,257	12,327	27,151	-	57,735

صافي مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويلات والاستثمارات:

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
صافي مخصص انخفاض القيمة على الاستثمارات	(3,714)	(3,351)
– اليوم الأول للخسائر الائتمانية المتوقعة على المحفظة المستحوذة	(3,000)	–
– إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	(5,969)	(9,163)
صافي مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويلات	(8,969)	(9,163)
	(12,683)	(12,514)

	2021				
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الرصيد في بداية السنة	14,546	6,035	26,719	–	47,300
التغيرات الناتجة من الذمم المدينة المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي تم:					
– تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	2,420	(2,365)	(55)	–	–
– تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة	(449)	3,856	(3,407)	–	–
– تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة	(87)	(696)	783	–	–
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(803)	660	10,866	–	10,723
استردادات / شطب	–	(158)	(1,402)	–	(1,560)
مخصص الخسائر الائتمانية	1,081	1,297	6,785	–	9,163
تسويات صرف العملات الأجنبية وتحويلات وتحويلات أخرى	–	–	(18)	–	(18)
مبالغ مشطوبة خلال السنة – صافي	–	–	(11,961)	–	(11,961)
الرصيد كما في نهاية السنة	15,627	7,332	21,525	–	44,484

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

8 الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة (يتبع)

	2021				
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف					
المركزي	81	–	–	–	81
إيداعات لدى مؤسسات مالية	6	–	–	–	6
استثمار في صكوك	157	–	–	–	157
موجودات التمويلات	15,028	7,279	13,907	–	36,214
قروض وسلفيات للعملاء					
– موجودات قيد التحويل	1	1	3,896	–	3,898
– ذمم مدينة أخرى	63	–	3,443	–	3,506
التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية	291	52	279	–	622
	15,627	7,332	21,525	–	44,484

9 استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:		
– أدوات حقوق ملكية	86,618	90,939
– صناديق	8,253	302
– بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	11,925	350
الرصيد في نهاية السنة	**106,796**	91,591

تملك المجموعة نسبة 40% (2021: 40%) من شركة منارة للتطوير ش.م.ب (مقفلة)، وشركة بريق الرتاج للخدمات العقارية ذ.م.م وهما شركتين تأسستا في البحرين وتعملان في مجال التطوير العقاري. تم تقييم الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل باستخدام إعفاء نطاق القيمة العادلة الخاص بمعيار المحاسبة المالي رقم 24. كجزء من إعادة هيكلة صافي أصول شركة منارة، سيتم تحويلها إلى شركة بريق، وذلك بانتظار الإجراءات القانونية.

خلال السنة، تم افتراض استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بمبلغ 19,620 ألف دينار بحريني كجزء من دمج العمليات (إيضاح 46).

10 موجودات ومطلوبات التكافل

	31 ديسمبر 2022 (مدققة) ألف دينار بحريني
حصة شركات إعادة التأمين من المطالبات القائمة	6,837
حصة شركات إعادة التأمين من الاشتراكات غير المكتسبة	16,275
ذمم تأمين وذمم مدينة أخرى	28,578
موجودات التكافل	51,690
مطالبات قائمة	23,600
اشتراكات غير مكتسبة واحتياطيات أخرى	39,614
عمولة غير مكتسبة	636
ذمم تأمين وذمم دائنة أخرى	27,891
مطلوبات التكافل	91,741

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

10 موجودات ومطلوبات التكافل (يتبع)

الحركة في حصة شركات إعادة التأمين من المطالبات القائمة

	إجمالي ألف دينار بحريني	إعادة التأمين ألف دينار بحريني	صافي ألف دينار بحريني
مطالبات تم الإبلاغ عنها	15,769	(6,410)	9,359
متكبدة لكن لم يتم الإبلاغ عنها	9,577	(1,120)	8,457
في 1 يوليو 2022	25,345	(7,531)	17,814
التغير في المطلوبات	(1,795)	694	(1,101)
في 31 ديسمبر 2022	23,550	(6,837)	16,713
مطالبات تم الإبلاغ عنها	15,115	(5,725)	9,390
متكبدة لكن لم يتم الإبلاغ عنها	8,436	(1,112)	7,324
في 31 ديسمبر 2022	23,550	(6,837)	16,713

الحركة في حصة شركات إعادة التأمين من الاشتراكات غير المكتسبة

	إجمالي ألف دينار بحريني	إعادة التأمين ألف دينار بحريني	صافي ألف دينار بحريني
في 1 يناير 2022	39,983	(15,727)	24,256
صافي الحركة	(368)	(548)	(916)
في 31 ديسمبر 2022	39,614	(16,275)	23,339

ذمم مدينة متعلقة بالتأمين

	2022 ألف دينار بحريني
إجمالي المطالبات	23,550
اشتراكات غير مكتسبة، وعمولات، واحتياطيات أخرى	39,614

11 استثمارات في عقارات

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
أراضي	60,124	57,351
مباني	2,338	610
عقارات طور التطوير	-	2,943
	62,462	60,904

الحركة في الاستثمارات العقارية المصنفة ضمن المستوى 3 في ترتيب القيمة العادلة كانت كما يلي:

	قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3	
	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	57,961	67,586
تغيرات في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(200)	(109)
إضافات من الاستحواذ على شركة تابعة (راجع إيضاح رقم 46)	5,982	–
إضافات خلال السنة *	-	2,669
استبعادات خلال السنة	(1,281)	(12,136)
أخرى	-	(49)
في 31 ديسمبر	62,462	57,961

* حصل البنك خلال السنة على ملكية عقارات كضمان محتفظ به مقابل تمويل، مما نتج عن زيادة في الاستثمارات العقارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

11 استثمارات في عقارات (يتبع)

يتم اشتقاق القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بناء على التقييم الذي يتم إجراؤه من قبل مقيمين خارجيين مستقلين باستخدام طريقة المقارنة المعدلة.

لتحليل حساسية العقارات الاستثمارية، ستؤثر زيادة 5٪ في قيمة العقارات على بيان الدخل بمبلغ 787 ألف دينار بحريني (2021: 533 ألف دينار بحريني)، و ستؤثر نقصان 5٪ في قيمة العقارات على بيان الدخل بمبلغ 405 ألف دينار بحريني (2021: 127 ألف دينار بحريني).

عقارات للتطوير تمثل العقارات المشتراة والمحتفظ بها من خلال الأدوات الاستثمارية تحديداً لأغراض التطوير والبيع في المملكة المتحدة. مبالغ القيمة الدفترية تشمل سعر الأرض وتكاليف البناء ذات الصلة. تم التخارج من هذا الاستثمار خلال السنة.

12 استثمار في شركات زميلة، صافي

تمتلك المجموعة 37.43% (2021: 14.42%) من أسهم مصرف السلام – الجزائر، وهو بنك تجاري إسلامي تم تأسيسه في الجزائر. خلال السنة زاد البنك حصة في رأسمال مصرف السلام الجزائر بعد الحصول على موافقات الجهات الرقابية والقانونية.

تمتلك المجموعة 20.94% (2021: 20.94%) من أسهم بنك الخليج الأفريقي، وهو بنك تجاري إسلامي تم تأسيسه كأول بنك إسلامي في كينيا في أغسطس 2006، وهو مرخص من قبل مصرف كينيا المركزي.

بالإضافة لذلك، خلال السنة، وكجزء من استحواذها على وحدة الأعمال المصرفية للأفراد لمجموعة الإثمار المصرفية (راجع إيضاح 1)، استحوذت المجموعة على منافع إقتصادية في ترتيبات تمويل متوافقة للشريعة الإسلامية تم تقديمها لشركة فنكورب ذ.م.م (سابقاً شركة السلام الدولية ذ.م.م)، التي تملك 26.19% من أسهم بنك البحرين والكويت ش.م.ب، وهو بنك تجزئة تم تأسيسه في البحرين، وهو مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي (إيضاح 46). استثمار شركة فنكورب في بنك البحرين والكويت يمثل جزءاً من حزمة ضمان مخصصة للبنك بموجب هيكل التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. لا يشارك البنك ولا حاملي حسابات الاستثمار الخاصة به بشكل مباشر في الأنشطة التجارية الأساسية لشركة فنكورب، وليسوا المالكين القانونيين لموجوداتها الأساسية. العوائد التي يحققها البنك هي في حدود الربح والتسديدات ذات الصلة، إن وجدت، الناتجة عن اتفاقيات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فقط. وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية، فقد تم احتساب الحصة الاقتصادية الفعالة لهذه الاتفاقية في هذه البيانات المالية.

تطبق المجموعة طريقة حقوق الملكية لمحاسبة الشركات الزميلة في البيانات المالية الموحدة. تستخدم المجموعة أحدث البيانات المالية المتاحة للشركات الزميلة لتطبيق طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. بشكل عام، بالنسبة للشركات الزميلة المدرجة والخارجية التي لا تقوم بإعداد البيانات المالية بموجب نفس إطار إعداد التقارير، فإن البنك يستخدم النتائج المعلنة للشركات الزميلة للربع السابق لغرض محاسبة حقوق الملكية.

	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الرصيد كما في بداية السنة	14,533	12,036
استحواذات خلال السنة (إيضاح 46)	217,820	–
حصة إضافية مستحوذة خلال السنة	19,897	–
الحصة في الأرباح	9,329	2,697
الحصة في التغيرات الأخرى لحقوق الملكية	(7,412)	–
فروقات تحويل العملات الأجنبية	(161)	(200)
الرصيد كما في نهاية السنة	254,006	14,533

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمارات المجموعة الجوهرية في الشركات الزميلة كما تم الإعلان عنها من قبل الشركات الزميلة المعنية، معدلة لتسويات القيمة العادلة عند الاستحواذ، والفروقات في السياسات المحاسبية. كما يطابق الجدول بين المعلومات المالية الملخصة والقيمة الدفترية لحصص المجموعة.

	تعرض غير مباشر لبنك البحرين والكويت ألف دينار بحريني
حصص ملكية المجموعة	26.19%
مجموع الموجودات	3,823,947
مجموع المطلوبات	3,242,400
صافي الموجودات (100%)	581,547
حصة المجموعة في صافي الأصول المحتسبة	152,307
التسويات ذات الصلة بمحاسبة الاستحواذ	65,202
القيمة الدفترية للحصة في الشركات الزميلة	217,509

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

12 استثمار في شركات زميلة، صافي (يتبع)

	بنك البحرين والكويت ألف دينار بحريني
إيرادات	97,600
ربح (100%)	28,179
تغيرات أخرى في حقوق الملكية (الدخل الشامل)	(28,300)
مجموع الدخل الشامل (100%)	41,121
حصة المجموعة في الأرباح	7,380
حصة المجموعة في التغيرات الأخرى في حقوق الملكية	-

كما في 31 ديسمبر 2022، كانت القيمة السوقية للشركات الزميلة المدرجة 215.8 مليون دينار بحريني. تم تحديد القيم باستخدام طريقة القيمة لكل قيمة سوقية للسهم، ولم يتم تعديلها لأي حيازات أو تسويات متعلقة بوحدة الحساب.

بالنسبة للشركات الزميلة الأخرى، واستناداً إلى البيانات المالية الملخصة، بلغت الإيرادات، والأرباح وحصة المجموعة في الأرباح 21,068 ألف دينار بحريني، 9,831 ألف دينار بحريني و1,949 ألف دينار بحريني على التوالي.

13 موجودات أخرى

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
موجودات قيد التحويل (أ)		
قروض وسلفيات العملاء	234	1,396
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة – بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (ب)	163	192
	397	1,588
ذمم مدينة أخرى وسلفيات (ج)	36,344	32,186
مصروفات مدفوعة مقدماً	11,616	1,682
مباني ومعدات، بما في ذلك حق استخدام الأصول	19,363	3,609
موجودات محتفظ بها لغرض البيع (د)	-	5,358
	67,720	44,423

(أ) تمثل هذه الفئة موجودات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ناتجة من الاستحواذ على إيه إس بي سيشل وبي إم أي بنك ش.م.ب. (مقفلة) والبنك البحريني السعودي ش.م.ب. أي دخل مستمد من هذه الموجودات يتم تخصيصه إلى بند الأعمال الخيرية الدائنة، وبالتالي لا يتم احتسابه كإيرادات في بيان الدخل الموحد. خلال السنة الخاضعة للتدقيق، تم تحويل الإيرادات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والبالغة 450 ألف دينار بحريني (2021: 291 ألف دينار بحريني) إلى حساب الأعمال الخيرية الدائنة، وتم إدراجها ضمن بند "ذمم دائنة ومصروفات مستحقة" في إيضاح رقم (16).

(ب) تم تصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المذكورة أعلاه ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة. فيما يلي التغيرات في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

	قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3	
	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	192	900
المبيعات خلال السنة	-	(708)
المخفض خلال السنة	(29)	–
في 31 ديسمبر	163	192

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

13 موجودات أخرى (يتبع)

قروض وسلفيات للعملاء - موجودات قيد التحويل

	2022			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
قروض وسلفيات للعملاء	154	-	1,727	1,881
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 9)	(1)	-	(1,646)	(1,647)
	153	-	81	234

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
قروض وسلفيات للعملاء	427	138	4,729	5,294
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 9)	(1)	(1)	(3,896)	(3,898)
	426	137	833	1,396

(ج) يشمل مبالغ مدفوعة مقدماً مقابل استثمار بمبلغ 5,249 ألف دينار بحريني (2021: 14,647 ألف دينار بحريني).

(د) خلال السنة، قامت المجموعة ببيع والتخارج من استثمارها في الشركة التابعة، شركة إيه إس بي بيوديزل (هونج كونج) المحدودة، بالكامل.

14 الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى

بتاريخ 7 يوليو 2022، أكملت المجموعة عملية الاستحواذ على محفظة الأصول من مجموعة شركات إثمار القابضة ش.م.ب، ونتيجة لهذه المعاملة، تم احتساب مبلغ 19,105 ألف دينار بحريني كموجودات غير ملموسة. راجع إيضاح رقم 46.

بتاريخ 30 مارس 2014، قام البنك بالاستحواذ على 100% من رأس المال المدفوع لبي أم آي. ولقد نتج عن عملية دمج الأعمال شهرة قدرها 25,971 ألف دينار بحريني (2021: 25,971 ألف دينار بحريني) تتعلق بقطاع الخدمات المصرفية للمجموعة.

القيمة القابلة للإسترداد للشهرة تعتمد على عملية حساب القيمة المستخدمة، بإستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والمعدلة لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لتوقعات فترة ثلاث سنوات للوصول للقيمة النهائية، باستخدام معدل نمو ثابت بنسبة 1% ومعدل خصم بنسبة 14.4%، حسب ما تم تطبيقه على تقديرات التدفقات النقدية.

يقوم البنك سنوياً، بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة الشهرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 - انخفاض قيمة الموجودات غير المالية، استناداً على مصادر المعلومات الداخلية أو الخارجية. كما في 31 ديسمبر 2022، لا يوجد أي مؤشر على انخفاض قيمة الوحدة المولدة للنقد المتعلقة بالشهرة.

قامت الإدارة بإجراء تحليل للحساسية من خلال تغيير الفرضيات الرئيسية لتقييم تأثير القيمة القابلة للاسترداد مقارنة بالقيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد. تم النظر في عاملين متغيرين في التحليل، إن زيادة بنسبة 1% في معدل الخصم وانخفاض بنسبة 0.50% في الأرباح، فإن المبلغ القابل للاسترداد للشهرة ستكون أكبر من القيمة الدفترية في تحليل الحساسية، ولم تؤدي لأي انخفاض في القيمة.

	شهرة ألف دينار بحريني	ودائع أساسية ألف دينار بحريني	علاقات العملاء ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الرصيد الافتتاحي	25,971	-	-	25,971
مستحوذ خلال السنة	7,558	15,390	3,715	26,663
مطفأ خلال السنة	-	(512)	(124)	(636)
المجموع	33,529	14,878	3,591	51,998

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

15 تمويل مرابحة لأجل

تمثل هذه تمويلات تتنوع ما بين قصيرة الأجل وطويلة الأجل تم الحصول عليها من مختلف المؤسسات المالية، وهي مضمونة مقابل صكوك الشركات والصكوك السيادية بقيمة دفترية تبلغ 408,602 ألف دينار بحريني (2021: 169,634 ألف دينار بحريني).

16 مطلوبات أخرى

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
ذمم دائنة	36,854	17,419
مصروفات مستحقة	21,436	11,313
شيكات إدارية	5,696	5,154
وديعة هامشية لخطابات الائتمان	8,898	12,643
ذمم مشاريع دائنة	2,817	69
منافع نهاية الخدمة ومستحقات أخرى تتعلق بالموظفين	2,624	2,088
مخصص للخسائر الائتمانية المتعلقة بالالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية	473	622
مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع (أ)	-	4,481
	78,798	53,789

(أ) خلال السنة، قامت المجموعة ببيع والتخارج من استثمارها في الشركة التابعة، شركة إيه إس بي بيوديزل (هونج كونج) المحدودة، بالكامل.

17 حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تتضمن حقوق حاملي حسابات الاستثمار:

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
عقود وكالة من مؤسسات مالية	319,339	299,607
عقود وكالة ومضاربة من العملاء	2,013,134	1,324,570
تستخدم المجموعة أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار لتمويل الموجودات	2,332,473	1,624,177

الموجودات التي تم استثمار أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار فيها هي كما يلي:

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
الموجودات		
احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي	92,507	35,378
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	40,693	154,025
استثمار في شركة زميلة	217,509	–
إيداعات لدى المؤسسات المالية	113,170	133,866
موجودات التمويلات	1,868,594	1,300,908
	2,332,473	1,624,177

يتم مزج أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار مع أموال المضاربة والوكالة للمجموعة لإنشاء حساب مضاربة عام واحد. تستخدم هذه الأموال المجمعة لتمويل والاستثمار في الموجودات المولدة للدخل، بما في ذلك الشركة الزميلة المصرفية، ومع ذلك، لا تمنح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمارات أو توزيع الأرباح.

لا تقوم المجموعة بتخصيص الأصول المتعثرة لصندوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة في حقوق ملكية المساهمين. كما لا يتم تخصيص الاستردادات من الأصول المالية المتعثرة إلى حاملي حسابات الاستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. وفقاً لسياسة المجموعة، يتم توزيع ما لا يقل عن 15% من العوائد المكتسبة على الأصول على حاملي حسابات الاستثمار، وتحتفظ المجموعة بنسبة 85% كحصة مضارب. خلال السنة، تنازلت المجموعة عن جزء من حصتها كمضارب، بغرض المحافظة على توزيعات تنافسية للأرباح لأصحاب حسابات الاستثمارات. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار. بلغ متوسط معدل الربح المنسوب لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بناء على النسبة أعلاه كما في 31 ديسمبر 2022 نسبة 2.40% (2021: 2.47%).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

18 رأس المال

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
المصرح به: 5,000,000,000 سهم عادي (2021: 2,500,000,000 سهم) بقيمة اسمية قدرها 0,100 دينار بحريني للسهم	500,000	250,000
الصادر والمدفوع بالكامل: (بقيمة اسمية قدرها 0,100 دينار بحريني للسهم) 2,492,314,429 سهم (2021: 2,419,722,746 سهم)	249,231	241,972

أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم للمساهمين الذين يملكون أكثر من 5% من مجموع الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2022 كالتالي:

إسم المستثمر	الجنسية	عدد الأسهم	% من الأسهم القائمة
بنك مسقط (ش.م.ع.ع)	عماني	367,275,880	14,74
استثمارات عبر البحار ش.ش.و	بحريني	238,360,460	9,56
سياكورب ش.م.ب (مقفلة)	بحريني	156,440,101	6,28

يوضح الجدول أدناه كل فئة من فئات الأسهم، وعدد المساهمين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2022 كالتالي:

التصنيف	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
أقل من 1%	965,938,470	22,910	38,75
من 1% إلى أقل من 5%	619,299,518	9	24,85
من 5% إلى أقل من 10%	539,800,561	3	21,66
من 10% إلى أقل من 20%	367,275,880	1	14,74
المجموع	2,492,314,429	22,923	100

18.1 توزيعات مقترحة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح أسهم بواقع 5 فلس لكل سهم أو 5% للسهم (2021: 4% للسهم) من القيمة الإسمية بواقع 0,100 دينار بحريني لكل سهم، باستثناء أسهم الخزينة، و5% من رأس المال المدفوع، من خلال إصدار أسهم منحة (سهم واحد لكل 20 سهم مملوك)، بمبلغ وقدرة 24,820 ألف دينار بحريني (2021: 16,353 ألف دينار بحريني).

18.2 يمثل هذا تحويلاً جزئياً من أرصدة احتياطي علاوة إصدار الأسهم والاحتياطي القانوني إلى الأرباح المستبقاة، بغرض مقاصة الخسائر المتراكمة خلال 2021.

18.3 أسهم الخزينة

كما في 31 ديسمبر 2022، بلغ مجموع أسهم الخزينة القائمة 145,000,000 سهماً (2021: 146,000,000 سهماً).

تشمل أسهم الخزينة هذه 124,615,721 سهماً مُنح للموظفين بموجب خطة الحوافز طويلة الأجل التي تخضع لشروط الخدمة والأداء المستقبلية (راجع إيضاح رقم 27).

19 احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من صافي الربح للسنة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للمجموعة أن تقرر إيقاف مثل هذا التحويل السنوي عندما يبلغ الاحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع، إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. راجع إيضاح (18,2) بخصوص استخدام الاحتياطي القانوني.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

20 العائد على السهم الأساسي و المخفض

يحتسب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة صافي ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. لم يكن هناك أي أدوات مخفضة صادرة عن المجموعة.

	2022	2021
صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك (بآلاف الدنانير البحرينية)	31,593	21,367
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالآلاف)	2,346,473	2,427,756
العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)	13,5	8,8

21 دخل التمويل

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
تمويلات مرابحة	28,614	19,305
تمويلات مضاربة	25,086	23,386
دخل الإيجارات التمويلية، صافي*	36,469	30,359
مشاركات	1,867	1,994
إيداعات لدى مؤسسات مالية	3,122	1,313
	95,158	76,357

* دخل الإيجارات التمويلية صافي من الاستهلاك بمبلغ 17,415 ألف دينار بحريني (2021: 32,109 ألف دينار بحريني).

22 دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، صافي

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
تغيرات القيمة العادلة على الاستثمارات	(729)	(46)
دخل أرباح الأسهم	213	70
ربح من بيع استثمارات	3,236	346
	2,720	370

23 (خسارة) / دخل من العقارات، صافي

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
(خسارة) / ربح من بيع عقارات استثمارية	(22)	165
خسارة القيمة العادلة لعقارات استثمارية	(200)	(109)
	(222)	56

24 الرسوم والعمولات، صافي

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
رسوم وعمولات متعلقة بالمعاملات	2,728	2,237
رسوم ترتيبات	1,727	1,524
عمولة خطابات ائتمان وخطابات ضمان	1,206	1,318
دخل البطاقات وأخرى	2,167	2,302
	7,828	7,381

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

25 دخل من عمليات التكافل، صافي

	1 يوليو إلى 31 ديسمبر 2022 ألف دينار بحريني
صافي الأقساط المكتسبة	20,782
صافي العمولات المكتسبة	1,147
	21,929
مطروحاً: صافي المطالبات المتكبدة	(14,398)
مطروحاً: مصروفات عمومية وإدارية – عمليات التكافل	(3,758)
دخل من عمليات التكافل، صافي	3,773

26 دخل آخر

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
استردادات	2,330	946
(خسائر) / أرباح تحويل العملات الأجنبية	(482)	144
أخرى	176	(628)
	2,024	462

27 تكاليف الموظفين

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	21,748	15,638
مصروفات التأمين الاجتماعي	1,727	1,289
مصروفات الموظفين الأخرى	89	106
	23,564	17,033

خلال السنة، وبموجب هيكل مكافآت الأداء المستقبلي للبنك، تم تقديم خطة حوافز طويلة الأجل، حيث يتم تعويض الموظفين في شكل أسهم كنسبة مئوية عند تحقيق بعض شروط الأداء المحددة مسبقاً. تحدد خطة الحوافز طويلة الأجل شروط الأداء والخدمة ولها جدول استحقاق قابل للتقييم على مدى فترة خمس سنوات. قد يحدث الاستحقاق المعجّل عند تخطي شروط الأداء، مما يؤدي لزيادة رسوم الدفع على أساس الأسهم. يتم تحديد سعر الإصدار استناداً إلى تعديل محدد لسعر السوق بتاريخ المكافأة. أسهم خطة الحوافز طويلة الأجل تشمل مميزات تمويل، ويحق لها الحصول على أرباح أسهم، إن وجدت، يتم إطلاقها جنباً إلى جنب مع الأسهم المكتسبة.

28 مصروفات تشغيلية أخرى

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
مصروفات متعلقة بالأعمال	5,119	5,186
مصروفات تقنية المعلومات	2,864	2,253
مصروفات مهنية	2,261	1,687
مصروفات متعلقة بمجلس الإدارة	1,372	1,307
مصروفات أخرى	11,183	2,384
	22,799	12,817

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

29 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتكون الأطراف ذوي العلاقة من المساهمين الرئيسين، وأعضاء مجلس إدارة البنك، والإدارة العليا وأفراد عائلاتهم المقربين، والشركات المملوكة لهم أو المدارة من قبلهم وكذلك الشركات الحليفة ذات العلاقة مع البنك بحكم الملكية المشتركة أو أعضاء مجلس الإدارة. يتم إجراء المعاملات مع تلك الأطراف بشروط تجارية، وبموافقة مجلس الإدارة.

فيما يلي الأرصدة المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة كما في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021:

	2022				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات:					
النقد وأرصدة لدى البنوك ومصرف البحرين المركزي	-	120	-	-	120
موجودات التمويلات	19,279	8,371	2,079	1,681	31,410
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	71,639	-	-	-	71,639
استثمارات في شركات زميلة	254,006	-	-	-	254,006
موجودات أخرى	6,789	-	-	-	6,789
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:					
إيداعات من مؤسسات مالية	-	1,240	-	-	1,240
حسابات جارية للعملاء	2,907	2,208	3,466	865	9,446
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	300	4,913	7,119	2,917	15,249
مطلوبات أخرى	19	-	27	12	58
ارتباطات محتملة والتزامات	-	-	148	-	148

	2021				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات:					
النقد وأرصدة لدى البنوك ومصرف البحرين المركزي	–	76	–	–	76
موجودات التمويلات	12,828	7,413	3,166	1,618	25,025
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	74,352	–	612	–	74,964
استثمارات في شركات زميلة	14,533	–	–	–	14,533
موجودات أخرى	16,187	–	–	–	16,187
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:					
إيداعات من مؤسسات مالية	–	6,400	–	–	6,400
حسابات جارية للعملاء	2,150	978	2,776	707	6,611
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	4,459	12,660	12,978	2,498	32,595
مطلوبات أخرى	10	–	26	8	44
ارتباطات محتملة والتزامات	–	–	151	–	151

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

29 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (يتبع)

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة والمتضمنة في بيان الدخل الموحد:

	2022				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الدخل:					
دخل التمويلات	1,066	378	177	190	1,811
دخل رسوم وعمولات، صافي	18	63	9	8	98
مخصص (محتسب) / إطلاق للاستثمارات والممتلكات والآلات والمعدات	(2,713)	-	(612)	-	(3,325)
خسارة من العقارات، صافي	-	-	-	(12)	(12)
حصة المجموعة من ربح الشركات الزميلة	9,329	-	-	-	9,329
المصروفات:					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية	-	147	-	-	147
الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	13	267	253	65	598
مصروفات تشغيلية أخرى	-	-	1,320	-	1,320

	2021				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	المساهمين الرئيسيين ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم ألف دينار بحريني	الإدارة العليا ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الدخل:					
دخل التمويلات	927	217	198	77	1,419
دخل رسوم وعمولات، صافي	31	49	12	10	102
مخصص (محتسب) / إطلاق للاستثمارات والممتلكات والآلات والمعدات	(2,010)	–	(612)	–	(2,622)
خسارة من العقارات، صافي	–	–	–	–	–
حصة المجموعة من ربح الشركات الزميلة	2,697	–	–	–	2,697
المصروفات:					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية	–	232	–	–	232
الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	140	109	237	66	552
مصروفات تشغيلية أخرى	–	–	1,215	–	1,215

مكافآت أعضاء الإدارة الرئيسيين

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 780 ألف دينار بحريني لسنة 2022 (2021: 690 ألف دينار بحريني)، وبلغت رسوم حضور جلسات لجان مجلس الإدارة 498 ألف دينار بحريني لسنة 2022 (2021: 478 ألف دينار بحريني) .

بلغت مكافأة هيئة الرقابة الشرعية 52 ألف دينار بحريني لسنة 2022 (2021: 44 ألف دينار بحريني).

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون في البنك من أعضاء الإدارة الرئيسيين الذين يمارسون السلطة والمسئولية في التخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة البنك. مكافآت أعضاء الإدارة الرئيسيون تشمل الرواتب والمنافع الأخرى قصيرة الأجل بمبلغ 4,427 ألف دينار بحريني لسنة 2022 (2021: 3,090 ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

30 ارتباطات والتزامات محتملة

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
التزامات محتملة نيابةً عن العملاء		
ضمانات	60,217	44,749
خطابات اعتماد	12,611	13,117
خطابات قبول	1,254	1,862
	74,082	59,728
ارتباطات غير مستخدمة		
ارتباطات تمويلية غير مستخدمة	196,652	121,501
ارتباطات غير ممولة غير مستخدمة	4,912	7,384
	201,564	128,885

تلزم الاعتمادات المستندية والضمانات (بما فيها الاعتمادات المستندية الاحتياطية) المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حال فشل العميل من الوفاء بالتزاماته وفقاً لشروط العقد.

إن للارتباطات عادةً تواريخ انتهاء محددة، أو تحكمها بنود خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

31 معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد لإدارة مخاطر

أبرمت المجموعة معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد بغرض إدارة تعرضاتها لمخاطر العملات الأجنبية. القيمة العادلة لأدوات وعد صرف العملات الأجنبية كانت كما يلي:

	2022		2021	
	القيمة الإسمية ألف دينار بحريني	القيمة العادلة ألف دينار بحريني	القيمة الإسمية ألف دينار بحريني	القيمة العادلة ألف دينار بحريني
أدوات وعد صرف العملات الأجنبية				
وضع الموجودات	62,926	1,247	57,163	619
وضع المطلوبات	14,509	440	19,488	402

32 إدارة مخاطر

32.1 المقدمة

إن المخاطر كامنة في أنشطة المجموعة إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود مدى قبولها للمخاطر والضوابط الأخرى. تعتبر عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية المجموعة وكل فرد داخل المجموعة يعتبر مسئولاً عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسئولياته. وتتعرض المجموعة لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات ومخاطر السوق. وكما تخضع لمخاطر الدفع المبكر.

إن إدارة مخاطر المجموعة مستقلة عن وحدات الأعمال ويقدم رئيس إدارة المخاطر تقاريره إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس مع إمكانية الوصول إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعية، حيث يتم مراقبة مخاطر الأعمال من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للمجموعة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر ومدى قبولها للمخاطر المشتملة على استراتيجيات وسياسات المخاطر.

هيئة الرقابة الشرعية

تتولى هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة مسئولية التأكد من التزام المجموعة بالقواعد والمبادئ الشرعية في معاملاتها وأنشطتها.

لجنة مخاطر الائتمان

تمارس لجنة المخاطر سلطتها في مراجعة المقترحات والموافقة عليها ضمن حدود السلطة المفوضة لها. توصي اللجنة بسياسات المخاطر وإطار المخاطر إلى المجلس. إن دورها الرئيسي هو اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر ومراقبة المحافظ الاستثمارية وفحص الضغوطات وتقديم تقارير المخاطر للمجلس ولجان المجلس والجهات التنظيمية والإدارة التنفيذية. تقوم اللجنة بإخلاء سلطتها بعد دراسة العناية الواجبة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.1 المقدمة (يتبع)

لجنة الموجودات والمطلوبات

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بوضع السياسات والأهداف المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات للمركز المالي للمجموعة من حيث عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية، وفحص الضغوطات، ومخاطر التقدم حسب المراحل، وخطة التعافي، والمخاطر والعوائد وتأثيرها على الربحية. كما أنها تقوم بمراقبة التدفق النقدي وسجل الاستحقاقات والتكلفة/ العائد على الموجودات والمطلوبات وتقييم المركز المالي للمجموعة من حيث حساسية أسعار الفائدة وكذلك السيولة، بحيث تقوم بإجراء التعديلات التصحيحية المناسبة بناءً على اتجاهات وظروف السوق المتوقعة ومراقبة السيولة ومراقبة تعرضات صرف العملات الأجنبية والمراكز.

لجنة المخاطر التشغيلية

تقوم لجنة المخاطر التشغيلية بتحديد سياسات إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة، والتي يجب ان تكون متسقة مع القيم المؤسسية واستراتيجية البنك. إن اللجنة مسئولة عن تصميم، وتنفيذ، والإشراف على إطار المخاطر التشغيلية للبنك.

لجنة أمن المعلومات

لجنة أمن المعلومات هي لجنة استشارية، معينة من قبل اللجنة التنفيذية للبنك، لتطوير ومراجعة وتنفيذ نظام شامل لإدارة أمن المعلومات للبنك. ستقوم اللجنة بمراجعة دورية لتعرض البنك لمخاطر أمن المعلومات.

لجنة التدقيق والمخاطر

يتم تعيين لجنة التدقيق والمخاطر من قبل مجلس الإدارة وهي تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة المجموعة. تساعد لجنة التدقيق والمخاطر مجلس الإدارة على القيام بمسئولياته فيما يتعلق بتقييم جودة ونزاهة التقارير المالية وتدقيق تلك التقارير وسلامة الضوابط الداخلية للمجموعة ومراجعة ومراقبة إطار وبيان مخاطر المجموعة وكذلك الالتزام بالسياسات والحدود وأساليب مراقبة القوانين والأنظمة والسياسات الرقابية والداخلية المنصوص عليها.

تقوم لجنة التدقيق والمخاطر بمراجعة الممارسات المحاسبية والمالية للمجموعة وتقرير إدارة المخاطر ونزاهة الرقابة المالية والداخلية للمجموعة والبيانات المالية الموحدة. كما تقوم بمراجعة التزام المجموعة بالمتطلبات القانونية، وتوصي بتعيين وتعويض والإشراف على مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين للمجموعة. تقع على عاتق اللجنة مسئولية مراجعة عملية وسياسة المخاطرالشاملة داخل البنك، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة لاعتمادها.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة مخاطر المجموعة من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يفحص كلاً من كفاية الإجراءات والتزام المجموعة بهذه الإجراءات. ويناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة ويقدم تقارير بشأن استنتاجاته وتوصياته الى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تهدف سياسات إدارة المخاطر للمجموعة إلى تحديد وقياس وتحليل وإدارة المخاطر التي تواجهها، لوضع حدود وضوابط المخاطر المناسبة، ومراقبة مستويات المخاطر بصورة مستمرة والالتزام بالحدود. كما إن قسم إدارة مخاطر المجموعة هو المسئول عن تحديد خصائص المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة والقائمة ووضع حدود للتعرضات للتخفيف من هذه المخاطر.

تتم المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود الموضوعة من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة سوق المجموعة، وكذلك عن مستوى المخاطر التي تكون المجموعة على استعداد لقبولها، مع المزيد من التركيز على القطاعات المختارة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمراقبة وقياس المخاطر العامة، حيث تضع في اعتبارها إجمالي القدرات التي تحمل المخاطر إلى التعرض الكلي لجميع أنواع المخاطر والأنشطة.

إن المعلومات التي تم جمعها من كافة الأعمال تخضع للفحص والمعالجة من أجل التحليل والسيطرة وتحديد المخاطر في وقت مبكر. تم تقديم وتوضيح هذه المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة إدارة مخاطر الائتمان، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية، ولجنة أمن المعلومات، ولجنة الموجودات والمطلوبات، عند الحاجة. يتضمن التقرير إجمالي جودة وتعرضات الائتمان وتعرضات مخاطر السوق ومقاييس المخاطر التشغيلية، وتحديثات أمن المعلومات، واستثناءات سقف التملك ومعدلات السيولة وفحص الضغوطات وتغيرات بيان المخاطر. يتم تقديم تقارير مفصلة على أساس ربع سنوي وتقارير موجزة على أساس شهري. تقوم الإدارة العليا بتقييم مدى ملائمة مخصصات الخسائر الائتمانية على أساس ربع سنوي. تتسلم لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة تقرير شامل عن المخاطر على أساس ربع سنوي والذي يهدف إلى توفير جميع المعلومات اللازمة لتقييم واستنتاج مخاطر المجموعة.

يتم إعداد وتوزيع تقارير مصممة خصيصاً للمخاطر لكافة مستويات المجموعة من أجل التأكد بأن جميع قطاعات الأعمال لديها معلومات شاملة وضرورية وحديثة. يتم تقديم ملخص يومي لجميع أعضاء المجموعة ذوي العلاقة عن استخدام سقوف السوق واستثمارات الملكية الخاصة والسيولة، بالإضافة إلى أية تطورات في المخاطر الأخرى.

تظهر التركزات عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة، أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تعطي التركزات مؤشراً للتأثر النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.1 المقدمة (يتبع)

قياس المخاطر وأنظمة التقارير (يتبع)

من أجل تجنب الزيادة في تركز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز من أجل الحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان بناءاً على ذلك.

32.2 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تسعى المجموعة للسيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة المخاطر الائتمانية، وضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة.

بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة التعرضات الائتمانية بالدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في الظروف الملائمة وبتحديد فترة التعرض للمخاطر.

التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الإعتبار أي ضمانات وتعزيزات إئتمانية أخرى

درجات المخاطر الائتمانية

تخصص المجموعة لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤيه لمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق القرارات الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض. يتم تحديد وتحديث درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد المخاطر الافتراضية التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. **يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف.**

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي الموحد. يتم إظهار التعرضات القصوى للمخاطر بعد طرح المخصص، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال استخدام إتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2022 ألف دينار بحريني	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2021 ألف دينار بحريني
الموجودات		
أرصدة لدى بنوك أخرى	183,646	194,394
إيداعات لدى مؤسسات مالية	113,169	133,866
صكوك الشركات	40,311	26,299
موجودات التمويلات وموجودات الإيجارات التمويلية	2,035,401	1,400,666
عقود التمويل ضمن الموجودات الأخرى	1,881	5,294
المجموع	2,374,408	1,760,519
ارتباطات والتزامات محتملة	275,646	188,613
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان	2,650,054	1,949,132

أينما تسجل العقود المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه توضح تعرض مخاطر الائتمان الحالية، ولكن ليس إلى الحد الأقصى الذي من الممكن أن ينتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

أنواع مخاطر الائتمان

دخلت المجموعة في العديد من العقود والتي تشمل تمويلات مرابحات و تمويلات مضاربات ومشاركات وبطاقات ائتمان مدينة وصكوك الشركات وعقود إيجارات تمويلية. تشتمل عقود المرابحات على تمويلات أراضي، ومباني، وسلع، ومركبات، وموجودات غير مالية، كما تشمل المضاربات على معاملات تمويلية تم الدخول فيها مع بنوك إسلامية ومؤسسات مالية أخرى. المضاربة هي اتفاقية شراكة التي بموجبها يعمل البنك الإسلامي كمقدم للأموال (رب المال) بينما يقدم المستفيد من الأموال (المضارب أو المدير) الخبرة المهنية والإدارية والدراية التقنية من أجل تنفيذ مشروع أو تجارة أو خدمة بهدف تحقيق الربح.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار الموجودات المالية. يتم تعيين تصنيف لكافة الموجودات المالية وفقاً لمعايير محددة. تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 لعلاقات الائتمان، مع 1 إلى 7 درجات تدل على أنها منتجة، 8 إلى 10 متعثرة. الدرجات الائتمانية من 1 إلى 4 تمثل درجة جيدة ومن 5 إلى 7 تمثل درجة ائتمانية مرضية ومن 8 إلى 10 تمثل درجة التعثر في السداد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

أنواع مخاطر الائتمان (يتبع)

بالنسبة للتعرضات المصنفة خارجياً ، فانه يتم تحويل تصنيفات مخاطر الائتمان لدى وكالات التصنيف الائتمانية المعتمدة مثل ستاندرد وبورز وغيرها، إلى التصنيفات الداخلية التي يتم معايرتها مع قابلية البنك لتحمل المخاطر. يتم تحويل تصنيف مخاطر الائتمان الخارجية إلى مخاطر تصنيف داخلية لضمان التناسق بين جميع المؤسسات العامة المصنفة وغير المصنفة.

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان والممارسات التي تعبر عن مخاطر الائتمان الحقيقية الكامنة لمحفظة الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الربح الفعلي للموجود المالي.

إن المعايير الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر في السداد؛ (Probability of Default)؛
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (Loss Given Default)؛ و
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (Exposures at Default).

يتم استخلاص هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية والمقدرة الأخرى. ويتم تعديلها أيضاً بحيث تعكس سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً إذا كان من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل تصفية الضمان، أو كان على المُقترض التزامات مستحقة لأكثر من 90 يوماً، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة. عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عواملاً نوعية مثل خرق الشروط، وعوامل كمية مثل حالة التأخر في السداد، وعدم سداد التزام آخر من نفس المُصدر للمجموعة.

احتمالية حدوث التعثر

يتم تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس خبرة البنك في حالات التعثر، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لقطاعات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه التقديرات على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. في حال عدم وجود خبرات في حالات التعثر، فإنه من الممكن استخدام معلومات السوق لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد لقطاعات الأطراف الأخرى المختارة. إذا كان الطرف الآخر او التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر في السداد.

استحداث مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مُعامِلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب درجة التصنيف الائتماني للشركات، وعدد أيام الاستحقاق لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة نماذج تقدير مخاطر الائتمان لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

إدخال معلومات تطلعية

تقوم المجموعة باستخدام نماذج معروفة في القطاع لتقدير أثر عوامل الاقتصاد الكلي على معدلات التعثر التاريخية المرصودة. في حال كانت نتائج احتمالات التعثر في السداد مختلفة جوهرياً عن معدلات التعثر في السداد التي يمكن رصدها للظروف الاقتصادية المقدرة، تقوم الإدارة بعمل تعديلات اختيارية متحفظة بعد تحليل المحفظة والأثر عليها. مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل نمو إجمالي الناتج المحلي، وأسعار النفط.

إدخال المعلومات التطلعية يتطلب تقييماً مستمراً حول كيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة القابلة للتطبيق على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2، والتي تعتبر منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر). يتم مراجعة المنهجيات والفرضيات المستخدمة ، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بشكل سنوي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

الخسارة في حالة التعثر في السداد

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة مُعامِلات الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد، استناداً على المعلومات التاريخية باستخدام عوامل داخلية وخارجية. يتم تقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد باستخدام العوامل التالية:

معدل التعافي: يتم تعريفه على أنه معدل الحسابات التي أصبحت متعثرة، وتمكنت من التعافي والرجوع إلى وضعية الحسابات المنظمة الأداء.

معدل الاسترداد: يتم تعريفه كنسبة قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمان ذي العلاقة وقت التعثر، والذي من شأنه أيضا احتساب معدل الاسترداد من المطالبة العامة على موجودات الفرد للجزء غير المضمون من التعرض.

في حال عدم توفر بيانات الاسترداد، يستخدم البنك تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد، بناءً على ممارسات السوق.

معدل الخصم: يعرف بأنه تكلفة الفرصة البديلة لقيمة الاسترداد التي لا يتم تحققها في يوم التعثر، معدلة بقيمة الوقت. عندما تفتقر المجموعة للخبرة الداخلية المناسبة من حيث الخسارة أو الاسترداد، يتم استخدام اجتهادات الخبراء للقياس باستخدام معايير السوق كمدخلات.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد

تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة. قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد للموجود المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة لالتزامات التمويل والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناء على الرصد التاريخي، والتقديرات المستقبلية.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

تحدث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر التعثر في السداد التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن ذلك يتضمن القيام بالاجتهادات لتحديد القواعد ونقاط الإطلاق لتحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي للتسهيلات الائتمانية، مما سيؤدي لانتقال الأصول المالية من «المرحلة 1» إلى «المرحلة 2».

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد للعقد المالي قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

إن معايير تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد ارتفعت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي تختلف على مستوى المحفظة، وتشمل عوامل كمية ونوعية، بما في ذلك عدد أيام الاستحقاق، ووضع إعادة الهيكلة، والترحيل النسبي في تصنيف المخاطر. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان ومعايرتها، بحيث ان تدهور درجة مخاطر الائتمان تؤدي إلى الزيادة مخاطر التعثر عن السداد بشكل كبير. على سبيل المثال ، يكون الفرق في مخاطر التعثر عن السداد بين درجتي مخاطر الائتمان 1 و 2 أصغر من الفرق بين درجات مخاطر الائتمان 4 و 5.

تستمر المجموعة في تقييم العميل للمؤشرات الأخرى لاحتمالات التعثر في الدفع، مع أخذ السبب الرئيسي لأي مصاعب مالية بالاعتبار، وما إذا كان من المرجح أن يكون هذا السبب مؤقتاً نتيجة لجائحة كورونا (كوفيد – 19)، أو لفترة أطول.

خلال السنة، ووفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي، قامت المجموعة بتأجيل أقساط تمويل العملاء المؤهلين/المتضررين، لغاية 6 أشهر (2021: تأجيل الأقساط لفترة إثني عشر شهراً). تعتبر هذه التأجيلات على نطاق السوق كسيولة قصيرة الأجل للتخفيض على العميل لمعالجة أمور التدفقات النقدية، وليست بالضرورة مؤشراً على تدهور مخاطر الائتمان. تعتقد المجموعة أن تمديد فترات الدفع هذه لن تؤدي تلقائياً لزيادة مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، وترحيل المرحلة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث أن الغرض من تقديمها هو مساعدة المقترضين المتضررين من جائحة كورونا (كوفيد – 19) على استئناف المدفوعات المنتظمة. وعليه فقد قامت المجموعة بإجراء تقييمات على أساس المخاطر على المحفظة المتأثرة لتحديد مجموعة من النتائج المحتملة لعملية تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تطبيق تعديلات الإدارة على مخرجات النموذج إذا كانت متسقة مع هدف تحديد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للتمويل لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة، واحتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول القروض مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر في السداد. وقد يشمل هذا تمديد ترتيبات السداد وتوثيق اتفاقية الشروط الجديدة لتقديم التمويل. تقوم الإدارة بمراجعة التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها باستمرار للتأكد من استيفاء جميع المعايير، وضمان أن الدفعات المستقبلية من المرجح أن تحدث.

الحسابات المنتجة قبل إعادة الهيكلة ولكن تم هيكلتها نتيجة الصعوبات المالية يتم تصنيفها ضمن المرحلة 2. الحسابات المتعثرة أو التي تستوفي أي من المعايير لتصنيفها كمتعثرة (قبل إعادة الهيكلة)، فإنه يتم تصنيف هذه الحسابات المعاد هيكلتها ضمن المرحلة 3.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها (يتبع)

تعتقد المجموعة أن تمديد فترة تأجيل السداد بسبب الأجراءات الميسرة المتعلقة بـكوفيد – 19 لمصرف البحرين المركزي لا يؤدي تلقائيًا لزيادة مخاطر الأئتمان وترحيل المرحلة لأغراض حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

الانتقال العكسي

نموذج التدريج الموجود بمعيار المحاسبة المالي رقم 30 هو ذو طبيعة متناظرة، بحيث يمكن للتعرضات ان تنتقل من مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة 2و3)، إلى مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة 1). ومع ذلك، فإن الحركة بين المراحل ليست فورية متى ما توقفت مؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وبمجرد توقف هذه المؤشرات، يجب معايرة الحركة العكسية إلى المرحلة 1 أو المرحلة 2، والتي لا يمكن أن تكون تلقائية أو فورية. بعض المعايير، مثل فترة التسكين، ومؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وسجل السداد، يتم اخذها بالاعتبار لترحيل العملاء إلى المرحلة 2 أو المرحلة 1.

معامل تحويل الائتمان

إن تقييم قيمة التعرض للتعثر في السداد يأخذ بالاعتبار أي تغييرات غير متوقعة في التعرض بعد تاريخ التقييم، بما في ذلك السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها من خلال تطبيق معامل تحويل الائتمان. يتم تقدير قيمة التعرض للتعثر في السداد باستخدام التعرض القائم المعدل بمعامل تحويل الائتمان مضروباً في الجزء غير المسحوب من التسهيلات.

يحتسب التعرض القائم كالمبلغ الأساسي زائداً الربح مطروحاً منه المبالغ المدفوعة مقدماً المتوقعة. الجزء غير المسحوب يشير إلى الجزء غير المستغل من حد الائتمان. عامل تحويل الائتمان المطبق على التسهيلات هو متوسط الاستخدام السلوكي على فترة الخمس سنوات الماضية، أو عامل تحويل الائتمان المستخدم لرأس المال، أيهما أعلى.

يطبق البنك معامل تحويل الائتمان التنظيمي، حسب تعريف مصرف البحرين المركزي.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

الظروف الاقتصادية الغير مؤكدة الناجمة عن جائحة كورونا، تطلبت من المجموعة تحديث المدخلات والفرضيات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2022. تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ، ونظراً لتطور الوضع بسرعة، فقد أخذت المجموعة بالاعتبار أثر التقلبات الشديدة في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية، عند تحديد مدى خطورة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يلخص الجدول التالي الاحكام والفرضيات الرئيسية المتعلقة بمدخلات النموذج، والترابط بين هذه المدخلات، ويسلط الضوء على التغييرات الجوهرية خلال السنة الحالية:

المدخلات الرئيسية للنموذج	التغير في التقديرات
احتمالية حدوث التعثر في السداد	احتمال التعثر في السداد عند وقت محدد من الزمن والمحدث باستخدام أحدث توقعات للاقتصاد الكلي المتوفرة باستخدام الترابط التاريخي لحجم استيراد البضائع والخدمات، وتضخم سلع المستهلكين ونمو نسبة الائتمان المحلي ومعدل البطالة وإجمالي الإدخار الوطني كنسبة من الناتج المحلي.
نتائج ترجيحات الاحتمالات	ترجيحات الاحتمالات بأساس 65، مجهدة 25، محسنة 10.
الخسارة في حالة التعثر في السداد	تبلغ الخسارة في حالة التعثر في السداد غير المضمونة 65% مع تلك المستخدمة في سنة 2021.

كما قامت المجموعة بتشديد مخاطر التمويل المتعلقة قطاعات محددة و التي من المتوقع أن تتأثر بشدة بسبب جائحة كورونا (كوفيد – 19) و قد تم أخذها بعين الاعتبار بالنسبة عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في سيناريوهات ترجيحات الأحتمال. ومع ذلك، فإن مراحل هذه التعرضات الواردة في الجداول أدناه، يعكس وضع حساباتهم في تاريخ إعداد التقارير المالية. تواصل المجموعة التقييم الفردي لمخاطر الشركات الهامة لتوفير الحماية الكافية ضد أي تغييرات سلبية بسبب جائحة كورونا (كوفيد – 19).

قامت المجموعة سابقاً بإجراء تحليل تاريخي، وتحديد العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة، مع أخذ رأي أهل الخبرة في هذه العملية. هذه العوامل الاقتصادية وأثرها المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد (Probability of Default "PD") والخسارة في حالة التعثر في السداد (Loss Given Default "LGD")، وقيمة التعرض للتعثر في السداد (Exposure at Default "EAD") يختلف لكل أداة مالية.

يتم اتخاذ الأحكام لتحديد أي من متغيرات المعلومات التطلعية ذات صلة بمحافظ التمويل المعينة، ولتحديد حساسية العوامل للحركات في هذه المتغيرات التطلعية. كما هو الحال مع أي تقديرات اقتصادية، تخضع التوقعات واحتمالات الحدوث لدرجات عالية من عدم اليقين الضمني، وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف بصورة جوهرية عن هذه التوقعات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

أ) إن جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى المؤسسات المالية الخاضعة للمخاطر الائتمانية هي كالتالي:

	2022			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة R1 إلى R4)	238,035	-	-	238,035
مرضية (درجة R5 إلى R7)	58,780	-	-	58,780
مخصص الخسائر الائتمانية	(207)	-	-	(207)
	296,608	-	-	296,608

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة R1 إلى R4)	230,380	–	–	230,380
مرضية (درجة R5 إلى R7)	97,880	–	–	97,880
مخصص الخسائر الائتمانية	(87)	–	–	(87)
	328,173	–	–	328,173

ب) يحدد الجدول التالي معلومات حول جودة ائتمان الموجودات المالية. بالنسبة للالتزامات التمويلية وعقود الضمان المالي، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة.

1) صكوك الشركات

	2022			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة R1 إلى R4)	26,876	-	-	26,876
مرضية (درجة R5 إلى R7)	13,435	-	-	13,435
مخصص الخسائر الائتمانية	(107)	-	-	(107)
	40,204	-	-	40,204

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة R1 إلى R4)	10,759	–	–	10,759
مرضية (درجة R5 إلى R7)	15,540			15,540
مخصص الخسائر الائتمانية	(14)	–	–	(14)
	26,285	–	–	26,285

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

2) موجودات التمويلات وذمم مستحقة من موجودات تمويلات الإيجار

	2022			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة R1 إلى R4)	1,804,731	38,538	-	1,843,269
مرضية (درجة R5 إلى R7)	63,863	78,498	-	142,361
متعثرة (درجة D8 إلى D10)	-	-	49,771	49,771
مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة	(17,309)	(12,290)	(19,337)	(48,936)
	1,851,285	104,746	30,434	1,986,465

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة R1 إلى R4)	1,223,636	37,622	–	1,261,258
مرضية (درجة R5 إلى R7)	77,272	38,123	–	115,395
متعثرة (درجة D8 إلى D10)	–	–	24,013	24,013
مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة	(15,028)	(7,279)	(13,907)	(36,214)
	1,285,880	68,466	10,106	1,364,452

كما في 31 ديسمبر 2022، بلغ الربح المعلق 43,333 ألف دينار بحريني (2021: 41,799 ألف دينار بحريني).

3) عقود مالية تحت موجودات أخرى

	2022			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة R1 إلى R4)	154	-	-	154
مرضية (درجة R5 إلى R7)	-	-	-	-
متعثرة (درجة D8 إلى D10)	-	-	1,727	1,727
مخصص الخسائر الائتمانية	(1)	-	(1,646)	(1,646)
	153	-	81	234

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة R1 إلى R4)	407	138	–	545
مرضية (درجة R5 إلى R7)	20	–	–	20
متعثرة (درجة D8 إلى D10)	–	–	4,729	4,729
مخصص الخسائر الائتمانية	(1)	(1)	(3,896)	(3,898)
	426	137	833	1,396

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

4) التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية

	2022			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة R1 إلى R4)	262,631	7,192	752	270,575
مرضية (درجة R5 إلى R7)	260	2,713	2,098	5,071
متعثرة (درجة D8 إلى D10)	-	-	-	-
مخصص الخسائر الائتمانية	(135)	(25)	(313)	(473)
	262,756	9,880	2,537	275,173

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
جيدة (درجة R1 إلى R4)	169,063	1	–	169,064
مرضية (درجة R5 إلى R7)	14,910	1,946	–	16,856
متعثرة (درجة D8 إلى D10)	–	–	2,693	2,693
مخصص الخسائر الائتمانية	(291)	(52)	(279)	(622)
	183,682	1,895	2,414	187,991

تحليل أعمار الموجودات التمويلية:

	2022			
	المرحلة الأولى: ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
متداول	1,744,892	92,147	16,520	1,853,559
أقل من 30 يوماً	122,667	3,773	1,796	128,236
30 - 90 يوماً	1,189	21,116	28,710	51,015
أكثر من 90 يوماً	-	-	4,472	4,472
	1,868,748	117,036	51,498	2,037,282

	2021			
	المرحلة الأولى: ألف دينار بحريني	المرحلة الثانية: ألف دينار بحريني	المرحلة الثالثة: ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
متداول	1,261,656	73,462	1,938	1,337,056
أقل من 30 يوماً	36,336	542	–	36,878
30 - 90 يوماً	3,343	1,879	111	5,333
أكثر من 90 يوماً	–	–	26,693	26,693
	1,301,035	75,883	28,742	1,405,960

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان، دون الأخذ في الاعتبار القيمة العادلة لأي ضمانات واتفاقيات المقاصة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، هي محددة بالمبالغ المدرجة في بيان المركز المالي الموحد بالإضافة إلى التزامات للعملاء المفصح عنها في ايضاح رقم 30، باستثناء الالتزامات الرأسمالية.

تم خلال السنة إعادة تفاوض تسهيلات تمويلية بإجمالي 25,630 ألف دينار بحريني (2021: 41,889 ألف دينار بحريني). إن معظم التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها هي منظمة الأداء ومضمونة بالكامل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

4) التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية (يتبع)

سياسة الشطب

تقوم المجموعة بشطب أي موجودات أو أوراق مالية (بعد خصم أي مخصصات لخسائر إنخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الأوراق المالية غير قابلة للتحصيل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الإعتبار المعلومات متوفرة كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الآخر تؤدي إلى عدم مقدرته على دفع التزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ التعرض. خلال السنة، قامت المجموعة بإعادة قيد تسهيلات مالية بمبلغ 224 ألف دينار بحريني (2021: 11,961 ألف دينار بحريني) والتي كانت كانت منخفضة القيمة بالكامل.

الضمانات المحتفظ بها والتعزيزات الائتمانية الأخرى

تقبل المجموعة أنواع الضمانات التالية، حسب تعريف كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي. يمكن أن يكون الضمان بالدينار البحريني أو بالعملات الأجنبية الأخرى، وفي مثل هذه الحالات، يتم تنفيذ قيمة الضمان طبقاً لسياسة مخاطر الائتمان.

- الهامش النقدي والودائع
- الصكوك طويلة الأجل – مصنفة وغير مصنفة
- الأسهم المدرجة وغير المدرجة في المؤشر الرئيسي
- الوحدات في الصناديق الاستثمارية
- الموجودات الملموسة الأخرى، بما في ذلك العقارات

تحتفظ المجموعة بضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. الجدول التالي يبين الأنواع الرئيسية للضمانات المُحتفظ بها مقابل أنواع مختلفة من الموجودات المالية.

نوع التعرض الائتماني	النوع الرئيسي للضمان المحتفظ به	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
موجودات تمويلات للشركات	نقد، وممتلكات، وأسهم، وصكوك	1,380,953	986,300
موجودات تمويلات لعملاء التجزئة	نقد، وممتلكات، واسهم، وصكوك	1,181,410	785,478

معدل التمويل إلى القيمة

يحتسب معدل التمويل إلى القيمة كنسبة من إجمالي مبلغ التمويل، أو المبلغ المخصص لالتزامات التمويل، إلى قيمة الضمان. إن تقييم الضمان يستثني أي تسويات لتحصيل وبيع الضمانات.

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
أقل من 50%	990,692	613,792
51–70%	229,424	165,835
71–90%	273,392	217,989
91–100%	160,682	118,983
أكثر من 100%	383,092	289,361
	2,037,282	1,405,960

العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية

تنشأ مخاطر الائتمان من جميع المعاملات التي تؤدي لمطالبات فعلية او طارئة أو محتملة مقابل أي طرف آخر، أو مدين، أو عميل (والتي يشار لها جماعياً «بالأطراف المقابلة»). هذه هي المخاطر الأكثر شيوعاً والأكبر التي يواجهها أي بنك تمويل.

قد يكون لمخاطر الائتمان العواقب التالية، والتي قد تؤدي لتكبد الخسائر الائتمانية:

- تأخر الوفاء بالتزام السداد
- خسارة جزئية للتعرض الائتماني
- الخسارة الكاملة للتعرض الائتماني

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية (يتبع)

الأنواع المختلفة لمخاطر الائتمان تعرف كما يلي:

- مخاطر التعثر
- مخاطر البلد
- مخاطر السداد
- مخاطر تكلفة الاستبدال
- مخاطر التمركز
- المخاطر المتبقية (مثل المخاطر القانونية، ومخاطر التوثيق، ومخاطر السيولة)

حددت المجموعة ووثقت العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من محافظ الأدوات المالية، باستخدام تحليل للمعلومات التاريخية، قدرت العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية. تتضمن السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة المؤشرات الرئيسية للبحرين، مثل أسعار النفط، وصافي التمويل، وعدد السكّان، ونمو إجمالي الناتج المحلي، والمصروفات الحكومية.

32.3 المخاطر القانونية والمطالبات

المخاطر القانونية هي المخاطر المحتملة الناتجة عن إجراءات قانونية أو عقود غير قابلة للتنفيذ أو أحكام سلبية التي تؤثر على العمليات التشغيلية للمجموعة. لقد قامت المجموعة بتطوير الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر القانونية وتعتقد بأن الخسائر قد تكون ضئيلة.

كما في 31 ديسمبر 2022، بلغت قيمة القضايا القانونية المرفوعة ضد المجموعة والتي لم يبت فيها بعد 1,302 ألف دينار بحريني (2020: 3,203 ألف دينار بحريني). بناءً على إفادة المستشار القانوني للمجموعة، فإن مجموع المطلوبات المقدرة الناتجة من هذه القضايا القانونية ليس لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للمجموعة حيث قامت المجموعة أيضاً برفع قضايا ضد هذه الأطراف.

32.4 إدارة المخاطر التشغيلية

خلال السنة، استحوذت المجموعة على وحدة الأعمال المصرفية للأفراد لبنك الإثمار ش.م.ب. (راجع إيضاح رقم وإيضاح رقم 46)، وتم الانتهاء من عملية الاستحواذ في 7 يوليو 2022. تقدم المجموعة بعملية نقل المعلومات ودمج المكافآت والمعاملات، ولقد أدت هذه العملية لزيادة المخاطر التشغيلية للمجموعة. ولقد شكلت المجموعة لجنة للإشراف على عملية النقل والدمج. تم الانتهاء من عملية دمج النظام وذلك بعد نهاية السنة.

قامت المجموعة باختبار خطة مواصلة الأعمال بدقة خلال السنة، بما في ذلك الإجراءات والتدابير المطبقة مثل العمل من موقع خطة مواصلة الأعمال ومن المنزل. استمرت هذه الإجراءات بالعمل بشكل مرضٍ.

كما في 31 ديسمبر 2021، لم يكن لدى المجموعة أي مشاكل جوهرية تتعلق بالمخاطر التشغيلية.

32.5 إدارة المخاطر لعمليات التكافل للمجموعة

يتمثل نشاط مجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب (مقفلة)، وهي إحدى الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة، في إصدار عقود التكافل لعملائها من الأفراد والشركات. المخاطر بموجب عقود التكافل تتمثل في أن احتمال وقوع الحدث وعدم يقينية المبلغ مستحق الدفع بموجب عقد التكافل الناتج عن مثل هذا الحدث المشار إليه بالمطالبة. بحكم طبيعة عقد التكافل، فإن هذا الخطر عرضي وعشوائي، وبالتالي لا يمكن التنبؤ به. المخاطر الرئيسية التي تواجه المجموعة في اكتتاب محفظة من عقود التكافل هو تكرار حصول هذه الأحداث، وشدة المطالبات الناتجة عنها. يتم تحسين مستوى المخاطر التي تتعرض لها المجموعة من خلال وجود أعداد كبيرة كافية، والتنوع من حيث طبيعة المخاطر والتوزيع الجغرافي لهذه المخاطر. إن هذا من شأنه أن يقلل من تعرض المركز المالي للمجموعة والأرباح لخسائر كبيرة أو ذات تكرار عالي، حيث سيكون هناك دخل أكبر لتحمل مثل هذه الآثار. كما يتم التغطية للتعرض للتكرار العالي والخسائر الشديدة الكبيرة بعقود إعادة تكافل من خلال برنامج إعادة تكافل شامل مع مزود عقود إعادة تكافل دولي ذو سمعة طيبة.

1) سياسة الاكتتاب

تصدر المجموعة بشكل رئيسي عقود التكافل البحرية (الشحن وهيكل السفينة)، والمركبات (الأضرار الخاصة والمسئولية تجاه الأطراف الأخرى)، والممتلكات (الأضرار المادية وانقطاع الأعمال)، والمسئولية والحوادث العامة. هذه الوثائق تغطي عادة فترة إثني عشر شهراً. بالنسبة لعقود التكافل العامة أعلاه، تنشأ أهم المخاطر الجوهرية من الحوادث التي تشمل المركبات، أو غيرها من الأحداث التي تتسبب في الحرائق والأضرار العرضية، والإهمال الذي يؤدي لحوادث أو التزامات مقابل أطراف أخرى، والكوارث الطبيعية وغيرها من الأنشطة التي تسبب الأضرار، مثل أعمال الشغب والاضطرابات المدنية والأعمال الإرهابية. يختلف مستوى المخاطر فيما يتعلق بموقع المخاطر المغطاة ونوع المخاطر المغطاة وحسب القطاع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

2) سياسة إعادة التكافل

كجزء من عملية الاكتتاب، فإن الإجراء التالي للتحكم في المخاطر فيما يتعلق بمخاطر التكافل هو تحويل المخاطر لأطراف أخرى من خلال عقد أو تسهيل إعادة التكافل. تملك المجموعة تسهيلات تغطية نسبية، يشار إليها بالمعاهدات، والتي تستخدم لتحويل نسبة من المخاطر الخاضعة تلقائياً لشروط متفق عليها مسبقاً مع مزود عقود إعادة التكافل. كما يتم توجيه الجزء المحتفظ به من المخاطر من قبل المجموعة بسياسة احتفاظ صارمة معتمدة من قبل المجموعة. سيتم استرداد أي مطالبة بنفس النسبة. بالإضافة لذلك، فإن المجموعة تملك أيضاً معاهدات غير تناسبية تدفع نسبة من الخسائر تتجاوز مستوى الأولوية المتفق عليه لكل خسارة، أو مجموعة من الخسائر الناتجة عن حدث واحد. يتم اسناد عقود إعادة التكافل مع مجموعة من شركات إعادة التأمين من ذوي السمعة الدولية، بحيث لا تعتمد المجموعة على مزود واحد لعقود إعادة التكافل أو عقد إعادة التكافل. كما تقوم المجموعة بتحويل المخاطر على أساس كل حالة على حدة ويشار إليها بإسم إعادة التكافل الاختياري، وتستخدم هذه عادة في الحالات التي تكون فيها المخاطر قيد النظر كبيرة جداً بالنسبة لقدرات المعاهدة، أو تنطوي على مخاطر مستثناة من المعاهدات. في هذه الحالة، تتجه المجموعة لمزودي عقود إعادة التكافل المصنفين دولياً، ولكنها تخصص أيضاً بعض الحصص في الأسواق المحلية، كنوع من تبادل الأعمال.

33 التمركز

يظهر التمركز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملين في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الأقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي حالات أخرى. يعطى التمركز مؤشراً للتأثر النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع الأعمال أو على منطقة جغرافية معينة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطتها المالية لتفادي تمركز المخاطر غير المرغوبة مع العملاء في مناطق أو قطاعات أعمال معينة.

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي:

	2022			2021		
	موجودات ألف دينار بحريني	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دينار بحريني	ارتباطات والتزامات محتملة ألف دينار بحريني	موجودات ألف دينار بحريني	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دينار بحريني	ارتباطات والتزامات محتملة ألف دينار بحريني
الإقليم الجغرافي						
دول مجلس التعاون الخليجي	3,652,878	3,071,611	266,346	2,524,872	2,092,615	178,700
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	80,126	216,848	7,504	17,423	154,736	9,129
أوروبا	65,514	196,728	18	33,045	84,018	45
أسيا	8,794	32,140	738	8,509	28,846	739
أمريكا	81,480	20,492	1,040	82,420	6,980	–
أخرى	10,569	24,187	-	18,302	20,617	–
	3,899,361	3,562,006	275,646	2,684,571	2,387,812	188,613

	2022			2021		
	موجودات ألف دينار بحريني	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دينار بحريني	ارتباطات والتزامات محتملة ألف دينار بحريني	موجودات ألف دينار بحريني	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دينار بحريني	ارتباطات والتزامات محتملة ألف دينار بحريني
القطاع الصناعي						
حكومة وقطاع عام	1,273,552	301,168	41,390	620,052	136,382	17,603
بنوك ومؤسسات مالية	102,058	690,306	61,071	719,341	689,120	14,018
عقاري	394,200	101,511	48,096	350,537	165,382	42,395
تجاري وصناعي	131,925	109,239	64,208	296,316	320,734	102,159
أفراد	1,370,883	1,595,041	32,867	629,780	718,962	6,752
أخرى	626,743	764,741	28,014	68,545	357,232	5,686
	3,899,361	3,562,006	275,646	2,684,571	2,387,812	188,613

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

34 مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في معدلات العوائد العالمية على العقود المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر بصورة غير مباشرة على قيمة موجودات المجموعة وأسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي قد يتم قبولها. ويتم مراقبة مخاطر السوق بشكل منتظم من قبل لجنة التدقيق والمخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

34.1 مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغيرات في أسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لتعرضات استثمارات البنك. يتم مراقبة مخاطر السوق باستمرار من قبل لجنة الاستثمار وإدارة المخاطر للمجموعة.

إن التأثير على الدخل (نتيجة للتغيرات في القيم العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية) هي فقط نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في أسعار الأسهم، وهي على النحو التالي:

	2022			
	10% زيادة		10% انخفاض	
	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني
استثمارات مسعرة:	1,189	888	(1,189)	(888)

	2021			
	10% زيادة		10% انخفاض	
	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني
استثمارات مسعرة:	412	–	(412)	–

34.2 مخاطر عائد الربح

تنتج مخاطر عائد الربح من احتمال أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو على القيمة العادلة للموجودات المالية. وقد وضع المجلس حدود على المخاطر التي يمكن قبولها. ويتم مراقبة هذه المخاطر بصورة منتظمة من قبل لجنة المخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

تدير المجموعة التعرضات لتأثيرات العديد من المخاطر المرتبطة بالتقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

إن التأثير على الدخل فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة فورية ومستمرة في معدلات عائد الربح، والتي تؤثر على كلاً من الموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة عائمة والموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة ثابتة بتواريخ استحقاق أقل من سنة واحدة هي كالتالي:

	2022			
	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني
دينار بحريني	0.1	(10,725)	(0.1)	10,725

	2021			
	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	التغير في المعدل %	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني
دينار بحريني	0.1	(9,254)	(0.1)	9,254

إصلاح مؤشر معدل الربح

طبقت المجموعة أداة لتمكينها من اعتماد توصيات لجنة المعدل المرجعي البديل، والمصرف المركزي، والاتفاقية الرئيسية للجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات، والسوق المالية الإسلامية الدولية IIFM ، فيما يتعلق بالاتفاقيات الجديدة لاستحقاق معدل الربح للتعرضات الجديدة و / أو العقود القديمة، بما يتماشى مع ممارسة السوق.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

34 مخاطر السوق (يتبع)

34.3 مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود على المراكز حسب العملة، ويتم مراقبة المراكز على أساس سنوي للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعة من قبل لجنة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات.

إن جزءاً هاماً من موجودات ومطلوبات المجموعة هي بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي أو الريال السعودي. بما إن الدينار البحريني والريال السعودي مثبتان بالدولار الأمريكي، فإن المراكز من تلك العملات لا تمثل مخاطر عملة جوهرية كما في 31 ديسمبر 2022 و2021.

صافي تعرضات المجموعة للتعرضات بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر لأدواتها المالية كانت كما يلي:

	2022 طويلة (قصيرة) بآلاف الدنانير البحرينية	2021 طويلة (قصيرة) بآلاف الدنانير البحرينية
جنيه إسترليني	(19)	(33)
يورو	(46,827)	(36,175)
دينار جزائري	-	14,647
أخرى	1,897	199

السيناريوهات المعيارية التي أخذت بالاعتبار تشمل زيادة أو انخفاض بمعدل 10% في أسعار صرف العملات الأجنبية، عدا عملات دول مجلس التعاون الخليجي المرتبطة بالدولار الأمريكي. الآتي يمثل تحليل لحساسية المجموعة للزيادة أو الانخفاض في أسعار صرف العملات الأجنبية (بافتراض بقاء جميع المتغيرات الأخرى، وعلى وجه الخصوص معدلات الربح، تبقى ثابتة):

	التغير في سعر صرف العملة %	الأثر على الربح 2022 ألف دينار بحريني	الأثر على حقوق الملكية 2022 ألف دينار بحريني	التغير في سعر صرف العملة %	الأثر على الربح 2021 ألف دينار بحريني	الأثر على حقوق الملكية 2021 ألف دينار بحريني
جنيه إسترليني	10	(2)	-	10	(3)	–
يورو	10	(4,683)	-	10	(3,618)	–
دينار جزائري	10	-	-	10	–	1,465
أخرى	10	190	-	10	20	–
المجموع		(4,495)	-		(3,601)	1,465

35 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمطلوباتها عندما يحين موعد استحقاقها. مخاطر السيولة قد تكون بسبب إختلال السوق أو تخفيض درجة الائتمان مما قد يؤثر على بعض مصادر التمويل. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار والإبقاء على رصيد النقد وما في حكمه والأوراق المالية الجاهزة للتداول في السوق. يتم مراقبة مراكز السيولة بصورة مستمرة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة ولجنة المخاطر الخاصة بالمجموعة.

احتسب البنك معدل تغطية السيولة، وصافي معدل التمويل المستقر حسب متطلبات كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. كما في 31 ديسمبر 2022، بلغ معدل تغطية السيولة على مستوى المجموعة 165.3%، والمتوسط البسيط لمعدلات تغطية السيولة اليومية الموحدة للثلاثة الأشهر الأخيرة يبلغ 251.4%. كما في 31 ديسمبر 2022، بلغ صافي معدل التمويل المستقر 108.33%.

بيان الاستحقاق للصكوك السيادية وصكوك الشركات، والإيداعات لدى ومن المؤسسات المالية، وموجودات التمويلات، وموجودات الإيجارات التمويلية، وتمويل المرابحة لأجل تم عرضها باستخدام سنة الاستحقاق التعاقدية. بالنسبة للأرصدة الأخرى، فإن بيان الاستحقاق يستند على التدفقات النقدية المتوقعة/ ملف سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

شددت إدارة المجموعة في مراقبتها للسيولة ومتطلبات التمويل. تعقد لجنة الأصول والخصوم اجتماعاتها بشكل أكثر تكراراً من أجل إجراء تقييم أكثر دقة لمتطلبات التمويل، بهدف استكشاف خطوط التمويل المتاحة، وتقليص خطوط التمويل الحالية متى ما كان الأمر ضرورياً، للحفاظ على سيولة كافية وبتكلفة تمويل معقولة.

كما في تاريخ إعداد التقارير المالية، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، وبوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب. تم الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول السيولة التنظيمية ونسب رأس المال كما في 31 ديسمبر 2022 في إيضاح 45 من البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

35 مخاطر السيولة (يتبع)

	2022				
	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	367,747	-	-	-	367,747
إيداعات لدى مؤسسات مالية	84,488	28,608	-	-	113,096
استثمارات في صكوك	37,793	58,238	467,328	274,022	837,381
موجودات تمويلات	208,458	271,127	674,069	832,811	1,986,465
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	-	-	-	106,796	106,796
موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة	-	51,690	-	-	51,690
استثمارات في عقارات	-	-	-	62,462	62,462
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	254,006	254,006
موجودات أخرى	35,436	10,494	2,083	19,707	67,720
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	-	-	-	51,998	51,998
	733,922	420,157	1,143,480	1,601,802	3,899,361
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار					
إيداعات من مؤسسات مالية	145,111	42,613	-	-	187,724
حسابات جارية للعملاء	550,281	-	-	-	550,281
تمويل مرابحة لأجل	203,651	89,399	22,557	5,382	320,989
مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة	-	91,741	-	-	91,741
مطلوبات أخرى	38,321	2,249	512	37,716	78,798
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	1,109,264	822,348	310,064	90,797	2,332,473
	2,046,628	1,048,350	333,133	133,895	3,562,006

	2021				
	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	309,149	–	–	–	309,149
إيداعات لدى مؤسسات مالية	129,189	4,671	–	–	133,860
استثمارات في صكوك	23,980	68,600	307,479	239,629	639,688
موجودات تمويلات	179,648	217,492	501,788	465,524	1,364,452
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	–	–	–	91,591	91,591
موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة	–	–	–	–	–
استثمارات في عقارات	–	–	–	60,904	60,904
استثمار في شركات زميلة	–	–	–	14,533	14,533
موجودات أخرى	10,145	135	535	33,608	44,423
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	–	–	–	25,971	25,971
	652,111	290,898	809,802	931,760	2,684,571
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار					
إيداعات من مؤسسات مالية	69,763	56,726	402	–	126,891
حسابات جارية للعملاء	482,739	–	–	–	482,739
تمويل مرابحة لأجل	55,240	27,518	2,211	15,247	100,216
مطلوبات أخرى	24,976	–	–	28,813	53,789
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	977,655	538,919	101,411	6,192	1,624,177
	1,610,373	623,163	104,024	50,252	2,387,812

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

35 مخاطر السيولة (يتبع)

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة كما في 31 ديسمبر 2022 و 2021:

	2022					
	عند الطلب ألف دينار بحريني	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وارتباطات والتزامات محتملة						
إيداعات من مؤسسات مالية	-	145,802	43,690	-	-	189,492
حسابات جارية للعملاء	550,281	-	-	-	-	550,281
تمويل مرابحة لأجل	-	204,807	90,281	22,557	5,382	323,027
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	247,908	861,623	838,363	322,813	90,886	2,361,593
ارتباطات والتزامات محتملة	-	67,199	114,109	70,827	23,511	275,646
مطلوبات مالية أخرى	20,863	-	-	-	-	20,863
	819,052	1,279,431	1,086,443	416,197	119,779	3,720,902

	2021					
	عند الطلب ألف دينار بحريني	لغاية ثلاثة أشهر ألف دينار بحريني	من 3 أشهر إلى سنة واحدة ألف دينار بحريني	من 1 إلى 5 سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من 5 سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وارتباطات والتزامات محتملة						
إيداعات من مؤسسات مالية	–	69,955	57,552	419	–	127,926
حسابات جارية للعملاء	482,739	–	–	–	–	482,739
تمويل مرابحة لأجل	–	55,722	28,136	3,685	15,418	102,961
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	435,663	543,223	546,893	109,188	7,476	1,642,443
ارتباطات والتزامات محتملة	–	35,431	58,904	13,113	81,165	188,613
مطلوبات مالية أخرى	13,654	–	–	–	–	13,654
	932,056	704,331	691,485	126,405	104,059	2,558,336

36 معلومات قطاعات الأعمال

معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية

لأغراض إدارية، وبعد إنجاز الاستحواذات الأخيرة (راجع إيضاح رقم 46)، تم توزيع أنشطة المجموعة إلى قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

الخدمات المصرفية	يقوم أساساً بإدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم العقود التمويلية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويقدم خدمات مصرفية أخرى تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يشمل هذا القطاع على الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات في البحرين، ومن خلال الشركة التابعة للبنك في سيشل. كما يشمل قطاع الخدمات المصرفية أيضاً استثمارات المجموعة في الشركات المصرفية الزميلة، والتي تم تخصيصها كموجودات منسوبة للوعاء المشترك الممول من قبل حاملي حسابات الاستثمار. الاستثمارات الزميلة الخارجية الأخرى تمثل جزءاً من قطاع الاستثمار.
الخزينة	يقوم أساساً بتقديم خدمات أسواق الأموال التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وخدمات المتاجرة والخزينة، متضمنة مرابحات السلع قصيرة الأجل.
الاستثمارات	يقوم أساساً بإدارة المحافظ المملوكة من قبل المجموعة، وخدمات إدارة الأصول للعملاء، حيث تقوم بتقديم منتجات استثمارية، وإدارة الصناديق، وتقديم استثمارات بديلة. كما تشمل أيضاً استثمارات المجموعة في بعض الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.
التكافل	يمثل استثمار المجموعة في مجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب (مقفلة) التي تشارك بشكل أساسي في أعمال تقديم عقود التكافل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتشمل منتجات التكافل للمركبات، وغير المركبات، والتأمين الصحي، والتأمين على الحياة، والتأمين على العائلة. يتم إعداد التقارير عن جميع أنشطة هذه الشركة، بما في ذلك أنشطتها الاستثمارية، تحت هذا القطاع، حيث يتم إدارتها مع أعمال التكافل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

36 معلومات قطاعات الأعمال (يتبع)

تتم المعاملات بين القطاع البنكي وبقية القطاعات وفقاً للمعدلات الداخلية المقدرة المخصصة. تستند رسوم التحويل على معدل الوعاء، الذي يقارب تكلفة الأموال.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال:

	2022					
	الخدمات المصرفية ألف دينار بحريني	الخزينة ألف دينار بحريني	الإستثمارات ألف دينار بحريني	التكافل ألف دينار بحريني	غير مخصصة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
دخل التمويل	90,161	3,848	626	523	-	95,158
دخل من الصكوك	-	34,395	-	383	-	34,778
الرسوم والعمولات، صافي	4,336	2,590	902	-	-	7,828
دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، صافي	-	-	2,667	(169)	-	2,498
حصة الربح من شركات زميلة	7,380	-	1,937	12	-	9,329
دخل من عمليات التكافل	-	-	-	3,773	-	3,773
إيرادات أخرى	2,212	(374)	158	28	-	2,024
مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية	(334)	(4,621)	-	-	-	(4,955)
مصروفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل	-	(6,046)	-	-	-	(6,046)
العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار	(33,599)	(6,848)	(7,544)	-	-	(47,991)
صافي الدخل التشغيلي	70,156	22,944	(1,254)	4,550	-	96,396
تكاليف الموظفين	15,463	4,520	3,581	-	-	23,564
تكلفة المباني واستهلاك	2,586	993	701	-	-	4,280
مصروفات تشغيلية أخرى	13,981	4,409	4,409	-	-	22,799
الربح التشغيلي قبل مخصصات انخفاض القيمة	38,126	13,022	(9,945)	4,550	-	45,753
صافي مخصص انخفاض القيمة	(8,747)	(13)	(3,923)	-	-	(12,683)
نتائج القطاع	34,023	8,901	(12,000)	2,146	-	33,070
موجودات القطاع	2,224,708	1,286,557	229,699	51,738	106,659	3,899,361
مطلوبات القطاع	2,415,880	937,770	21,971	91,791	94,594	3,562,006

تم تخصيص الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى التي تشمل مبلغ 44,441 دينار بحريني (2021: 25,971 دينار بحريني) الناتجة من استحواذات سابقة ضمن قطاع الخدمات المصرفية، ومبلغ 7,557 دينار بحريني (2021: لا شيء) منسوب لقطاع التكافل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

36 معلومات قطاعات الأعمال (يتبع)

معلومات قطاعات الأعمال:

	2021					
	الخدمات المصرفية ألف دينار بحريني	الخزينة ألف دينار بحريني	الإستثمارات ألف دينار بحريني	التكافل ألف دينار بحريني	غير مخصصة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
دخل التمويل	73,089	2,282	986	–	–	76,357
دخل من الصكوك	–	22,421	–	–	–	22,421
الرسوم والعمولات، صافي	4,819	2,438	124	–	–	7,381
دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، صافي	–	–	426	–	–	426
حصة الربح من شركات زميلة	2,697	–	–	–	–	2,697
دخل من عمليات التكافل	–	–	–	–	–	–
إيرادات أخرى	1,137	16	(691)	–	–	462
مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية	–	(4,154)	–	–	–	(4,154)
مصروفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل	–	(2,876)	–	–	–	(2,876)
العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار	(31,403)	(3,893)	(681)	–	–	(35,977)
صافي الدخل التشغيلي	50,339	16,234	164	–	–	66,737
تكاليف الموظفين	12,877	2,823	1,333	–	–	17,033
تكلفة المباني واستهلاك	2,476	400	273	–	–	3,149
مصروفات تشغيلية أخرى	9,652	2,213	952	–	–	12,817
الربح التشغيلي قبل مخصصات انخفاض القيمة	25,334	10,798	(2,394)	–	–	33,738
صافي مخصص انخفاض القيمة	(8,830)	605	(4,289)	–	–	(12,514)
نتائج القطاع	16,823	8,763	(4,362)	–	–	21,224
موجودات القطاع	1,419,859	1,075,488	185,799	–	3,425	2,684,571
مطلوبات القطاع	1,899,701	480,239	7,617	–	255	2,387,812

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم آي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

معلومات قطاعات الأعمال الثانوية

تعمل المجموعة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحقق كافة إيراداتها التشغيلية، وتتكبد كافة مصروفاتها التشغيلية في دول مجلس التعاون الخليجي.

37 موجودات الأمانة

بلغت الصناديق المدارة في نهاية السنة 111,500 ألف دينار بحريني (2021: 141,004 ألف دينار بحريني). هذه الموجودات محتفظ بها بصفة الأمانة وتقاس بمبالغ الاكتتاب المبدئية ولا يتم إدراجها في بيان المركز المالي الموحد. بالإضافة لذلك، فإن المجموعة ومن خلال الشركات ذات الأغراض الخاصة، تعمل كوكيل/أمين نيابة عن بعض العملاء لتسهيل المعاملات وفقاً للشروط والتعليمات الصادرة عن عملائها.

38 هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من أربعة علماء إسلاميين يقومون بمراجعة امتثال البنك للمبادئ العامة للشريعة الإسلامية والفتاوى الخاصة والتعليمات والإرشادات الصادرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات العلاقة بالحوكمة الشرعية والالتزام. تتضمن مراجعتهم على فحص واعتماد المنتجات والتوثيق، وأدلة وسياسات الإجراءات، والخدمات والرسوم ذات العلاقة المعروضة عليها، للتأكد من أن أنشطتها تدار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي إصدار تقرير سنوي عن التزام البنك، بعد مراجعة واعتماد البيانات المالية.

39 الإيرادات والمصروفات المخالفة للشريعة الإسلامية

خلال السنة، استلمت المجموعة إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية بإجمالي 450 ألف دينار بحريني (2021: 291 ألف دينار بحريني). تتضمن هذه على دخل مكتسب من الاستثمارات والتمويلات التقليدية نتيجة استحواذ بي إم آي وإيه إس بي سيشل والبنك البحريني السعودي، وغرامات مالية محتسبة على عملاء و وفوائد على أرصدة الحسابات الجارية المحتفظ بها في البنوك المراسلة. وتم تخصيص هذه الأموال للمساهمات الخيرية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

40 الواجبات الاجتماعية

أدت المجموعة خلال السنة واجباتها الاجتماعية وذلك من خلال نفقات صندوق الزكاة والصدقات للأفراد والمؤسسات المستخدمة لأغراض التبرعات الخيرية. خلال السنة دفعت المجموعة مبلغ وقدره 478 ألف دينار بحريني (2021: 554 ألف دينار بحريني)، منها 110 ألف دينار بحريني (2021: 271 ألف دينار بحريني) تم دفعها من وعاء إيرادات مخالفة للشريعة.

41 الزكاة

وفقاً لقرار المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي عقد بتاريخ 12 نوفمبر 2009، تم تعديل النظام الأساسي للبنك لإبلاغ المساهمين عن التزاماتهم بدفع الزكاة على صافي الدخل وصافي القيمة. وبالتالي، لم يتم احتساب الزكاة في بيان الدخل الموحد كمصروف. بلغ مجموع الزكاة مستحقة الدفع من قبل المساهمين لسنة 2022 والتي تم تحديدها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة بواقع 2.7 فلس (2021: بواقع 2.6 فلس) للسهم. بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (9)، تم احتساب الزكاة المستحقة للسنة في 2022 بنسبة 2.577% من قاعدة الزكاة بمبلغ 245,883 ألف دينار بحريني (2021: 233,146 ألف دينار بحريني)، والتي تم تحديدها باستخدام طريقة صافي الأموال المستثمرة.

42 تراتبية القيمة العادلة

المستوى 1: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة؛

المستوى 2: تقنيات أخرى يكون للمدخلات أثر جوهري على القيمة العادلة المسجلة القابلة للرصد بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛

المستوى 3: تقنيات تستخدم المدخلات التي لها اثر جوهري على القيمة العادلة ليست مستندة على معلومات السوق القابلة للرصد.

الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة

الجدول التالي يوضح تحليل الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة ومحفظة الصكوك، والتي تظهر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد:

31 ديسمبر 2022	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
صكوك سيادية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	73,071	139,635	-	212,706
صكوك الشركات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	15,423	350	-	15,773
استثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	11,898	302	82,915	95,115
استثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	8,881	-	2,800	11,681
مركز أدوات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد	-	1,247	-	1,247
	109,273	141,534	85,715	336,522
مركز مطلوبات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد	-	440	-	440
	-	440	-	440

أدوات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة

31 ديسمبر 2021	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
صكوك سيادية بالتكلفة المطفأة	496,936	87,535	-	584,471
صكوك الشركات بالتكلفة المطفأة	10,118	-	14,313	24,431
	507,054	87,535	14,313	608,902

القيمة العادلة للصكوك المدرجة بالتكلفة المطفأة تبلغ 579,528 ألف دينار بحريني.

31 ديسمبر 2021	المستوى 1 ألف دينار بحريني	المستوى 2 ألف دينار بحريني	المستوى 3 ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
صكوك سيادية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	455,723	157,680	–	613,403
صكوك الشركات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	14,132	379	11,774	26,285
استثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	4,116	302	86,823	91,241
استثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	–	–	350	350
مركز أدوات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد	–	619	–	619
	473,971	158,980	98,947	731,898
مركز مطلوبات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد	–	402	–	402
	–	402	–	402

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

42 تراتيبية القيمة العادلة (يتبع)

تحركات القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة مصنفة ضمن المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة، كما يلي:

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	87,173	90,559
محولة من سوليدرتي	2,805	–
مشتريات	49	–
استبعادات	(23)	–
تغيرات القيمة العادلة	(275)	(35)
انخفاض القيمة	(4,014)	(3,351)
كما في نهاية السنة	85,715	87,173

تحليل الحساسية للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المصنفة ضمن المستوى 3 ملخص أدناه:

تقنية التقييم المستخدمة	المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد	القيمة العادلة في 31 ديسمبر 2022 (ألف دينار بحريني)	الحركة المتوقعة المعقولة +/- (في متوسط المُدخل)	الزيادة / (النقص) في التقييم
تقييم الأصول	العقار ذو الصلة	105,042	+/– 5%	5,252 / (5,252)

تحركات القيمة العادلة لمحفظة لصكوك مصنفة ضمن المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة، أي باستخدام مدخلات جوهرية غير قابلة للرصد، كما يلي:

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	11,774	10,551
إضافات	-	10,994
الاستبعادات	-	(9,771)
معاد تصنيفها إلى مقاسة بالتكلفة المطفأة	(11,774)	–
كما في نهاية السنة	-	11,774

فيما يلي الحركة في القيمة العادلة لمحفظة الصكوك المدرجة بالتكلفة المطفأة المصنفة ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة:

	2022 ألف دينار بحريني	2021 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	-	–
معاد تصنيفها من بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	11,774	–
إضافات	2,539	–
كما في نهاية السنة	14,313	–

القيمة العادلة المقدرة للموجودات التمويلية المدرة للدخل والمطلوبات التمويلية تقارب قيمتها الدفترية، كون أسعارها لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن العائد السوقي المتوقع من مثل هذه العقود.

لا يتوقع أن تختلف القيمة العادلة المقدرة للموجودات المالية الأخرى اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021، نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل.

43 إدارة المخاطر المالية

إن أهداف وسياسات إدارة المخاطر المطبقة من قبل المجموعة في إعداد المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة هي نفسها تلك المفصح عنها في البيانات المالية الموحدة المدققة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

النزاع الروسي - الأوكراني

لقد أدى الصراع الحالي بين روسيا وأوكرانيا إلى حدوث اضطراب في الاقتصاد العالمي، وأدى، من بين تأثيرات أخرى، لزيادة التقلبات في الأسواق المالية وأسعار السلع الأساسية نتيجة لتعطل سلاسل التوريد. قد يؤثر النزاع على مجموعة واسعة من المنشآت عبر مختلف الولايات القضائية والقطاعات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

43 إدارة المخاطر المالية (يتبع)

النزاع الروسي - الأوكراني (يتبع)

وقد أجرت الإدارة تقييماً لمحفظتها، وخلصت إلى أنه ليس لديها أي تعرضات مباشرة للبلدان المتأثرة أو منها. مع ذلك، لا تزال احتمالات التعرضات غير المباشرة قائمة. ومن الصعب في هذه المرحلة تحديد الأثر الكامل لهذا النزاع لأنه يعتمد إلى حد كبير على طبيعة ومدة الأحداث غير المؤكدة والتي لا يمكن التنبؤ بها، مثل المزيد من العمليات العسكرية، والعقوبات الإضافية، وردود الفعل على التطورات الجارية من قبل الأسواق المالية العالمية. وستواصل الإدارة رصد أثر هذا الوضع المتطور عن كثب على محفظتها لتقييم الأثر غير المباشر، إن وجد. كما في 31 ديسمبر 2022، لم يكن لهذا النزاع أي أثر جوهري على المجموعة.

44 نظام حماية الودائع

يتم تغطية ودائع بعض عملاء البنك بنظام حماية الودائع المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي. يتم تغطية ودائع العملاء المحتفظ بها من قبل البنك في مملكة البحرين بنظام حماية الودائع وحقوق حاملي حسابات الاستثمار المطلقة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (34) لسنة 2010. يغطي هذا النظام «الأشخاص الإعتياديين» (الأفراد) المؤهلين بحد أقصى 20,000 دينار بحريني كما هو منصوص عليه وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. ويتم دفع مساهمة سنوية من قبل البنك على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي ضمن هذا النظام.

45 النسب التنظيمية

1) نسبة تغطية السيولة

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظة مخاطر سيولة البنك. تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن البنك يملك مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من أصول التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة 30 يوماً. إن مخزون الأصول السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة يجب أن يسمح للبنك من البقاء 30 يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة لأزمة السيولة. تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الأصول السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج. تم احتساب المتوسط الموحد لنسبة تغطية السيولة لفترة 3 أشهر وفقاً لمتطلبات كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي، كما في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021، كما يلي:

	مجموع القيمة المرجحة	
	31 ديسمبر 2022 ألف دينار بحريني	31 ديسمبر 2021 ألف دينار بحريني
مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة	538,323	579,523
صافي التدفقات النقدية	219,621	180,147
نسبة تغطية السيولة %	251.4%	343.93%
الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي	100%	80%

2) كفاية رأس المال

إن الهدف الرئيسي لسياسات إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسب رأس مال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة للمساهمين. كما يتم إدارة كفاية رأس المال لكل شركة من شركات المجموعة بشكل منفصل وبصورة فردية. لا توجد لدى المجموعة أية قيود جوهرية على قدرتها للحصول على أو استخدام موجوداتها وتسوية التزاماتها باستثناء القيود التي قد تنتج عن الأطر الرقابية من خلال الشركات التابعة المصرفية التي تعمل فيها.

من أجل الحفاظ على أو تعديل هيكلة رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار أسهم حقوق ملكية. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

45 النسب التنظيمية (يتبع)

تم احتساب رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل 3 على النحو المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي.

	كما في	
	31 ديسمبر 2022 ألف دينار بحريني	31 ديسمبر 2021 ألف دينار بحريني
الفئة الأولى لرأس المال العادي – رأس المال قبل التسويات التنظيمية	302,173	295,333
مطروحاً: التسويات التنظيمية	34,562	25,971
الفئة الأولى لرأس المال العادي – رأس المال بعد التسويات التنظيمية	267,611	269,362
رأس المال الإضافي من الفئة الأولى	44	36
تسويات رأس المال من الفئة الثانية	38,415	34,596
رأس المال التنظيمي	306,070	303,994
التعرضات الموزونة للمخاطر:		
الموجودات الموزونة لمخاطر الائتمان	1,244,559	934,629
الموجودات الموزونة لمخاطر السوق	38,237	27,314
الموجودات الموزونة للمخاطر التشغيلية	113,494	103,250
مجموع الموجودات التنظيمية الموزونة للمخاطر	1,396,290	1,065,193
مجموع التعرضات المعدلة الموزونة للمخاطر	1,396,290	1,065,193
نسبة كفاية رأس المال	21.92%	28.54%
نسبة كفاية رأس المال من الفئة الأولى	19.17%	25.29%
الحد الأدنى المطلوب من مصرف البحرين المركزي	12.5%	12.5%

كما في 31 ديسمبر 2022، تم إضافة إجمالي خسارة التعديل بمبلغ 24,768 ألف دينار بحريني إلى رأس المال من الفئة الأولى.

وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي، سيتم اتباع المعالجة الميسرة أعلاه للسنتين المنتهية في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2021 و 31 ديسمبر 2022، ومن ثم سيتم خصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات التالية بدءاً من 1 يناير 2023.

3) نسبة صافي التمويل المستقر

الهدف من نسبة صافي التمويل المستقر هو تعزيز مرونة محافظ مخاطر السيولة للبنوك، وتحفيز القطاع المصرفي ليكون أكثر مرونة على مدى أفق زمني أطول. تحد نسبة صافي التمويل المستقر من كثرة الاعتماد على التمويل بالجملة قصير الأجل، وتشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل عبر جميع البنود داخل وخارج الميزانية العمومية، وتعزز استقرار التمويل.

يتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لإرشادات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي أصبحت سارية المفعول ابتداءً من 2019. الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي هي 100%.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

45 النسب التنظيمية (يتبع)

3) نسبة صافي التمويل المستقر (يتبع)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2022 كما يلي:

ألف دينار بحريني	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)				
	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة
البند					
التمويل المستقر المتاح رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	279,592	-	-	38,415	318,007
ودائع الأفراد، وودائع العملاء من الشركات الصغيرة:					
ودائع مستقرة	-	315,809	21,822	15,879	336,629
ودائع أقل استقراراً	-	936,116	233,070	133,844	1,186,111
تمويلات بالجملة:					
تمويلات بالجملة أخرى	-	1,452,526	184,892	87,198	473,702
مطلوبات أخرى:					
جميع المطلوبات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	-	51,422	-	46,593	46,593
مجموع التمويل المستقر المتاح	279,592	2,755,873	439,784	321,929	2,361,042
التمويل المستقر المطلوب					
مجموع صافي التمويل المستقر لموجودات السيولة عالية الجودة	-	-	-	-	34,634
تمويلات منتظمة الأداء والصكوك/ الأوراق المالية:					
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة من غير المستوى 1، والتمويلات غير المضمونة ا والمنتظمة الأداء للمؤسسات المالية	-	285,379	-	6,496	49,302
تمويلات منتظمة الأداء للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، والتمويلات للجهات السيادية، والمصارف المركزية ومنشآت القطاع العام، منها:	-	357,123	154,489	1,222,473	1,268,029
ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	134,393	87,356
رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها:	-	-	-	221,246	143,810
ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	221,246	143,810
الأوراق المالية/الصكوك غير المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة الأسهم المتداولة في البورصة	-	12,236	2,458	12,357	17,850
موجودات أخرى:					
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	557,037	14,025	-	88,124	652,174
البنود غير المتضمنة في الميزانية العمومية	-	275,333	-	-	13,767
مجموع التمويل المستقر المطلوب	557,037	944,096	156,947	1,550,696	2,179,566
نسبة صافي التمويل المستقر (%)	-	-	-	-	108.33%

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

45 النسب التنظيمية (يتبع)

3) نسبة صافي التمويل المستقر (يتبع)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2021 كما يلي:

ألف دينار بحريني	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)				
	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة
البند					
التمويل المستقر المتاح رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	272,744	–	–	34,596	307,340
ودائع الأفراد، وودائع العملاء من الشركات الصغيرة:					
ودائع مستقرة	–	85,820	3,048	6,445	90,869
ودائع أقل استقراراً	–	501,988	113,787	80,423	634,621
تمويلات بالجملة:					
تمويلات بالجملة أخرى	–	1,322,106	149,710	56,041	522,229
مطلوبات أخرى:					
جميع المطلوبات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	–	67,695	–	–	–
مجموع التمويل المستقر المتاح	272,744	1,977,609	266,545	177,505	1,555,059
التمويل المستقر المطلوب					
مجموع صافي التمويل المستقر لموجودات السيولة عالية الجودة	–	–	–	–	29,612
تمويلات منتظمة الأداء والصكوك/ الأوراق المالية:					
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة من غير المستوى 1، والتمويلات غير المضمونة ا والمنتظمة الأداء للمؤسسات المالية	–	366,087	6,367	5,878	63,974
تمويلات منتظمة الأداء للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات الصغيرة، والتمويلات للجهات السيادية، والمصارف المركزية ومنشآت القطاع العام، منها:	–	227,810	153,681	756,908	812,050
ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	–	–	–	110,335	71,718
رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها:	–	–	–	188,086	122,256
ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	–	–	–	188,086	122,256
الأوراق المالية/الصكوك غير المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة الأسهم المتداولة في البورصة	–	12,743	–	3,151	9,050
موجودات أخرى:					
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	241,383	5,809	–	30,018	274,306
البنود غير المتضمنة في الميزانية العمومية	–	188,333	–	–	9,417
مجموع التمويل المستقر المطلوب	241,383	800,782	160,048	984,041	1,320,665
نسبة صافي التمويل المستقر (%)	–	–	–	–	117.75%

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

46 دمج العمليات

في الربع الأول من عام 2022، دخل البنك في مناقشات نهائية فيما يتعلق بالاستحواذ على مجموعة من الأصول من مجموعة شركات الإثمار القابضة، والتي تتكون من وحدة الأعمال المصرفية للأفراد لبنك الإثمار ش.م.ب.، وجميع الأسهم المملوكة لمجموعة الإثمار القابضة والبالغة 26.19% في بنك البحرين والكويت ش.م.ب. والأسهم البالغة 55.91% في مجموعة سوليدرتي القابضة، بشرط الحصول على الموافقات المطلوبة وتوقيع الاتفاقيات النهائية. تم الانتهاء من عملية الاستحواذ في 7 يوليو 2022 بعد الحصول على الموافقات التنظيمية والمؤسسية.

تم هيكلة الصفقة كاقتطاع متوازن من أصول ومطلوبات الإثمار القابضة المتفق عليها. كمقابل للاستحواذ على مجموعة الأصول المستحوذ عليها، ستتحمل المجموعة بعض المطلوبات، وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار لوحدة الأعمال المصرفية للأفراد لبنك الإثمار ش.م.ب (مقفلة) بالقيمة المتوازية.

الموجودات المستحوذ عليها والمطلوبات المتحملة القابلة للتحديد

تشمل الصفقة الاستحواذ على الأعمال وبعض الموجودات. تم الإعلان عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات وحصص حقوق الملكية على أساس مؤقت، وسيتم الانتهاء منها خلال فترة 12 شهراً من تاريخ الاستحواذ. تماشياً مع متطلباتالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 – دمج العمليات، إذا تم الحصول على معلومات جديدة في غضون سنة واحدة من تاريخ الاستحواذ، حول الحقائق والظروف التي كانت موجودة بتاريخ الاستحواذ، وتسويات محددة على المبالغ أعلاه، أو أي أحكام إضافية كانت موجودة بتاريخ الاستحواذ، فسيتم مراجعة محاسبة الاستحواذ. سيتم عكس التعديلات على محاسبة الاستحواذ المؤقتة بأثر رجعي.

المبالغ المعلنة أدناه تمثل القيمة الدفترية للاستحواذ المعدلة للموجودات والمطلوبات المستحوذة عليها بتاريخ التقرير.

أصول مستحوذة

	ألف دينار بحريني
وحدة الأعمال المصرفية للأفراد	
النقد وأرصدة البنوك	63,240
محفظة التمويل	456,979
موجودات أخرى	57
موجودات ثابتة	5,449
موجودات غير ملموسة	19,105
المجموع	544,830
نشاط التكافل	
النقد وأرصدة البنوك	8,480
مرابحات السلع وإيداعات أخرى لدى البنوك والمؤسسات المالية وغير المالية	36,078
صكوك	18,817
أوراق مالية استثمارية (استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة)	19,620
استثمار في شركات زميلة	290
ذمم تأمين وذمم مدينة أخرى	50,320
موجودات ثابتة	7,792
موجودات أخرى	12,081
استثمارات في العقارات	5,982
موجودات غير ملموسة	7,558
مجموع الموجودات	167,018
استثمارات في الأوراق المالية	
استثمار في شركات زميلة واستثمارات أخرى في حقوق الملكية	247,471
مجموع الموجودات المستحوذ عليها (أ)	959,319

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (يتبع)

31 ديسمبر 2022

46 دمج العمليات (يتبع)

	ألف دينار بحريني
المقابل – المطلوبات المتحملة	
وحدة الأعمال المصرفية للأفراد	
مبالغ مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2,211
الحسابات الجارية للعملاء	35,272
مبالغ مستحقة للعملاء	14,368
مطلوبات أخرى	22,995
مجموع المطلوبات	74,846
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	754,655
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	829,501
نشاط التكافل	
مطلوبات أخرى	13,658
احتياطيات ذات صلة بالتأمين	83,271
مجموع المطلوبات	96,929
مجموع المطلوبات المتحملة	926,430
زائداً: حصص غير مسيطرة متعلقة بنشاط التكافل المحتسب	32,889
مجموع المقابل للموجودات المستحوذ عليها (ب)	959,319

نظراً لهيكلة الصفقة بفصل وحدة الأعمال المصرفية للأفراد إلى جانب مجموعة مختارة من الأصول الأخرى، وبسبب الآثار المحتملة للاستيعاب التنظيمي والتسويات الناتجة بعد التحويل النهائي، فإنه من غير العملي تحديد الربح أو الخسارة للمنشأة الموحدة لفترة التقرير الحالية، على افتراض أن تاريخ الاستحواذ لعملية دمج الأعمال بالكامل قد حدثت بتاريخ بداية فترة التقرير السنوي. على افتراض أن عملية الاستحواذ قد تمت بتاريخ 1 يناير 2022، قدرت الإدارة أن إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة كان سيزيد بمبلغ 43.55 مليون دينار بحريني.

47 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتناسب مع العرض المطبق في السنة الحالية. إن إعادة التصنيفات هذه لم تؤثر على صافي الربح للسنة، ومجموع الموجودات، ومجموع المطلوبات، ومجموع حقوق الملكية للمجموعة المبينة مسبقاً.

06

التبليغ عن العمليات التي أجراها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 مع أي أطراف ذوي علاقة أو مع مساهمين رئيسين في البنك، وكما هو مبين في ايضاحات البيانات المالية (رقم 29) من القوائم المالية الموحدة ووفقاً للمادة 189 من أحكام قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001 وتعديلاته اللاحقة

07

اعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 والبالغة قيمتها 31.593 مليون دينار بحريني، والتصديق على التوزيعات التالية:

أ. تحويل مبلغ 3.159 مليون دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.

ب. توزيع أرباح بنسبة 10% من قيمة رأس المال الصادر والمدفوع للبنك، ولمجموع قيمته 24.821 مليون دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، على النحو التالي:

- أرباح نقدية بنسبة 5% ولمجموع قيمته 12.359 مليون دينار بحريني باستثناء اسهم الخزينة.
- أسهم منحة بنسبة 5% ولمجموع قيمته 124.616 مليون سهم أي ما يعادل سهم واحد لكل 20 سهم من الأسهم المملوكة.

ملاحظة: (آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح 21 مارس 2023 ، وأول يوم تداول بدون استحقاق للأرباح 22 مارس 2023 . ليتم تقييد اسم المساهم في سجل الأسهم يوم الاستحقاق 23 مارس 2023 ، و سيتم توزيع الأرباح على المساهمين المستحقين في 6 أبريل 2023).

ج. اعتماد مبلغ 500 ألف دينار بحريني للتبرعات الخيرية.

د. تحويل المبلغ المتبقي والبالغ 3.113 مليون دينار بحريني الى حساب الأرباح المستبقاة.

08

الموافقة على تخصيص مبلغ 780 ألف دينار بحريني كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

09

الاطلاع على ومناقشة تقرير حوكمة الشركات (Corporate Governance Report) للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة

تقرير حوكمة الشركات

الالتزام بضوابط الحوكمة

يعمل البنك على تطبيق أعلى المعايير الاخلاقية عن طريق الإفصاح عن كافة نتائج البنك بدقة وشفافية مع الحرص على الإستمرار في الامتثال الكامل بالقوانين واللوائح وفقا للقوانين واللوائح التي تحكم نشاطات البنك. كما يتبع البنك الوحدة HC من كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي حيث يتم اختبار نفس الشيء بانتظام لضمان الامتثال. ومنذ قيام مصرف البحرين المركزي بمملكة البحرين بتطبيق قانون حوكمة الشركات الجديد، فقد استمر البنك في تطبيق المعايير والإجراءات الضرورية لتعزيز وضمان التزامه بضوابط الحوكمة.

المساهمون

المساهمون الرئيسيون كما في 31 ديسمبر 2022م

رقم التسلسل	الاسم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	% الحصة
1	بنك مسقط ش.م.ع	سلطنة عمان	367,275,880	14.74
2	شركة عبر البحار للاستثمار ش.ش.و.	مملكة البحرين	238,360,460	9.56
3	سایاکورب ش.م.ب (مقفلة)	مملكة البحرين	156,440,101	6.28
4	بنك السلام – البحرين ش.م.ب	مملكة البحرين	145,000,000	5.82
5	شركة تصاميم العقارية ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	119,048,957	4.78
6	شركة الرشد للاستثمار ذ.م.م.	جيرسي	97,786,635	3.92
7	المتحدة العالمية لتمثيل الشركات ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	90,184,887	3.62
8	شئون البلاط السلطاني	سلطنة عمان	82,449,682	3.31
9	سيد حسين علي علوي القطري	مملكة البحرين	69,074,679	2.77
10	Global Express Co. W.L.L	مملكة البحرين	61,800,000	2.48
11	شركة بوند للاستثمار المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	44,586,048	1.79
12	بنك الإمارات للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	27,604,633	1.11
13	سمو الشيخ سلمان بن خليفة بن سلمان آل خليفة	مملكة البحرين	26,763,997	1.07
14	بنك السلام - السودان	السودان	24,446,658	0.98
15	صاحب السمو الأميرمحمد بن فهد بن عبدالعزيز آل سعود	المملكة العربية السعودية	24,438,425	0.98

حصص المساهمين كما في 31 ديسمبر 2022

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	نسبة الأسهم الصادرة
أقل من 1%	965,938,470.00	22,910	38.76
1% إلى أقل من 5%	619,299,518.00	9	24.85
5% إلى أقل من 10%	539,800,561.00	3	21.66
10% إلى أقل من 20%	367,275,880.00	1	14.74
20% إلى أقل من 50%	-	-	-
50% فأكثر	-	-	-
المجموع	**2,492,314,429**	**22,923**	**100.00**

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

تتوزع ملكية أسهم البنك العادية على النحو التالي:

الجنسية	عدد الأسهم	نسبة الملكية
البحرين		
الحكومة	-	-
المؤسسات	736,966,620	29.57
الأفراد	287,383,484	11.53
دول مجلس التعاون		
الحكومة	82,449,682	3.31
المؤسسات	775,100,710	31.10
الأفراد	371,154,266	14.89
أخرى		
الحكومة	-	-
المؤسسات	164,919,677	6.62
الأفراد	74,339,990	2.98
المجموع	**2,492,314,429**	**100.00**

مجلس الإدارة

يعمل مجلس الإدارة على تحديد توجهات البنك بكل حكمة وبصيرة ويضع أهدافه ويطور الاستراتيجيات التي تنطلق نشاطات البنك على نهجها من أجل تمكينه من تحقيق أهدافه. كما يقرر المجلس مستقبل البنك من خلال حماية أصوله وصيانة سمعته. ولكي يتمكن أعضاء مجلس الإدارة من أداء واجباتهم على أتم وجه، فإنهم يحرصون على تطبيق كل المهارات المهنية التي يتمتعون بها، مع ما يتميزون به من عناية وحرص بما تمليه عليهم مسؤولياتهم كمؤتمنين عليها، حيث أنهم مسؤولين عن أداء البنك أمام المساهمين الذين يتمتعون بالأهلية والحق في عزلهم من مناصبهم.

تتمثل مهمة مجلس الإدارة الرئيسة في ضمان الحوكمة السليمة والإدارة الفعالة لشؤون البنك حفاظًا على مصلحة مساهميه، وضمان توازن مصالح القطاعات المتنوعة للمتعاملين معه من زبائن وموظفين وموردين ومجتمعات محلية. ويتوقع من المجلس، في كل ما يقوم به من تصرفات، أن يصدر أحكامه وآراءه التجارية في كل ما يعتقد أنه في مصلحة البنك ومساهميه وزبائنه بالشكل المعقول. وفي سبيل ذلك فإنه يمكن لأعضاء المجلس الاعتماد على ما يتمتع به كبار المسؤولين التنفيذيين بالبنك والمستشارين والمدققين الخارجيين من أمانة ونزاهة مهنية.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

مجلس الإدارة (يتبع)

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني

رئيس مجلس الإدارة

غير تنفيذي
عضو منذ: 5 مايو 2014
بدء الدورة الحالية: 17 مارس 2021
الخبرة: أكثر من 27 عامًا

يمتلك سعادة الشيخ خالد المعشني خبرة تتجاوز 27 عامًا، ويشغل عدة مناصب إدارية هامة، إذ أنه رئيس مجلس إدارة كلٌّ من: بنك السلام ومجموعة سوليدرتي القابضة في مملكة البحرين، وبنك مسقط ش.م.ع.ع. وشركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة ش.م.ع.ع في سلطنة عمان. كما أنه كذلك عضو في مجالس إدارة كل من: الشركة العمانية لخدمات التمويل المتحدة، ظفار للأغذية والإستثمار ش.م.ع.ع في سلطنة عمان وشركة معالم القابضة في مملكة البحرين.

ويحمل سعادة الشيخ خالد البكالوريوس في الاقتصاد، وشهادة الماجستير في دراسات الحدود الدولية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

مجلس الإدارة (يتبع)

السيد مطر محمد البلوشي

نائب رئيس مجلس الإدارة

غير تنفيذي
عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة الحالية: 17 مارس 2021
الخبرة: أكثر من 25 عامًا

يتمتع السيد مطر محمد البلوشي بخبرة واسعة تمتد عبر أكثر من 25 عامًا في مجال القطاع المالي وقطاع إدارة الصناديق. بدأ مسيرته المهنية مع المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في العام 1992 ، حيث شغل منصب وسيط في دائرة الخزانة. ومن ثم انضم في العام 1995 إلى شركة أبوظبي للاستثمار وعمل مدير محفظة، لينتقل بعدها إلى بنك الخليج الأول في يونيو 1998 بصفته رئيسًا لقسم الخزانة والاستثمار، ثم أصبح رئيس قسم النقد الأجنبي والسلع في بنك أبوظبي الوطني عام 2001.

وفي فبراير 2005، تقلد السيد مطر البلوشي رئيسًا لمجموعة "سوق رأس المال المحلية" ومديرًا عامًا لشركة أبوظبي للخدمات المالية (التابعة لبنك أبوظبي الوطني)، وحصل بعد ذلك على لقب مدير أول في "مجموعة إدارة الأصول" خلال شهر أكتوبر 2006. ويعمل السيد مطر البلوشي حاليًا كرئيس تنفيذي للاستثمار في شركة داس القابضة، كما أنه عضو في مجلس إدارة بنك السلام، وسايه كورب في البحرين، وشركة اتصالات مصر، والعربية للطيران. وهو رئيس الاستثمار وعضو لدى شركة الإمارات للاستثمارات الاستراتيجية، ورئيس مجلس إدارة شركة معالم القابضة في البحرين.

ويحمل السيد مطر البلوشي شهادة البكالوريوس في الصيرفة والإدارة المالية من جامعة أركنساس في الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد سلمان صالح المحميد

عضو مجلس الإدارة

غير تنفيذي
عضو منذ: 15 فبراير 2010
بدء الدورة الحالية: 17 مارس 2021
الخبرة: أكثر من 35 عامًا

يتمتع السيد سلمان صالح المحميد بخبرة تمتد إلى أكثر من 35 عامًا. فهو يشغل حاليًا المناصب التالية: رئيس لجنة التدقيق في بنك السلام، ورئيس مجلس إدارة برج الجوار وبرج الصفوة، ونائب رئيس مجلس إدارة سوليدرتي بحرين ونائب رئيس مجلس إدارة دار البلاد، ورئيس مجلس إدارة شركة تعبئة كوكاكولا البحرين. وهو كذلك ممثل مالك جلوبال اكسبرس وموفنبيك البحرين.

وقد شغل السيد سلمان المحميد سابقًا منصب عضو مجلس إدارة وعضو في اللجنة التنفيذية واللجنة الاستثمارية ولجنة الاستراتيجيات بالبنك البحريني السعودي. كما شغل أيضًا منصب الرئيس التنفيذي لشركة خدمات مطار البحرين الدولي، والمدير الاستثماري لشركة ماغنا القابضة.

السيد سلمان المحميد حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، ودبلوما في إدارة الفنادق، وبكالوريوس في الإدارة العامة.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

مجلس الإدارة (يتبع)

السيد سالم عبدالله العوادي

عضو مجلس الإدارة

مستقل
عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة الحالية: 17 مارس 2021
الخبرة: 33 عامًا

يشغل السيد سالم عبدالله العوادي مناصب مختلفة في عدة شركات مرموقة في سلطنة عمان، فهو عضو مجلس إدارة بنك السلام – سيشل، ونائب الرئيس التنفيذي للشركة العمانية لخدمات التمويل (ش.م.ع.ع.)، وعضو مجالس إدارة شركة أعلاف ظفار (ش.م.ع.ع.)، وشركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة (ش.م.ع.ع.). كما إنه رئيس مجلس إدارة كلٍّ من: شركة دواجن ظفار (ش.م.ع.ع.)، ووكالة ريتال للسفر والسياحة.

السيد سالم العوادي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال، كما يحمل شهادة الدبلوم العالي في المحاسبة من جامعة ستراثكلايد في المملكة المتحدة، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لينكولن في المملكة المتحدة.

السيد خالد سالم الحليان

عضو مجلس الإدارة

مستقل
عضو منذ: 24 فبراير 2015
بدء الدورة الحالية: 17 مارس 2021
الخبرة: أكثر من 40 عامًا

السيد خالد سالم الحليان رجل أعمال مخضرم يتمتع بخبرة عالية المستوى تربو على 40 عامًا شملت مختلف القطاعات، وهو يتقلد حاليًا منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر في مؤسسة مدينة دبي للطيران. وخلال مسيرته المهنية الحافلة، شغل السيد خالد الحليان عدد من المناصب القيادية في مصرف الإمارات المركزي، ودائرة التنمية الاقتصادية بدبي، إلى جانب دوره المحوري في تأسيس المنطقة الحرة بمطار دبي، ورئاسة دائرة المالية، وتأسيس دائرة التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر في مؤسسة مدينة دبي للطيران.

كما دعم السيد خالد الحليان تأسيس إدارة التنمية الاقتصادية، وشركة إعمار العقارية، وجمعية المدققين الداخليين الإماراتية، وجمعية الجولف الإماراتية، وهيكلة المشاريع لشركة ألمنيوم دبي، والمركز التجاري العالمي بدبي، والطيران المدني بدبي، ومراقبة الخدمات المصرفية بمصرف الإمارات المركزي. كما أشرف السيد خالد الحليان على تنفيذ إنشاء المبنى الجديد لمركز النور لتدريب وتأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في دبي. ويتقلد السيد خالد الحليان عددًا من المناصب الهامة، فهو نائب رئيس جمعية التدقيق الإماراتية (التابع لمعهد المدققين الداخليين الأمريكي)، ورئيس مجلس إدارة مركز النور للاحتياجات الخاصة بدبي، ورئيس مجلس إدارة إعمار الجنوب بدبي، وعضو مجلس إدارة لدى كلٍ من: شركة إعمار للتطوير، وشركة أملاك العقارية. وقد أصبح مؤخرًا عضو في مجلس أمناء الجامعة الأمريكية في الإمارات.

يحمل السيد خالد الحليان شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة برادفورد – المملكة المتحدة، وبكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الإمارات – إمارة العين.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

مجلس الإدارة (يتبع)

السيد زايد علي راشد الأمين

عضو مجلس الإدارة

غير تنفيذي
عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة الحالية: 17 مارس 2021
الخبرة: أكثر من 24 عامًا

السيد زايد الأمين رجل أعمال بحريني يتمتع بخبرة تزيد عن 24 عامًا في قطاعي المالية والاستثمار، ويشغل حاليًا منصب الرئيس التنفيذي للاستثمارات في مجموعة علي راشد الأمين، كما أنه عضو مجلس إدارة في العديد من الشركات منها: رئيس مجلس إدارة شركة بحرين غورميه ورئيس مجلس إدارة سایاکورب وعضو في مجلس إدارة بنك السلام، ومجموعة سوليدرتي، وشركة استيراد الاستثمارية، وبنك الخليج الأفريقي "كينيا". كما كان في السابق عضو مجلس إدارة شركة مداد الخليج للطاقة، وشركة راماكازا اللوجستية "قطر"، وشركة تخزين الأغذية المحدودة "السعودية". وقبل انضمامه إلى مجموعة الأمين عمل لدى بنك البحرين الوطني، وتوري لو الدولية لإدارة الأصول.

والسيد زايد الأمين حاصل على درجة الدراسات العليا في المالية والاستثمار من كلية لندن الإدارية والمالية، كما حضر العديد من الدورات التنفيذية في الإدارة والمالية والاستثمار.

السيد الحر محمد السويدي

عضو مجلس الإدارة

مستقل
عضو منذ: 22 مارس 2018
بدء الدورة الحالية: 17 مارس 2021
الخبرة: 18 عامًا

السيد الحر محمد السويدي هو خبير استراتيجي يتمتع بخبرة تزيد عن 18 عامًا في مجال الاستثمارات وإدارة المحافظ الاستثمارية في كل من الأسهم المدرجة والخاصة. وهو يشغل حاليًا منصب رئيس مجلس إدارة بي اتش ام كابيتال في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما إنه عضو مجلس إدارة كلٍّ من: بنك السلام في مملكة البحرين وبنك السلام – سيشل. وفي بداية مسيرته المهنية عام 2004، شغل السيد الحر السويدي مناصب قيادية في هيئة أبوظبي للاستثمار بدولة الإمارات العربية المتحدة كمدير محفظة ومدير للصندوق ومدير الاستثمار. كما عمل أيضًا في عدد من المجالس الاستشارية للشركاء العامة والشركات الدولية الخاصة التي تضم ليونارد غرين وشركاؤه، ومجموعة بلاكستون، ومجموعة كارلايل، وأبولو للإدارة العالمية، وآريس للإدارة، وشركة سيلفر ليك بارتنرز.

والسيد الحر السويدي حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة تشابمان، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

مجلس الإدارة (يتبع)

السيد هشام الساعي

عضو مجلس الإدارة

غير تنفيذي
عضو منذ: 17 مارس 2021
بدء الدورة الحالية : 17 مارس 2021
الخبرة: 24 عامًا

يتمتع السيد هشام الساعي بخبرة تزيد عن 24 عامًا في إدارة الاستثمارات المالية وإدارة الأصول العقارية وتمويل الشركات. وهو عضو في مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية ببنك السلام. كما يشغل حاليًا منصب نائب الرئيس التنفيذي في المجموعة الرئيسية. كما أنه عضو مجلس إدارة ورئيس لجنة التدقيق والمخاطر في مجموعة ماكلارين المحدودة. بالإضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة في كلٍ من: شركة إنفستكورب القابضة (ش.م.ب.)، ومشروع المدينة الجنوبية، وشركة ديار المحرق (ذ.م.م.)، وشركة خليج البحرين للتطوير (ذ.م.م.)

علاوة على ما سبق، يشغل السيد هشام الساعي منصب رئيس لجنة المكافآت وعضو لجنة التدقيق والمخاطر بمؤسسة ناس ش.م.ب البحرين. وهو أيضًا نائب رئيس مجلس إدارة شركة لاما العقارية، وعضو مجلس إدارة مجموعة سوليدرتي.

السيد هشام حاصل على ماجستير إدارة الأعمال من كلية لندن للأعمال، وأكمل برنامج INSEAD YMP للإدارة التنفيذية. وهو يحمل شهادة بكالوريوس محاسبة من جامعة تكساس.

السيد طارق عبدالحافظ سالم العجيلي

عضو مجلس الإدارة

مستقل
عضو منذ: 17 مارس 2021
بدء الدورة الحالية: 17 مارس 2021
الخبرة: 21 عامًا

السيد طارق العجيلي هو عضو مجلس الإدارة في بنك السلام، وعضو مجلس إدارة سوليدرتي بحرين. كما يشغل حاليًا منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القابضة (ش.م.ع.ع.)، وظفار للتأمين (ش.م.ع.ع.) وشركة عمان للاستثمار والتمويل (ش.م.ع.ع.). وبالإضافة لذلك، يشغل السيد طارق منصب عضو مجلس إدارة بنك ظفار (ش.م.ع.ع.).

يحمل السيد طارق درجة البكالوريوس في المحاسبة والدراسات المالية من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من كوادر متخصصة تتميز بالمهارات والخبرة اللازمة لقيادة البنك بمراعاة اشتراطات الحوكمة وتحقيق أهداف جميع منتسبي البنك والجهات ذات العلاقة فيه. وفي إطار الالتزام بالأنظمة، فقد تم الحرص على أن يتألف مجلس الإدارة من أعضاء يتمتعون بخبرات وخلفيات مهنية كافية. وفي هذا الإطار يقوم مجلس الإدارة بصفة دورية بمراجعة تشكيلته والمساهمات التي يقدمها أعضاؤه واللجان المنبثقة عن المجلس. ويخضع تعيين أعضاء مجلس الإدارة للدراسة المسبقة من لجنة الترشيحات والحوكمة وموافقة السادة المساهمين ومصرف البحرين المركزي. ويخضع تصنيف أعضاء مجلس الإدارة "التنفيذيين" و"غير التنفيذيين" و "المستقلين" للتعريفات الواردة في قواعد مصرف البحرين المركزي.

وينتخب كل عضو في مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات، حيث يتوجب عليه بعد انقضائها أن يتقدم من جديد إلى الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للمساهمين في حال رغبته في إعادة تعيينه. ويخضع حضور اجتماعات مجلس الإدارة للأنظمة واللوائح المنصوص عليها في قواعد مصرف البحرين المركزي.

لا يوجد حالياً في بنك السلام تمثيل نسائي في مجلس الإدارة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجنس	رجال	نساء
العدد	9	0
النسبة	100%	0%

ومع ذلك، سيضع البنك في اعتباره تمثيل المرأة في مجلس الإدارة في المستقبل.

تفويض ومهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

تتمثل المهمة الرئيسة لمجلس الإدارة في الإشراف على تنفيذ المبادرات الاستراتيجية للبنك ومباشرة عملياته وفقا للهياكل والنظم القانونية والرقابية المقررة. كما أن المجلس مسؤول عن القوائم المالية الموحدة للبنك وعن مدى ملاءمة الأنظمة المالية والتشغيلية وضوابط الرقابة الداخلية، فضلاً عن تنفيذ مبادئ أخلاقيات العمل وقواعد السلوك. وقد قام المجلس بتكليف الرئيس التنفيذي للمجموعة لتولي مسؤوليات الإدارة اليومية للبنك.

يعمل مجلس الإدارة وفقًا لبرنامج رسمي بالنسبة للموضوعات التي تتطلب منه اتخاذ قرارات بشأنها بما يضمن استمرارية مجلس الإدارة في مسؤوليته في تحديد توجهات البنك والتي تتضمن:

- مراجعة الخطة الاستراتيجية للبنك
- مراجعة أداء الإدارة التنفيذية (جميع الأشخاص المعتمدين)
- تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية
- الموافقة على شراء المواد والتصرف في الأصول
- الموافقة على النفقات الرأسمالية
- الموافقة على مستويات الصالحيات
- تعيين مدققي الحسابات ومراجعة القوائم المالية وأنشطة التمويل
- مراجعة تقرير حوكمة الشركات
- الموافقة على الخطة والموازنة التشغيلية السنوية
- تأمين الالتزام بالأنظمة والاشتراطات الرقابية
- دراسة ومراجعة كفاية وسلامة ضوابط الرقابة الداخلية
- إقرار جميع السياسات المتعلقة بعمليات البنك وممارسته لمهامه وأنشطته

نظام الانتخاب في مجلس الإدارة

تنص المادة 25 من النظام الأساسي للبنك والمتعلقة بمجلس الإدارة على ما يلي:

1. يتولى إدارة البنك مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن **5** أعضاء ينتخبهم المساهمون عن طريق التصويت التراكمي السري وذلك بمقتضى أحكام قانون الشركات التجارية بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي على تعيينهم. ويعين أعضاء مجلس الإدارة او ينتخبوا لدورة مدتها **3** سنوات قابلة للتجديد. التصويت التراكمي يعني أن كل مساهم سوف يكون له عدد من الأصوات يعادل عدد الأسهم التي يملكها في الشركة، ويتمتع بحق التصويت لمرشح واحد أو يوزع أصواته على المرشحين الذين يختارهم.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

نظام الانتخاب في مجلس الإدارة (يتبع)

2. يجوز لكل مساهم يملك 10% أو أكثر من رأس المال تعيين من يمثله في مجلس الإدارة بنفس تلك النسبة من عدد أعضاء المجلس، ويسقط حقه في التصويت في النسبة التي يتم التعيين عنها. فإذا بقيت له نسبة لا تؤهله لتعيين عضو آخر يجوز له استخدام تلك النسبة في التصويت.
3. ينتخب مجلس الإدارة عن طريق الاقتراع السري رئيسًا ونائبًا واحدًا او أكثر للرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويحل نائب الرئيس مكان الرئيس أثناء غيابه أو إذا حالت أي ظروف دون حضوره. وترسل نسخة من قرار انتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائبه إلى وزارة الصناعة والتجارة وإلى مصرف البحرين المركزي.
4. يجب أن يتكون مجلس الإدارة من أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين وفق شروط وأحكام مصرف البحرين المركزي.
5. لا يجوز تعيين أو انتخاب أي شخص عضواً بمجلس الإدارة إلا بعد أن يقر كتابة بقبول الترشيح، على أن يتضمن الإقرار الإفصاح عن أي عمل يقوم به بصورة مباشرة أو غير مباشرة يشكل منافسة للشركة، وأسماء الشركات والجهات التي يزاول العمل فيها أو يشغل عضوية مجالس إدارتها.

تناولت المادة 27 من النظام الأساسي "حالات إنهاء العضوية في مجلس الإدارة"، ونصت على ما يلي:

تنتهي عضوية العضو في المجلس في الأحوال التالية:

1. إذا تخلف عن حضور أربع جلسات متتالية في السنة بدون عذر مقبول وقرر مجلس الإدارة إنهاء عضويته
2. إذا استقال من منصبه بطلب كتابي
3. إذا فقد أي من الاشتراطات المنصوص عليها في المادة 26 من النظام الأساسي
4. إذا تم تعيينه أو انتخابه بخلاف أحكام القانون
5. إذا أساء استعمال عضويته للقيام بأعمال منافسة للشركة أو ألحق ضررًا فعليا بها
6. إذا أدين من قبل أية محكمة بالسرقة او الاختلاس أو النصب أو التزوير أو إصدار شيكات بدون رصيد أو أي من الجرائم التي ينص عليه القانون
7. إذا أعلن إفلاسه
8. إذا أنهى أي من المساهمين تعيينه في المجلس كممثل له او إذا صوت المساهمون في الجمعية العمومية على إقالته بموجب المادة رقم 44
9. إذا اعتبره مصرف البحرين المركزي غير مستحق لهذا المنصب.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

العضو المستقل هو العضو الذي قرر مجلس الإدارة بشكل محدد بأنه ليس لديه أية علاقة جوهرية من شأنها التأثير على استقلاليته في اتخاذ قراراته مع الأخذ في الاعتبار جميع الحقائق المعروفة. وقد أفصح أعضاء مجلس الإدارة عن استقلاليتهم بتوقيعهم على الإقرار السنوي لأعضاء مجلس الإدارة والذي من خلاله أعلنوا أنه خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 قد استوفوا جميع الشروط المطلوبة من مختلف الجهات الرقابية لكي يتم اعتبارهم أعضاء مستقلين.

يتكون مجلس الإدارة من الأعضاء التالية أسماؤهم كما في 31 ديسمبر2022:

الأعضاء غير التنفيذيين

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	رئيس مجلس الإدارة
السيد مطر محمد البلوشي	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد سلمان صالح المحميد	عضو مجلس إدارة
السيد هشام صالح الساعي	عضو مجلس إدارة
السيد زايد علي الأمين	عضو مجلس إدارة

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الأعضاء المستقلين

السيد سالم عبد الله العوادي	عضو مجلس إدارة
السيد الحر محمد السويدي	عضو مجلس إدارة
السيد خالد سالم الحليان	عضو مجلس إدارة
السيد طارق عبدالحافظ العجيلي	عضو مجلس إدارة

تم انتخاب جميع أعضاء مجلس الإدارة الحاليين لفترة ثلاث سنوات بتاريخ 17 مارس 2021.

ميثاق مجلس الإدارة

تبنى مجلس الإدارة ميثاقًا يشمل الصلاحيات والأعراف اللازمة لحوكمة البنك. وقد صادق المجلس على الميثاق مع بدء دورته في عام ٢٠٢١م ويشمل معلومات عامة حول تشكيلة مجلس الإدارة، تصنيف أعضاء مجلس الإدارة، اللجان المنبثقة عن المجلس، دور ومسئوليات مجلس الإدارة، لائحة سلوك مجلس الإدارة، مكافآت وتقييم المجلس، العلم بالمعلومات الداخلية، تعارض المصالح ومعلومات أخرى خاصة بالمجلس. وتتم مراجعة وتعديل الميثاق بشكل دوري وتعديله كلما تطلب الأمر.

تعارض المصالح

يمتلك البنك إجراءات موثقة للتعامل مع الأوضاع والمواقف التي تندرج ضمن "تعارض مصالح" أعضاء المجلس. في حالة نظر مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه في أية أمور تندرج ضمن "تعارض المصلحة" لدى أعضاء المجلس يتم اتخاذ القرارات بشأنها بإجماع أصوات مجلس الإدارة/اللجان المنبثقة عنه. في هذه الأحوال يمتنع عضو مجلس الإدارة المعني عن المشاركة في المناقشات وعملية التصويت على القرار. ويتم تسجيل هذه الحالات في المحاضر الخاصة بمداولات المجلس او اللجان المنبثقة عنه. ويجب على أعضاء مجلس الإدارة إبلاغ المجلس بالكامل بالتعارض (المحتمل) للمصالح في نطاق أنشطتهم مع البنك والالتزامات تجاه المؤسسات والجهات الأخرى حالما تنشأ والامتناع عن التصويت على الموضوع. ويشمل هذا الإفصاح جميع الوقائع الجوهرية في حالة العقد أو المعاملة التي يشارك فيها عضو المجلس. ويجب تزويد المساهمين - عند الطلب - بتقرير تفصيلي عن الامتناع عن التصويت بسبب تعارض المصالح.

يوضح ما يلي الحالات التي امتنع فيها أعضاء مجلس الإدارة عن التصويت بسبب تضارب المصالح:

الأعضاء	حالات الامتناع عن التصويت	الحالة
السيد هشام صالح الساعي	3 حالات	وافق عليها مجلس الإدارة
السيد زايد علي الأمين	حالتان	وافق عليها مجلس الإدارة
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	حالة	وافق عليها مجلس الإدارة
السيد مطر البلوشي	حالة	وافق عليها مجلس الإدارة
السيد الحر محمد السويدي	حالة	وافق عليها مجلس الإدارة
السيد سلمان المحميد	حالة	وافق عليها مجلس الإدارة
السيد طارق العجيلي	حالة	وافق عليها مجلس الإدارة

توجيه وتهيئة أعضاء المجلس الجدد

عندما يتم تعيين أعضاء جدد بمجلس الإدارة، يتم تزويدهم بخطاب التعيين ودليل إداري يحتوي على معلومات ذات صلة بأداء واجباتهم كأعضاء في مجلس الإدارة. ويتضمن الدليل إرشادات وضوابط حوكمة الشركات، وعرض لميثاق المجلس واللجان المنبثقة عنه والسياسات الرئيسية. ويحتفظ المجلس بجدول رسمي بالأمور التي يتوجب اتخاذ قرارات بشأنها لضمان أن توجهات البنك وضوابطها هي من مسئولية مجلس الإدارة.

قواعد السلوك

أقر مجلس الإدارة قواعد السلوك التي يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة الالتزام بها وهي كالتالي:

- أن يعملوا بأمانة ونزاهة وبنية حسنة مع بذل الجهد والعناية اللازمة بما فيه مصلحة البنك وأصحاب المصلحة
- أن يعملوا ويتصرفوا فقط في نطاق مسئولياتهم
- أن يكون لديهم الفهم المناسب بشئون البنك وتكريس وقت كاف لمسئولياتهم
- أن يحافظوا على سرية مناقشات ومداولات المجلس
- أن لا يسيئوا استخدام المعلومات التي يتلقونها من خلال منصبهم كأعضاء في مجلس الإدارة
- أن لا يستفيدوا من مناصبهم كأعضاء بمجلس الإدارة بطريقة غير لائقة

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

- أن يتأكد العضو من أن أموره/أمورها المالية الشخصية سوف لن تؤدي إلى خسارة سمعة البنك
- أن يحتفظوا بمعرفة كافية/تفصيلية بشأن نشاطات البنك وأدائه لكي يتمكنوا من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة
- أن يكونوا مستقلين في اتخاذ قراراتهم وأن يتخذوا جميع الخطوات المعقولة لكي يطمئنوا على سلامة جميع قرارات المجلس
- أن يعتبروا أنفسهم ممثلين عن المساهمين ويعملوا تبعاً لذلك
- أن لا يوافقوا على أن يتحمل البنك التزامات ما لم يكن/تكن تعتقد في ذلك الوقت وعلى أسس معقولة، بأن البنك قادر على الوفاء بتلك الالتزامات عندما يتطلب منه ذلك
- أن لا يوافقوا على إتمام أعمال البنك أو التسبب أو السماح بإتمام أعمال البنك بطريقة تؤدي إلى احتمالية تحمل البنك مخاطر كبيرة أو حدوث خسارة جسيمة لدائني البنك
- أن يتعاملوا بشكل عادل ومنصف وباحترام مع موظفي البنك وزبائنه الذين يتعاملون معهم
- أن لا يدخلوا في منافسة مع البنك
- أن لا يطلب العضو أو يقبل هدايا كبيرة من البنك لنفسه/لنفسها أو لمشاركيه/مشاركيها
- أن لا يستغل البنك فرص الأعمال المتاحة للبنك لنفسه/لنفسها أو لمشاركيه/مشاركيها
- أن يبلغ العضو المجلس عن أي تعارضات محتملة مع المصالح
- أن يتغيبوا عن أي مناقشات او اتخاذ قرارات تشتمل على موضوع لا يكونوا مؤهلين لتقديم مشورة موضوعية أو تتألف من موضوع يؤدي إلى حدوث تعارض في المصالح

تقييم أداء المجلس

أعتمد المجلس «إطار تقييم الأداء» والمصمم لتوفير الفرصة للأعضاء لتقييم أدائهم بشكل سنوي. ويركز هذا التقييم الذاتي على ثلاثة تصنيفات أساسية وهي كالتالي:

- تقييم أداء مجلس الإدارة كوحدة
- تقييم أداء اللجان كوحدة
- التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة

تم تقييم المجلس ولجانه المختلفة عن العام 2022وقد كانت نتيجة التقييم مرضية.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

تعني مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كما هو منصوص عليها في المادة 34 من النظام الأساسي ما يلي:

"تحدد الجمعية العامة العادية مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز تقدير مجموع هذه المكافآت بأكثر من 10% من صافي الربح بعد خصم الاحتياطات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأسمال الشركة المدفوع على المساهمين، كما يجوز للجمعية العامة أن تقرر صرف مكافآت سنوية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة في السنوات التي لا يحقق فيها البنك أرباحاً أو السنوات التي لا يوزع البنك فيها أرباحاً على المساهمين على أن يوافق على ذلك وزير الصناعة والتجارة، ويجب أن يشمل تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة على بيان شامل لكل ما حصل عليه أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية. وفقًا لما هو وارد بنص المادة 188 من القانون.

يقوم مجلس الإدارة بناءً على توصية لجنة المكافآت، ووفقًا للقوانين والأنظمة المعمول بها بتحديد شكل ومبلغ تعويض أعضاء مجلس الإدارة الخاضع للموافقة النهائية من المساهمين في الاجتماع السنوي العام، وتقوم لجنة المكافآت بإجراء مراجعة سنوية لتعويضات أعضاء مجلس الإدارة.

يتألف هيكل ومستوى تعويضات مجلس الإدارة، بمقتضى سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة من المساهمين في الجمعية العمومية السنوية، مما يلي:

1. مكافأة سنوية بناءً على النتائج المالية السنوية للبنك وبما يحدده القانون.
2. إجمالي المبلغ مستحق الدفع إلى كل عضو بالمجلس كبدل حضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه خلال السنة.

ويصادق المساهمون على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماع الجمعية العمومية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن أعضاء مجلس الإدارة من موظفي البنك لن يحصلوا على أية مكافآت كأعضاء مجلس إدارة. أما الأعضاء من غير الموظفين في البنك فلا يجوز لهم القيام بأية ترتيبات استشارية مع البنك دون الحصول على موافقة مسبقة من المجلس. ولا يجوز لأعضاء لجنة التدقيق، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، التقديم أو الحصول على مكافآت لقاء تقديم خدمات محاسبية، استشارية، قانونية، أو مصرفية استثمارية أو مالية للبنك.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

اجتماعات المجلس والحضور

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بناء على دعوة من رئيس المجلس أو نائبه (في حالة غيابه أو إصابته بعجز) أو إذا طلب ذلك عدد من الأعضاء حسب ميثاق مجلس الإدارة. وبموجب قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للبنك، يعقد مجلس الإدارة ما لا يقل عن أربع اجتماعات في السنة. ويكون انعقاد اجتماع مجلس الإدارة قانونيًا بحضور ما لا يقل عن نصف أعضاء المجلس شخصيا. يمكن الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العمومية السنوية لعام 2022 لمعرفة أعضاء مجلس الإدارة الذين حضروا اجتماع الجمعية المذكور.

أما تفاصيل اجتماعات مجلس الإدارة التي عقدت خلال عام 2022 فهي كالتالي.

اجتماعات مجلس الإدارة لعام 2022 - أربع اجتماعات خلال السنة كحد أدنى

الأعضاء	10 فبراير	12 مايو	13 يونيو	22 سبتمبر	13 نوفمبر	12 ديسمبر
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	√	√	√	√	√	√
السيد الحر محمد السويدي	√	√	√	√	√	√
السيد خالد سالم الحليان	√	√	√	√	√	√
السيد مطر محمد البلوشي	√	√	*	√	√	√
السيد سالم عبد الله العوادي	√	√	√	√	√	√
السيد سلمان صالح المحميد	√	√	√	√	√	√
السيد زايد علي راشد الأمين	√	√	√	√	√	√
السيد طارق عبدالحافظ سالم العجيلي	√	√	√	√	√	√
السيد هشام الساعي	√	√	√	√	√	√

حصص أعضاء مجلس الإدارة

عدد الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة، مقارنة بين عامين كما في 31 ديسمبر 2022 كالتالي:

الأعضاء	عدد الأسهم	
	2022	2021
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	0	0
السيد مطر محمد البلوشي	0	0
السيد سالم عبد الله العوادي	0	0
السيد الحر محمد السويدي	0	0
السيد خالد سالم الحليان	11,641	11,302
السيد زايد علي الأمين	5,150,000	5,000,000
السيد سلمان صالح المحميد	0	0
السيد طارق عبدالحفيظ العجيلي	0	0
السيد هشام صالح الساعي*	3,036,668	735,000

*ملكية غير مباشرة

الموافقة على معاملات الأطراف ذات العلاقة

يتبع البنك عملية معينة للتعامل مع المعاملات التي تشارك فيها الأطراف ذات العلاقة. تتطلب مثل هذه المعاملات موافقة بالإجماع من مجلس الإدارة. وطبيعة وحجم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة مفصح عنها في القوائم المالية الموحدة حسب الإيضاح رقم 29 للأطراف ذات العلاقة.

المعاملات الجوهرية التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة

تتطلب أية معاملة تتجاوز قيمتها 5 ملايين دينار بحريني ولغاية 15 مليون دينار بحريني موافقة اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأية معاملة تزيد قيمتها عن 15 مليون دينار بحريني تستوجب اعتماد مجلس إدارة البنك. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستحواذ على 20% من أي شركة يستوجب الحصول على موافقة مجلس الإدارة بغض النظر عن المبلغ.

العقود الجوهرية والتمويلات المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا خلال عام 2022

يتعامل البنك مع أعضاء مجلس إدارته ومدرائه والمؤسسات التابعة له على أساس عدم التضارب في المصالح وبمقتضى الشروط التجارية المتعلقة بمخاطر انكشافها والودائع المستلمة منهم. وتخضع كافة التسهيلات المالية الممنوحة إلى أعضاء الإدارة العليا للسياسات المطبقة على الموظفين والتي تتم مراجعتها واعتمادها من لجنة المكافآت والترشيحات.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

وفيما يلي العقود الجوهرية والتمويلات المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا خلال عام 2022:

- تسهيلات تمويلية مقدمة إلى أعضاء معينين في مجلس الإدارة والأطراف ذات الصلة بمبلغ إجمالي قدره 315,848 ألف دينار بحريني.
- تسهيلات تمويلية مقدمة إلى الإدارة العليا بمبلغ إجمالي قدره 510,756 ألف دينار بحريني.

إن جميع معاملات الأطراف ذات العلاقة مفصح عنها في الإيضاح رقم 29 من القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

العضويات التي يحتفظ بها الأعضاء لدى مجالس إدارة أخرى

تتطلب الضوابط واشتراطات الحوكمة التي وضعها مصرف البحرين المركزي أن لا يكون للعضو عضوية في أكثر من ثلاث مجالس إدارة شركات مساهمة عامة في البحرين. وقد استوفي جميع أعضاء مجلس الإدارة هذا المتطلب وأصبحوا معتمدين من قبل مصرف البحرين المركزي.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتشكيل أربع لجان بمهام ومسئوليات محددة، وهي اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والمخاطر، لجنة المكافآت ولجنة الترشيحات والحوكمة.

فيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بعمل بعض لجان مجلس الإدارة خلال العام 2022، وملخص لتواريخ اجتماعات اللجان، وحضور الأعضاء وملخص للمسئوليات الرئيسية لكل لجنة.

اللجنة التنفيذية

تعمل اللجنة بموجب الصلاحيات المفوضة للمجلس وتوفر التوجيهات اللازمة للإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالأمور ذات العلاقة بعمل البنك، كما هي مفوضة للمجلس، لمعالجة المسائل التي تنشأ عن اجتماعات المجلس. وتتولى اللجنة مسؤولية مراجعة المسائل التجارية المتعلقة بمخاطر الائتمان والسوق، ومراجعة الإستراتيجية، وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة.

اجتماعات اللجان في عام 2022 - أربعة اجتماعات على الأقل في السنة.

عقدت اللجنة أربع اجتماعات خلال عام 2022 كالتالي:

الأعضاء	7 فبراير	9 يونيو	13 سبتمبر	30 ديسمبر
السيد مطر محمد البلوشي (الرئيس)	√	√	√	√
السيد هشام الساعي	√	√	√	√
السيد سالم عبد اللّه العوادي	√	√	√	√
السيد زايد علي الأمين	√	√	√	√

لجنة التدقيق والمخاطر

تقع على عاتق اللجنة مسؤولية مساعدة المجلس في الاضطلاع بواجباته الرقابية فيما يتعلق بمسائل التدقيق الداخلي والمخاطر والالتزام، بما في ذلك سلامة البيانات المالية للبنك، وعمليات ونظم التقارير المالية، والضوابط الداخلية والضوابط المالية. كما تعمل اللجنة كنقطة وصل بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي والمجلس. وتتحمل اللجنة أيضًا مسؤولية التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالإبلاغ عن المخالفات ومراقبة معاملات الأطراف ذات العلاقة.

اجتماعات اللجان في عام 2022 - أربعة اجتماعات على الأقل في السنة.

عقدت اللجنة سبعة اجتماعات خلال عام 2022 كالتالي:

الأعضاء	3 فبراير	8 مايو	6 يونيو	2 أغسطس	12 سبتمبر	7 نوفمبر	8 ديسمبر
السيد سلمان صالح المحميد (الرئيس)	√	√	√	√	√	√	√
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	√	√	√	√	√	√	√
السيد خالد سالم الحليان	√	√	√	√	√	√	√
السيد الحر محمد السويدي	√	√	√	√	√	√	√
السيد طارق عبدالحافظ العجيلي	√	√	√	√	√	√	√

لجنة المكافآت

يتمثل دور اللجنة في توفير إجراءات نظامية وشفافة لوضع سياسة تعويضات للمجلس والرئيس التنفيذي للمجموعة والإدارة التنفيذية (الأشخاص المعتمدون الذين يتحملون المخاطر المادية) والموظفين، ويضمن أن تكون التعويضات المعروضة تنافسية بما يتماشى مع ما هو سائد في السوق وتدفعها المؤسسات المماثلة وتتفق مع المسؤوليات المسندة إلى الموظف. وبالإضافة

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

إلى ذلك، تقر اللجنة خطط التعويضات الخاصة لمجلس الإدارة، بما في ذلك مكافآت الأداء السنوية (البونس) والحوافز القصيرة / طويلة الأجل، لجذب الموظفين الرئيسيين وتحفيزهم والاحتفاظ بهم.

اجتماعات اللجان في عام 2022 - اجتماعين على الأقل في السنة.

عقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال عام 2022 كالتالي:

الأعضاء	3 فبراير	6 يونيو	2 أغسطس	8 ديسمبر
سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني (الرئيس)	√	√	√	√
السيد خالد سالم الحليان	√	√	√	√
السيد الحر محمد السويدي	√	√	√	√

لجنة الترشيحات والحوكمة

يتمثل دور اللجنة في تقييم المرشحين وترشيحهم إلى المجلس، فضلاً عن تسهيل عملية تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان وأعضاء مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، فإن اللجنة مسؤولة عن ضمان حصول أعضاء مجلس الإدارة على التدريب الكافي خلال السنة حتى يتمكنوا من أداء واجباتهم في المجلس واللجان التي يعملون من فيها. كما تم تكليف اللجنة بمسؤولية ضمان أن يكون إطار حوكمة الشركات الخاص بالبنك كافيًا ويمتثل للوائح السائدة. وتتواصل اللجنة مع مسؤول حوكمة الشركات بالبنك الدارة الأنشطة المتعلقة بالحوكمة.

اجتماعات اللجان في عام 2022 - اجتماعين على الأقل في السنة.

عقدت اللجنة اجتماعين خلال عام 2022 كالتالي:

الأعضاء	7 فبراير	13 سبتمبر
السيد سالم عبدالله العوادي (الرئيس)	√	√
السيد مطر محمد البلوشي	√	√
السيد طارق عبدالحافظ العجيلي	√	√
الدكتور فريد المفتاح (عضو هيئة الرقابة الشرعية)	√	√

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

يعمل البنك تماشياً مع تعليمات هيئة الرقابة الشرعية التي تتألف من 4 من رجال العلم البارزين. وتقوم الهيئة بمراجعة أنشطة البنك لضمان مطابقة جميع المنتجات والاستثمارات مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وعلاوة على ذلك، تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراجعة وفحص معايير الفرز للتبرعات والأعمال الخيرية بالإضافة إلى عقود الرعاية.

وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بالتأكد من وجود وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي وبأنها تقوم بأداء واجباتها كما هو منصوص عليه في نموذج هيئة الرقابة الشرعية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI.

بالإضافة إلى ذلك، يشكل عضو معين من هيئة الرقابة الشرعية جزءًا من لجنة الترشيحات وحوكمة الشركات لضمان توافق المسائل المتعلقة بإدارة الشركات مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

يجتمع أعضاء الهيئة ما لا يقل عن أربع مرات سنوياً، ويتم مكافأة أعضائها بمكافآت سنوية وبدل حضور عن كل اجتماع، مع التعويض المناسب عن تكاليف السفر. ولا يتم دفع أية مكافآت متعلقة بالأداء لأعضاء الهيئة.

يتم تقييم أداء هيئة الرقابة الشرعية على أساس التقييم الذاتي وتقديمها إلى المجلس لمراجعتها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

الشيخ عدنان عبد الله القطان

رئيس الهيئة

الشيخ عدنان القطان حائز على درجة الماجستير في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف من جامعة أم القرى في مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ودرجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية وهو قاضي بالمحكمة الشرعية الكبرى التابعة لوزارة العدل بمملكة البحرين. الشيخ عدنان القطان عضو في هيئات الفتوى والرقابة الشرعية في عدد من البنوك والمؤسسات المالية، كذلك يرأس جمعية السنابل لرعاية الأيتام بمملكة البحرين، وهو أيضا رئيس مجلس أمناء المؤسسة الخيرية الملكية التابعة للديوان الملكي بمملكة البحرين، ورئيس بعثة البحرين للحج. وهو أيضا خطيب جامع مركز أحمد الفاتح الإسلامي. كما أسهم الشيخ عدنان القطان في وضع مسودة قانون الأحوال الشخصية بوزارة العدل. ويشارك بصورة منتظمة في اللجان الإسلامية والدورات التدريبية والحلقات الدراسية والمؤتمرات.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

د. فريد يعقوب المفتاح
عضو هيئة الرقابة الشرعية

يشغل الدكتور فريد المفتاح منصب وكيل وزارة الشؤون الإسلامية بوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في مملكة البحرين، وهو عضو في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وقاضي سابق في المحكمة الكبرى الشرعية الاستئنافية. يرأس الدكتور فريد الهيئة الشرعية للمصرف الخليجي التجاري، كما عمل سابقاً بصفته محاضراً في جامعة البحرين، وله العديد من البحوث والأوراق العلمية المنشورة. الدكتور فريد حاصل على شهادة الدكتوراة في الفلسفة الإسلامية من جامعة أدنبرة في بريطانيا.

الدكتور نظام محمد يعقوبي
عضو هيئة الرقابة الشرعية

يعتبر الشيخ نظام محمد يعقوبي من أكبر وأهم علماء الشريعة المتخصصين في الصيرفة الإسلامية، لديه إلمام بالعلوم الإسلامية والاقتصادية من خلال التقائه بكبار العلماء من مختلف أنحاء العالم الإسلامي. حاصل على شهادة الدكتوراه في الشريعة من جامعة ويلز كما أنه حاصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد ومقارنة الأديان من جامعة "ماك غيل" في كندا. قام الشيخ بتعليم الدراسات الشرعية في البحرين وحاضر في جميع أنحاء العالم. وهو عضو في العديد من المجالس الدولية: المجلس الشرعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة الرقابة الشرعية لمؤشر داو جونز الإسلامي، المجلس الشرعي بمصرف البحرين المركزي، المجلس الشرعي للسوق المالية الاسلامية الدولية، وهو أيضا عضو في عديد من الهيئات الشرعية المحلية والدولية. كما قام الشيخ بتحقيق العديد من المخطوطات الإسلامية، وله أكثر من 500 محاضرة مسموعة ومرئية باللغتين العربية والانجليزية.

الدكتور أسامة محمد بحر
عضو هيئة الرقابة الشرعية

الشيخ أسامة محمد بحر من علماء الشريعة المتخصصين والمعروفين في التمويل الإسلامي، وهو يمتلك خبرة كبيرة في مجال هيكلة المنتجات المالية والإسلامية والعقود الإسلامية بالإضافة إلى مساهمته في إعداد العديد من الأبحاث حول التمويل والصيرفة الإسلامية. يحمل الشيخ أسامة بحر درجة البكالوريوس من جامعة الأمير عبد القادر للدراسات الإسلامية في الجزائر، وكذلك درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي من كلية الإمام الأوزاعي في لبنان ودرجة دكتوراه في الهندسة المالية الاسلامية من جامعة أوروبا الإسلامية. وهو عضو في عدد من الهيئات الشرعية.

الجمعية العمومية السنوية:

يقوم مجلس الإدارة بإبلاغ المساهمين عن أداء البنك عبر اجتماع الجمعية العمومية السنوية، الذي ينعقد بناء على دعوة من رئيس مجلس الإدارة، ويعقد خلال الأشهر الثلاثة التالية لنهاية السنة المالية للبنك.

على جميع أعضاء مجلس الإدارة، وخاصة رئيس المجلس ورؤساء اللجان، وعضوًا واحدًا على الأقل من هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الخارجي أن يحرصوا على حضور هذا الاجتماع للرد على أسئلة المساهمين التي تقع ضمن مسؤولياتهم.

يقدم مجلس الإدارة للمساهمين البيانات التالية كحد أدنى لاعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية:

- البيانات المالية المدققة للبنك
- معاملات الأطراف ذات العلاقة
- تقرير حوكمة الشركات
- تقرير عن المسؤولية الاجتماعية
- تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان وأعضاء مجلس الإدارة
- مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية

الإدارة التنفيذية

يفوض مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للمجموعة لإدارة البنك، والذي يعتبر هو والإدارة التنفيذية الجهتين المسؤولتين عن تنفيذ القرارات والاستراتيجيات التي يعتمدها المجلس وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الإدارة التنفيذية

السيد رفيق النايض

الرئيس التنفيذي للمجموعة

الخبرة: أكثر من 30 عاماً

السيد رفيق النايض من المصرفيين المتمرسين بالمنطقة حيث يتمتع بخبرة تزيد عن 30 عامًا في قطاع المصارف والخدمات المالية. وقد انضم إلى بنك السلام قادمًا من دويتشه بنك، حيث كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة دويتشه بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى جانب عمله كرئيس إقليمي لدويتشه بنك بدولة الإمارات العربية المتحدة. كما شغل منصب رئيس تنفيذي لفرع دويتشه بنك بمركز دبي المالي العالمي. وقبل انضمامه إلى دويتشه بنك، شغل السيد النايض منصب الرئيس التنفيذي للمؤسسة الليبية للاستثمار. كما تولى العديد من المناصب العليا الدولية في قطاعيّ النفط والغاز والخدمات المالية. وهو حاليًا رئيس مجلس إدارة البنك الخليجي الإفريقي وعضو مجلس إدارة مجموعة سوليدرتي القابضة.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الإدارة التنفيذية (يتبع)

السيد أنور محمد مراد

نائب الرئيس التنفيذي - الخدمات المصرفية

الخبرة: أكثر من 29 عاماً

يتمتع السيد أنور مراد بخبرة تربو على 29 عامًا في مجالات الصيرفة الخاصة، والخزانة، وإدارة مخاطر السوق، والخدمات المصرفية. قبيل تقلده المنصب الحالي مع بنك السلام، شغل السيد مراد منصب نائب الرئيس التنفيذي رئيس إدارة الصيرفة الخاصة بالبنك منذ مايو 2006م. قبل انضمامه إلى بنك السلام، عمل السيد مراد في بنك مسقط- البحرين كرئيس للصيرفة الخاصة. وقبل ذلك شغل أيضًا منصب مدير مخاطر السوق الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورئيس عمليات الخزانة مع بنك إي بي إن أمرو البحرين، هذا بالإضافة إلى تقلده لعدد من المناصب الإدارية الهامة مع سيتي بنك البحرين. يمتلك السيد مراد معرفة مستفيضة، وخبرة طويلة في الخدمات المصرفية للمستهلكين الدوليين، والخزانة، ومنتجات الاستثمار بدءًا من سوق المال، وأوراق النقد الأجنبية، والديون الثانوية، وهيكلة المنتجات.

السيد إيهاب عبداللطيف أحمد

نائب الرئيس التنفيذي - الشئون المؤسسية

الخبرة: أكثر من 27 عاماً

يمتلك السيد إيهاب أحمد مجموعة واسعة من الخبرات المهنية تزيد عن 27 عامًا في جميع التخصصات القانونية الرئيسية، بما في ذلك الخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية للشركات، والقانون الجنائي، وقانون العمل، والقوانين الدولية العامة والخاصة. وقبل انضمامه إلى بنك السلام، كان المستشار العام وأمين سر مجلس الإدارة ورئيس الشؤون القانونية ورئيس قسم الالتزام ومكافحة غسيل الأموال في مصرف الطاقة الأول - البحرين First Bahrain-Bank Energy . وكان السيد أحمد نقطة الاتصال الرئيسية بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكذلك بين البنك والمساهمين، حيث يقدم المشورة والتوجيهات الارشادية حول مبادئ وممارسات حوكمة الشركات. وعمل السيد إيهاب كرئيس قسم الشؤون القانونية والالتزام ومكافحة غسيل الأموال في بنك الاستثمار الدولي – البحرين (IIB)، وشغل منصب رئيس الشؤون القانونية ورئيس قسم مكافحة غسيل الأموال وأمين سر مجلس الإدارة لشركة الخليج للتمويل والاستثمار. كما عمل أيضًا في عدد من الشركات الرائدة في مملكة البحرين وقبل 15 عامًا من وصوله إلى مملكة البحرين، خدم السيد أحمد كمستشار قانوني لوزارة العدل في السودان. يحمل السيد أحمد درجة البكالوريوس في القانون من كلية القانون - جامعة الخرطوم، السودان. وفي يناير 2017، حصل على الدبلوم الدولي في الحوكمة والمخاطر والالتزام من وكالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجامعة مانشستر بالمملكة المتحدة. وهو حاصل أيضاً على شهادة بار السودانية من السودان وهو عضو مسجل في جمعية المحامين السودانيين كمحامي أمام مختلف محاكم القانون وهو موظف الالتزام المعتمد من الأكاديمية الأمريكية لإدارة المالية - دبي، الإمارات العربية المتحدة. في عام 2014، تم منح السيد أحمد جائزة أفضل مسؤول مكافحة غسيل الأموال في مجلس التعاون الخليجي.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الإدارة التنفيذية (يتبع)

السيد يوسف أحمد إبراهيم

رئيس الشؤون المالية

الخبرة: أكثر من 29 عاماً

السيد يوسف إبراهيم هو مصرفي متمرس يمتلك أكثر من 29 عامًا من الخبرة في مجالات المالية والتدقيق. وهو المسؤول الأول عن إدارة ومراقبة الإدارة المالية والضريبية للبنك والشركات التابعة لها ومن بين أهم مسؤولياته المساهمة في التخطيط الاستراتيجي للبنك وقيادة وتوجيه عملية الميزانية والمحافظة على إطار محاسبي مناسب وإنشاء نظام فعال لإدارة التكاليف والرقابة الداخلية. قبل انضمامه إلى بنك السلام، شغل السيد إبراهيم منصب الرئيس المالي في بنك الطاقة الأول لأكثر من 9 سنوات. كما عمل في بنك الخليج الدولي كنائب الرئيس للتدقيق الداخلي وعمل أيضًا في دائرة التدقيق وضمان جودة الأعمال في برايس ووتر هاوس كوبرز. السيد إبراهيم هو محاسب قانوني معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية وهو عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين.

السيد عبدالكريم تركي

الرئيس المسئول عن العمليات

الخبرة: أكثر من 42 عاماً

السيد عبدالكريم تركي مصرفي محنك يتمتع بخبرة تربو على 42 عامًا في مجال الخزانة، والعمليات، والتدقيق، والرقابة الداخلية، إدارة معالجة الأصول وإدارة المخاطر، وقد كان من المشاركين الرئيسيين في إنشاء وهيكلة البنك، وتأسيس إدارة العمليات. وقد تم تعيينه عضوًا رئيسيًا في لجنة الاختيار والتنفيذ للنظام الأساسي للخدمات المصرفية وكان له دورًا رئيسيًا في نجاح عمليتي الاستحواذ وتحويل كافة أعمال بي ام اي بنك إلى بنك السلام بالإضافة إلى عضويته في لجان إدارية رئيسية أخرى. قبيل انضمامه للعمل مع البنك في عام 2006م، شغل السيد تركي منصب نائب رئيس عمليات الخزانة في سيتي بنك البحرين حيث اكتسب خبرته من خلال ترؤسه للعديد من الإدارات والوحدات. كما شارك تركي أيضًا في إطلاق الخدمات المصرفية الإسلامية للاستثمار سيتي بنك. السيد تركي حاصل على درجة الماجستير في الاستثمار والتمويل من جامعة هال في المملكة المتحدة.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الإدارة التنفيذية (يتبع)

السيد أحمد عبد الله سيف

رئيس الاستراتيجية والتخطيط

الخبرة: أكثر من 16 عاماً

يمتلك السيد أحمد سيف خبرة تتجاوز 16 عامًا في القطاع المصرفي. قبيل التحاقه ببنك السلام في عام 2008م كمدير ضمن فريق الاستثمار، عمل السيد سيف في مصرف "دي بي اس" بسنغافورة كمحلل استثماري. في عام 2012م، تقلد السيد سيف منصب قسم رئيس إدارة الاستثمارات، ليتولى بعدها في عام 2016م منصب رئيس الاستحواذات الاستراتيجية وإدارة الاستثمارات للمجموعة. السيد سيف عضو في مجالس الإدارة لعدد من الشركات التابعة لبنك السلام منها مصرف السلام-سيشيل، شركة "إن إس القابضة ذ.م.م"، وشركة ساما الاستثمارية، وهو يحمل شهادة الماجستير في المالية والقانون المالي مع مرتبة الشرف من جامعة "سو أس" في لندن بالمملكة المتحدة، وشهادة البكالوريوس في التجارة، تخصص المال والاقتصاد من جامعة "دي بول» الأمريكية.

السيد حسين علي عبدالحق

رئيس الخزينة والأسواق المالية

الخبرة: أكثر من 22 عاماً

يتمتع السيد حسين عبد الحق بخبرة متميزة في مجال الخزينة والأسواق المالية من خلال خبرته العملية التي امتدت إلى أكثر من 22 عامًا حيث عمل في مجال إدارة السيولة والاستثمار في أسواق المال المختلفة، هيكلة المنتجات الإسلامية، وأدوات التحوط وإدارة العلاقات مع المؤسسات المصرفية. انضم السيد عبدالحق إلى بنك السلام في عام 2007م كتنفيذي في دائرة الخزينة، حيث اضطلع بمسؤولية تأسيس مختلف أقسام الدائرة، وقاد عملية دمج قسمي الخزينة في بنك السلام وبنك البحرين السعودي في العام 2010م، ومرة أخرى مع بي ام اي بنك في عام 2014م. قبل التحاقه للعمل مع بنك السلام، عمل السيد عبدالحق سابقًا في دائرة الخزينة مع بنك التمويل الكويتي بالبحرين لمدة تزيد عن 5 سنوات. السيد عبدالحق خريج جامعة البحرين بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف في برنامج الماجستير في التمويل والصيرفة الإسلامية، كما أنه يحمل شهادة محلل المالي المعتمد (CFA) من الولايات المتحدة الأمريكية.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الإدارة التنفيذية (يتبع)

السيد أحمد جاسم مراد

رئيس الخدمات المصرفية للشركات

الخبرة: أكثر من 26 عاماً

يمتلك السيد أحمد جاسم مراد أكثر من 26 عامًا من الخبرة في القطاع المصرفي والتي تغطي مجالات تشمل الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات التجارية. قبل انضمامه إلى بنك السلام، شغل منصب رئيس الخدمات المصرفية للشركات وعضو في لجنة الائتمان في بنك البحرين الوطني. يحمل السيد مراد درجة البكالوريوس في التسويق من جامعة سينت إدوارد - أوستن، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية ودبلوم في الدراسات التجارية من جامعة البحرين وشهادة الدبلوم من جامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى حضوره لعدد من الدورات التدريبية داخل وخارج مملكة البحرين.

السيد علي حبيب قاسم

رئيس الخدمات المصرفية الخاصة

الخبرة: أكثر من 23 عاماً

السيد علي حبيب قاسم هو مصرفي متمرس ومختص في إدارة علاقات الزبائن وإدارة العمليات المصرفية الخاصة، وذلك بفضل خبرته التي تتجاوز 23 عامًا في العمل المصرفي الاستثماري الخاص والمؤسسي. قبيل التحاقه ببنك السلام في عام 2011م، عمل في عدد من المصارف المحلية، إذ كان مسؤولاً عن العمليات المصرفية المؤسسية، وإدارة علاقات الزبائن مع المؤسسات المالية والحكومية. وهو حاصل على شهادة الماجستير في العلوم من جامعة إيمرسون ببوستن في الولايات المتحدة الأمريكية.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الإدارة التنفيذية (يتبع)

السيد صادق الشيخ

رئيس المعاملات المصرفية الدولية

الخبرة: أكثر من 25 عامًا

السيد صادق الشيخ هو مصرفي محترف يتمتع بخبرة تزيد عن 25 عامًا في القطاع المصرفي التجاري بمملكة البحرين. يدير السيد الشيخ الاستثمارات في دول مجلس التعاون الخليجي، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وشرق إفريقيا وجنوب آسيا، ورابطة الدول المستقلة (CIS) حيث عمل على تطوير المنتجات التمويلية التي تشمل على التمويلات الدولية، والخدمات المصرفية المراسلة، وأدوات تمويل التجارة العالمية، وتأمين ائتمان الصادرات، هذا بالإضافة إلى توليه مهام مراجعة الحد الائتماني للبلدان والمصارف. قبل انضمامه إلى بنك السلام في عام 2014، تقلد السيد الشيخ منصب رئيس المؤسسات المالية والمصرفية الدولية في بي ام اي بنك لمدة 10 سنوات، كما شغل أيضًا العديد من المناصب العليا لمدة 7 سنوات في الشركة العربية للاستثمار في دائرة العمليات وإدارة المخاطر، ودائرة الخدمات المصرفية الدولية، والتي تغطي المؤسسات المالية، والشركات العاملة في الأسواق الدولية. السيد الشيخ حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال تخصص المالية والتسويق من جامعة بنغالور.

السيد كريشنان هاريهاران

رئيس إدارة المخاطر

الخبرة: أكثر من 38 عامًا

السيد كريشنان هاريهاران هو مصرفي متمرس يتمتع بخبرة تزيد عن 38 عامًا في البنوك التقليدية والإسلامية في المنطقة والهند. قبل انضمامه إلى بنك السلام في عام 2019، عمل السيد كريشنان في بنك الإثمار - البحرين كرئيس إدارة المخاطر. وقبل ذلك كان جزءًا من فريق تأسيس لبنك العز الإسلامي في سلطنة عمان. وهو حاصل على درجتي بكالوريوس في التجارة والاقتصاد من جامعات في الهند. كما يحمل درجة الماجستير في الإدارة المالية من معهد جامانالال باجاج للدراسات الإدارية في مومباي – الهند.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الإدارة التنفيذية (يتبع)

السيد محمد يعقوب بوحجي

رئيس الخدمات المصرفية للأفراد

الخبرة: أكثر من 21 عاماً

لدى السيد محمد بوحجي خبرة تزيد عن 21 عاماً في مجال الاستشارات والخدمات المصرفية، وقد انضم في عام 2006م للعمل مع بنك السلام حيث تولى عملية تأسيس قسم التدقيق الداخلي، ووضع السياسات والإجراءات المصرفية لمختلف دوائر البنك خلال عملية التأسيس. وقد انتقل السيد بوحجي في عام 2009م إلى قسم الخدمات المصرفية للأفراد حيث عمل على تطوير المنتجات والخدمات المقدمة للأفراد، ووضع الأنظمة التقنية والسياسات الرئيسة. مما ساهم في تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية التي أحدثت نقلة نوعية للخدمات المصرفية للأفراد في بنك السلام، والتي عززت بشكل كبير أرباح وأصول البنك. كان للسيد بوحجي دور محوري في نجاح عمليتي الاستحواذ والاندماج وإتمام إجراءات التحوّل بشكل سلس التي قام بها بنك السلام على البنك البحريني السعودي وبي ام اي بنك. قبل التحاقه للعمل مع بنك السلام، عمل السيد بوحجي مع شركة إرنست ويونغ في دائرة خدمات مخاطر الأعمال، حيث كان مسؤولاً عن التدقيق، وتقديم الاستشارات للمؤسسات المالية الكبرى والهيئات الحكومية داخل البحرين وخارجها. يحمل السيد بوحجي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكلايد للأعمال الإدارية من جلاسكو، بالمملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في المحاسبة. كما استكمل أيضاً دورات إدارية في كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية، وكلية آيفي للأعمال في كندا.

السيدة منى البلوشي

رئيس الموارد البشرية والشئون الإدارية

الخبرة: أكثر من 23 عامًا

انضمت السيدة منى البلوشي إلى بنك السلام منذ التأسيس في العام 2006م، وهي تمتلك خبرة تتجاوز 23 عامًا في مجال الموارد البشرية، وقوانين العمل، اكتسبتها من خلال عملها السابق كرئيسة لدائرة الموارد البشرية في ديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد، ومن قبلها كإدارية في دائرة الموارد البشرية في شركة كي بي إم جي. ولقد كان للسيدة البلوشي دورًا رئيسيًا في نجاح عمليتي الاستحواذ التي قام بها البنك على البنك البحريني السعودي، وبي ام اي بنك بما يتعلق باندماج الموارد البشرية لتلك البنوك مع البنك. وتحمل السيدة البلوشي درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديبول بمدينة شيكاغو الأمريكية، كما تحمل زمالة معهد تطوير الموارد البشرية البريطاني (CIPD). شاركت السيدة البلوشي في برنامج إعداد وتأهيل القياديين المنظم من صندوق الـ WAQF بالتعاون مع جامعة أيفي في هونغ كونغ وتورنتو.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الإدارة التنفيذية (يتبع)

السيد قاسم تقوي

المستشار العام

الخبرة: أكثر من 20 عامًا

السيد قاسم تقوي هو مستشار قانوني محترف ذو خبرة أكثر من 20 عامًا في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، والخدمات المصرفية الإسلامية، والخدمات المصرفية للأفراد، والشؤون المالية، وقانون الشركات، وقانون العمل، والعقارات، والمقاولات. خلال حياته المهنية، قام السيد تقوي بمتابعة الأمور القانونية المستجدة للبنك في دول مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. شغل السيد تقوي عدة مناصب تنفيذية في عدد من المؤسسات المصرفية والمالية في المنطقة. وبالإضافة إلى المسؤوليات التنفيذية الحالية كرئيس للشؤون القانونية للمجموعة، فإن السيد تقوي عضو في عدد من لجان الإدارة بما فيها لجنة الاستثمار، ولجنة المعالجات والتحصيل. السيد تقوي حاصل على درجة البكالوريوس في القانون، وهو محام مسجل لدى وزارة العدل والشئون الإسلامية في مملكة البحرين.

د. محمد برهان أربونا

رئيس الرقابة الشرعية

الخبرة: أكثر من 25 عامًا

يمتلك الدكتور محمد أربونا خبرة تربو على 25 عامًا في القطاع المصرفي الإسلامي. قبل التحاقه ببنك السلام عمل الدكتور أربونا كرئيس قسم الرقابة الشرعية، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في مصرف سيرة الاستثماري بمملكة البحرين. وقد تقلد قبل ذلك في بيت التمويل الكويتي في البحرين منصب رئيس قسم الرقابة الشرعية. كما عمل الدكتور أربونا أيضًا في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية- البحرين (أيوفي) كباحث ومستشار شرعي. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم الدكتور أربونا محاضرات في مجالي الصيرفة الإسلامية، والتمويل الإسلامي، إضافة إلى تقديمه الخدمات الاستشارية لبرامج التوجيه والتمهين لعدد من المؤسسات التعليمية الاحترافية. الدكتور أربونا عضو سابق في اللجنة المنشأة من قبل مصرف البحرين المركزي لإدارة السيولة بين المصارف الإسلامية، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في القانون المقارن تخصص الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ودرجة الماجستير في القانون المقارن، كما أنه حاصل أيضًا على درجة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية، والدبلوم العالي في التربية من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الإدارة التنفيذية (يتبع)

السيد علي الخاجة

رئيس الالتزام ومكافحة غسيل الأموال

الخبرة: أكثر من 14 عامًا

يتمتع السيد علي الخاجة بخبرة طويلة في مجال الالتزام تمتد إلى 14 عامًا. قبل التحاقه للعمل مع بنك السلام، عمل مع بيت التمويل الكويتي-البحرين حيث كان مسؤولاً عن مختلف الجوانب التنظيمية بما فيها التأكد من توافق استثمارات الزبائن وتداولاتهم مع تشريعات وقوانين مصرف البحرين المركزي. كما قضى السيد الخاجة فترة من حياته المهنية مع مصرف البحرين المركزي، حيث تولى مهمة الإشراف والتدقيق على المؤسسات المالية الإسلامية في البحرين. يحمل السيد الخاجة شهادة البكالوريوس في الأعمال المصرفية والمالية من جامعة البحرين، وشهادة الدبلوما العالمية في الالتزام من الجمعية الدولية للالتزام.

السيد أحمد بن عبدالرحيم آل محمود

رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

الخبرة: أكثر من 16 عامًا

يتمتع السيد أحمد آل محمود بخبرة مهنية في مجال الرقابة والتدقيق الشرعي تربو على 16 عامًا. قبل التحاقه ببنك السلام، قام بتأسيس الإدارة الشرعية في كل من بي ام اي بنك والمصرف العالمي، بالإضافة إلى انضمامه لفريق الدائرة الشرعية بمصرف أبوظبي الإسلامي. ولقد كان له دورًا هامًا في نجاح عملية الاستحواذ التي قام بها البنك على بي ام اي بنك، حيث كان عضوًا في لجنة تحول بي ام اي بنك. هو حاصل على الماجستير في التمويل الإسلامي من جامعة بولتون – المملكة المتحدة، ويعمل حالياً على تحضير رسالة الدكتوراة في نفس الجامعة. كما أنه حاصل على البكالوريوس في الدراسات الإسلامية من جامعة البحرين. حصل على العديد من الشهادات المهنية والمتقدمة في مجال التخصص مثل عضوية زمالة برنامج المراقب والمدقق الشرعي المعتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI ودبلوم عالي في الفقه المالي الإسلامي من معهد البحرين للدراسات المصرفية. قام بتقديم العديد من ورش العمل التدريبية عن مبادئ المصرفية الإسلامية وصيغ التمويل والمنتجات المختلفة، وله العديد من المقالات والبحوث الصغيرة المتعلقة بالتدقيق والرقابة الشرعية وفقه المعاملات المالية والتمويل الإسلامي.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الإدارة التنفيذية (يتبع)

محمود قناطي

رئيس التسويق والاتصالات

الخبرة: أكثر من 21 عامًا

يمتلك السيد محمود قناطي خبرة عريقة تتجاوز 21 عاماً في مجال التسويق والاتصالات والعلامات التجارية وذلك على الصعيدين المحلي والإقليمي، والتي اكتسبها بفضل عمله في قطاعات مختلفة، من ضمنها: الخدمات المصرفية، الاتصالات، السيارات والطيران. وخلال الفترة التي قضاها بدولة الإمارات العربية المتحدة، عمل السيد محمود في مؤسسات بارزة ومعروفة، حيث شغل منصب الرئيس الإقليمي للتسويق والعلامات التجارية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وباكستان لدى بنك ستاندرد تشارترد، كما تقلد منصب المدير التسويقي لمنطقة الشرق الأوسط في شركة Insurance Cigna. وتولى السيد قناطي كذلك العديد من المناصب العليا على الصعيد المحلي، فقد اكتسب خبرة في مجال التسويق والاتصالات من خلال عمله لدى كل من: بنك HSBC ، ومطار البحرين الدولي، وشركة بتلكو. وشغل السيد محمود أيضاً منصب رئيس تنفيذي الاتصالات المؤسسية والتسويق في بنك البحرين الإسلامي(BisB)، وبعد ذلك انضم إلى بنك السلام ليتولى منصب رئيس التسويق والاتصالات. يحمل السيد قناطي درجة الماجستير في نظم المعلومات التسويقية من جامعة ساندرلاند، وشهادة البكالوريوس في التسويق من جامعة البحرين.

السيد هيمانثا ويجيسنج

الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا

الخبرة: أكثر من 22 عامًا

يتولى السيد هيمانثا ويجيسنج منصب الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا في بنك السلام، ويمتلك خبرة تزيد عن 22 عاماً في مجال إدارة تكنولوجيا المعلومات بالقطاع المصرفي والمالي في الأسواق الدولية. وقبل توليه لمناصب رفيعة في المملكة المتحدة، عمل السيد هيمانثا في مناطق متعددة تشمل دول في آسيا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وأوروبا. ويحمل السيد هيمانثا العديد من المؤهلات الدولية، ومنها هندسة الأنظمة ومجالات أخرى من تخصص تكنولوجيا المعلومات، علاوة على دراساته العليا في تكنولوجيا المعلومات لدى منظم "Education NCC" بالمملكة المتحدة. يحمل السيد ويجيسنج درجة الماجستير في تكنولوجيا المعلومات للأعمال الاستراتيجية من جامعة بورتسموث – المملكة المتحدة، بالإضافة لدراساته العليا في معهد تشارترد لتكنولوجيا المعلومات بالمملكة المتحدة.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الإدارة التنفيذية (يتبع)

السيد عيسى عبدالله بوحجي

رئيس التدقيق الداخلي

الخبرة: أكثر من 22 عاماً

لدى السيد عيسى بوحجي خبرة تزيد عن 22 عامًا في مجالات الاستشارات، والخدمات المالية، والمؤسسات التجارية والهيئات الحكومية، والتدقيق الداخلي. قبل انضمامه إلى بنك السلام، شغل السيد بوحجي منصب رئيس التدقيق الداخلي، وأمين سر مجلس إدارة أحد البنوك الاستثمارية الإسلامية في مملكة البحرين، كما أنه قضى سنواته الأولى المهنية في العمل مع شركة إرنست ويونغ حيث عمل في مجموعة خدمات التدقيق والضمان ومجموعة خدمات الاستشارات التجارية والمخاطر والتي هي من شأنها تقديم خدمات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر. شغل السيد بوحجي منصب عضو مجلس إدارة ولجنة التدقيق في مصرف السلام- الجزائر، وعضو غير تنفيذي في لجنة التدقيق في شركة منارة للتطوير العقاري ش.م.ب) مقفلة)، وعضو مجلس إدارة في بي ام اي بنك، وعضو مجلس إدارة ولجنة التدقيق في البنك البحريني السعودي، وعضو مجلس إدارة مرحلي في بي ام اي أو بنك في سيشل. السيد بوحجي هو محاسب قانوني معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية، ويحمل ترخيص من ولاية نيو هامشاير، وهو عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، وحاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين

السيد محمد الشهابي

رئيس الابتكار

الخبرة: أكثر من 16 عاماً

يمتلك محمد الشهابي خبرة تزيد عن 16 عامًا في القطاع المصرفي والتي تغطي مختلف المجالات مثل أسواق رأس المال والخدمات المصرفية للشركات والخزينة والخدمات التجارية. هو يشغل حالياً منصب رئيس الابتكار في بنك السلام، وهو مسؤول عن الاستراتيجية الرقمية للبنك ومبادرات التكنولوجيا المالية بهدف الحفاظ على الدور الرائد في تقديم منتجات وخدمات رقمية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في مملكة البحرين.

وقبل انضمامه إلى بنك السلام في عام 2018، كان جزءًا من فريق الخدمات المصرفية للشركات في سيتي بنك البحرين بعد أن أمضى عدة سنوات في دائرة الخزينة والحلول التجارية في سيتي بنك التي تغطي البحرين والمملكة العربية السعودية. بدأ حياته المهنية في المؤسسة العربية المصرفية كجزء من فريق أسواق رأس المال، بالإضافة إلى بنك ABC الإسلامي قبل أن ينتقل إلى فريق تطوير الأعمال في مجلس التنمية الاقتصادية - البحرين مع التركيز على الخدمات المالية.

يحمل السيد محمد شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال والتجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة تكساس الأهلية في فورت وورث - تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

أسهم كبار الموظفين

عدد الأسهم التي يملكها كبار الموظفين، مقارنة بين عامين كما في 31 ديسمبر 2022 كالتالي:

الأسهم	الأعضاء	
	2022	2021
السيد أنور محمد مراد*	772,500	750,000
السيد عبدالكريم تركي	206,192	187
السيد عيسى عبدالله بوحجي	138,523	134,489
الدكتور محمد برهان اربونا	389	378
المجموع	**1,117,604**	**885,054**

* تمثل الأسهم الواقعة تحت وصاية السيد أنور

لجان الإدارة

يساند الرئيس التنفيذي للمجموعة عدد من اللجان الإدارية التي لدى كل منها مسئوليات معينة لإتاحة التركيز على النواحي المتعلقة بالأعمال والمخاطر والاستراتيجية. وفيما يلي نبذة عن اللجان المختلفة وأدوارها ومسئولياتها:

اللجنة	الأدوار والمسئوليات
اللجنة الإدارية التنفيذية	تشرف على اللجان الإدارية الأخرى ومساعدة الرئيس التنفيذي في مختلف الأمور او المواضيع حيثما وعندما يتطلب ذلك.
لجنة الائتمان والمخاطر	توصي اللجنة لمجلس الإدارة بسياسة وإطار عمل إدارة المخاطر. ويتمحور دورها الرئيسي في اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر، ومراقبة المحافظ الاستثمارية، واختبار مدى تحمل المخاطر، ورفع التقارير عن المخاطر إلى مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة عن المجلس، والسلطات الإشرافية، والإدارة التنفيذية. بالإضافة إلى هذه المسئوليات، يشكل اعتماد ومراقبة مخاطر كل عمليات الائتمان جزءًا لا يتجزأ من مسئوليات اللجنة.
لجنة الموجودات والمطلوبات	تتكون المسئوليات الأساسية للجنة من مراجعة سياسة التداول والسيولة لإدارة المخاطر المتعلقة بالميزانية العمومية للبنك.
لجنة الاستثمار	تتولى لجنة الاستثمار مراجعة واعتماد جميع الصفقات المتعلقة باستثمارات تملك الشركات والاستثمارات العقارية ومراقبة أدائها بشكل متواصل. كذلك تتولى اللجنة مسئولية الإشراف على أداء مدراء الصناديق والتوصية باستراتيجيات التخارج بهدف زيادة العوائد للمستثمرين.
لجنة التوجيه لتقنية المعلومات	تشرف اللجنة على عمليات تقنية المعلومات بالبنك، وتوصي بالموازنة السنوية وخطط تقنية المعلومات المصممة حسب استراتيجية البنك المعتمدة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة لكي يحيلها إلى مجلس الإدارة للاعتماد. وتشرف على تنفيذ الخطة المعتمدة لتقنية المعلومات السنوية ضمن الفترة المحددة والميزانية المخصصة.
لجنة المعالجة	تمثل دور لجنة المعالجة في تقييم ومتابعة الأصول المتعثرة للبنك بهدف مضاعفة المبالغ المستردة للبنك.
لجنة الموارد البشرية	تتولى اللجنة مهمة تمكين موظفي البنك من تلبية أهدافهم المهنية والشخصية بموازاة نمو البنك بالتركيز على تعزيز المهارات والتطوير الوظيفي وتقديم الحوافز مقابل الأداء والعمل بقية الحياة.
لجنة أمن المعلومات	يعتبر دور لجنة أمن المعلومات استشارياً بطبيعته، حيث تساعد أصحاب العلاقة بالبنك في تطوير ومراجعة وتنفيذ نظام شامل لإدارة أمن المعلومات بالبنك. ويتمثل دور اللجنة في تقوية كفاءة وفاعلية دائرة أمن المعلومات ايضاً.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

لجنة الاستدامة	تشرف هذه اللجنة على الأمور المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للبنك وإدارة التبرعات وطلبات الرعاية، وتقييم المقترحات وتخصيص الأموال للقضايا التي يلتزم البنك بدعمها، بما يتماشى مع الخطة السنوية للمسؤولية الاجتماعية للشركات وسياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات. تتم مراجعة أي استثناءات من الخطة المعتمدة والتوصية بها لمجلس الإدارة للموافقة عليها. وتشارك اللجنة أيضًا في إعداد تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات، والذي يشكل جزءًا من التقرير السنوي، والذي يوضح بالتفصيل التبرعات والرعاية المقدمة خلال العام. الأمور الاجتماعية التي يدعمها البنك تتضمن الجوانب التالية: • المساعدات الطبية • تقديم الدعم للمحتاجين • مبادرات ثقافية تهتم بالمحافظة على التقاليد البحرينية وتعزيزها في المستقبل
لجنة المخاطر التشغيلية	يتم تعيين لجنة المخاطر التشغيلية من قبل اللجنة التنفيذية لبنك السلام لمساعدة لجنة الهيئة الإدارية التنفيذية واللجان الأخرى في أداء مهامها. ومسؤولياتها تتضمن: 1. مراجعة سياسات المخاطر التشغيلية للبنك، والتي يجب أن يوافق عليها مجلس الإدارة وتكون متماشية مع القيم المؤسسية واستراتيجية البنك. 2. تقديم التوصيات فيما يتعلق بسياسات المخاطر التشغيلية والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية.

التعويضات للإدارة التنفيذية

يخضع دفع مكافأة الأداء (البونس) للرئيس التنفيذي للمجموعة الى توصية من لجنة الترشيحات والمكافآت ومصادقة مجلس الإدارة. أما مكافأة الأداء (البونس) للإدارة العليا فإنها تدفع بتوصية من الرئيس التنفيذي للمجموعة الى لجنة الترشيحات والمكافآت التي تقوم بمراجعتها والموافقة عليها على أن يعتمدها مجلس الإدارة فيما بعد.

الالتزام

لدى البنك سياسات وإجراءات شاملة لضمان الالتزام التام بأنظمة ولوائح الجهات التشريعية والرقابية. ويحرص البنك على مراجعة أنشطة الزبائن المالية بصورة دورية وذلك للتأكد من مطابقتها لمتطلبات التشريعات الرقابية والقانونية.

ويحرص البنك على بذل العناية الواجبة لضمان أن نشاطات زبائن البنك تتم بموجب التوجيهات الصادرة من الجهات الرقابية. ويبذل البنك باستمرار جهده لتعزيز أنظمة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال. وعلى هذا الصعيد، قام البنك بتحديث عملياته في متابعة غسيل الأموال باستخدام نظام معروف جداً.

ويلتزم البنك بنماذج الجرائم المالية المذكورة في دليل قواعد مصرف البحرين المركزي والذي يتضمن تشريعات مكافحة غسيل الأموال الحالية في مملكة البحرين والمطورة بموجب توجيهات وحدة مكافحة الجرائم المالية، وهي المنظمة الدولية المسؤولة عن وضع سياسات مكافحة غسيل الأموال حول العالم. وقد التزم البنك بمتطلبات قانون الالتزام بالضريبة على الحسابات الأجنبية FACTA ومعايير التقارير المعروفة CRS حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الأتعاب وتعيين شركات التدقيق الخارجية

وافق المساهمون خلال اجتماع الجمعية العمومية المنعقد في 17 مارس 2022 على تعيين شركة كي بي ام جي KPMG مدققًا خارجيًا للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ومنح أعضاء مجلس الإدارة صلاحية تحديد أتعابهم.

الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية عملية نشطة ومستمرة على جميع المستويات في البنك. وقد أرسى البنك ثقافة ملائمة لتسهيل تنفيذ عملية الرقابة الداخلية بصورة فعالة. ويشارك كل موظف في البنك في عملية الرقابة الداخلية ويساهم بفعالية بتعرفه على المخاطر في مراحلها المبكرة وبتطبيق عمليات تحكم لتقليل الأضرار وبأقل قدر من التكاليف. ويتم إبلاغ الإدارة العليا بالمخاطر المتبقية ويتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية نحوها.

سياسة الأشخاص الرئيسيين

وضع البنك سياسة للأشخاص الرئيسيين لضمان أن يكون الأشخاص الرئيسيون على علم بالاشتراطات القانونية والإدارية بخصوص امتلاك والتداول في أسهم بغرض منع إساءة استخدام المعلومات الداخلية. ويشمل الأشخاص الرئيسيون أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، موظفين معينين وأي شخص أو مؤسسة ذات صلة بالأشخاص الرئيسيين المحددين. وتناط بلجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة مهام مراقبة تطبيق ومتابعة سياسة الأشخاص الرئيسيين. يمكن الاطلاع على سياسة الأشخاص الرئيسيين من خلال زيارة موقع البنك على الإنترنت.

علاقات الموظفين

يلتزم بنك السلام بخلق بيئة عمل متنوعة وشاملة تشجع على الإبداع والتفرد الذي يجلبه كل موظف معه إلى البنك. ويتم توظيف الموظفين وتعيينهم على أساس الجدارة والكفاءة، ويعمل على تقييمهم بصورة منصفة.

وتماشيًا مع سياسة البنك، والتزاماً منه بمبدأ تكافؤ الفرص الوظيفية وتطبيقًا لمتطلبات الحوكمة الواردة في دليل القواعد الخاص بمصرف البحرين المركزي، يحرص البنك على عدم توظيف أقارب الموظفين حتى الدرجة الرابعة. يجب على الموظفين الحاليين تنبيه دائرة الموارد البشرية عن أي صلة قرابة وعلاقة مع الموظفين الآخرين أو المرشحين للتوظيف، علماً بأنه في حالة عدم القيام بذلك، فسوف يخضع الموظف لإجراءات تأديبية وفقًا للقانون رقم 36 لسنة 2012 بإصدار قانون العمل في القطاع الأهلي ودليل الإرشادات التأديبية للبنك.

سياسة الاتصال

يدرك البنك إن التواصل الفعال مع مختلف الجهات المعنية والجمهور جزءًا لا يتجزأ من حسن إدارة الأعمال. وفي سبيل تحقيق أهداف الاتصال العامة، يتبع البنك مجموعة من المبادئ، مثل: الكفاءة والشفافية والوضوح والوعي الثقافي.

وبهذا الخصوص، يستخدم البنك تقنيات الاتصال الحديثة في الوقت المحدد لنقل رسائل إلى الفئات المستهدفة. ويقوم البنك بالرد من غير تأخير على طلبات المعلومات من الجهات العالمية والجمهور، مع الحرص على تحري الشفافية والانفتاح كلما أمكن مع مراعاة متطلبات السرية الخاصة بالبنك مما يساهم في الحفاظ على مستوى عال من الموثوقية. كما يبادر البنك بصورة سباقة إلى تطوير علاقاته مع الفئات المستهدفة وتحديد الموضوعات المحتملة ذات الاهتمام المشترك. ويحرص البنك في اتصالاته الخارجية على الإصرار على الوضوح والالتزام بهوية بصرية واضحة ومحددة. ويتم توفير مواد الاتصالات الرسمية للبنك باللغتين العربية والإنجليزية.

وتنشر التقارير السنوية والقوائم المالية ربع السنوية وتقرير حوكمة الشركات على الموقع الإلكتروني للبنك، حيث يتيح هذا الموقع للمساهمين الفرصة للحصول على مختلف الاستمارات بسهولة، منها بطاقة التوكيل المستخدمة لحضور اجتماعات الجمعية العمومية السنوية. كما تتوفر الاستمارات المخصصة لتقديم الشكاوى أو لتقديم الاستفسارات التي يتم التعامل بها في وقتها. كما يحرص البنك على الاتصال مع موظفيه بصورة منتظمة عبر الاتصال الداخلي لتوفير أحدث المعلومات حول أنشطة البنك المختلفة.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات

تحدد هذه السياسة الخطوات التي يتوجب على الراغب في الإبلاغ عن المخالفات اتباعها للمسئولين المعينين والإجراءات التي ينبغي على لجنة التدقيق والمخاطر انتهاجها لضمان التحقيق في الشكوى المبلغ عنها بالصورة المناسبة واتخاذ الإجراء المناسب بخصوصها والحرص في نفس الوقت على توفير حماية كافية للموظف الذي قام بالتبليغ عن أي رد فعل عكسي بسبب قيامه بالإبلاغ.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

حدود التفويض بالصلاحيات

إن الحد الأقصى من صلاحيات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والأفراد هي محددة في وثيقة حدود التفويض بالصلاحيات، وهذه الصلاحيات محددة للأنشطة المالية والتشغيلية.

الإفصاح

يحتفظ البنك بسياسة إفصاح تتضمن تفاصيل اتصالات البنك الداخلية والخارجية، ويشرف مجلس الإدارة على عملية الإفصاح والاتصالات مع الجهات المعنية الداخلية والخارجية.

توضيحات بخصوص الاستثمارات من قواعد الالتزام:

رقم التسلسل	القاعدة	التوضيح
1	HC-1.4.6 - يجب أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضوا مستقل لكي يكون هناك توازن مناسب للصلاحيات وقدرات أكبر للمجلس لاتخاذ قرارات مستقلة.	نظرا للخبرة الواسعة لرئيس مجلس الإدارة، رأى مجلس الإدارة أنه من المناسب له أن يصبح رئيساً وقادرا على تمثيل جميع فئات المساهمين بطريقة عادلة. ليس لدى مصرف البحرين المركزي أي اعتراض على هيكل مجلس الإدارة.
2	HC-5.3.2 (لجنة المكافآت) يجب أن تضم اللجنة الأعضاء المستقلين فقط، او بدال عن ذلك فقط الأعضاء غير التنفيذيين الذين أغلبيتهم هم من المستقلين ورئيس المجلس هو عضو مستقل. وهذا يتوافق مع أفضل الأعراف الدولية لضمان أن لجنة المكافآت يجب أن تمارس حكمها بعيدا عن تعارض المصالح المهنية الشخصية	نظرا للخبرة الواسعة لرئيس مجلس الإدارة، فقد تقرر أنه الأكثر ملاءمة لرئاسة اللجنة المذكورة. وليس لدى مصرف البحرين المركزي أي اعتراض على هيكل مجلس الإدارة.
3	HC-6.6.15A يجب ان يترأس لجنة التدقيق والمخاطر عضو مستقل .	نظرا للخبرة الواسعة لرئيس مجلس الإدارة، فقد تقرر أنه الأكثر ملاءمة لرئاسة اللجنة المذكورة. وليس لدى مصرف البحرين المركزي أي اعتراض على هيكل مجلس الإدارة.
4	HC-3.2.1 يجب على مجلس الإدارة ان ينشئ لجنة تدقيق مكونة من ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل بالإضافة إلى رئيس اللجنة	نظرا للخبرة الواسعة لرئيس مجلس الإدارة، فقد تقرر أنه الأكثر ملاءمة لرئاسة اللجنة المذكورة. وليس لدى مصرف البحرين المركزي أي اعتراض على هيكل مجلس الإدارة.

تقرير حوكمة الشركات (يتبع)

الهيكل التنظيمي

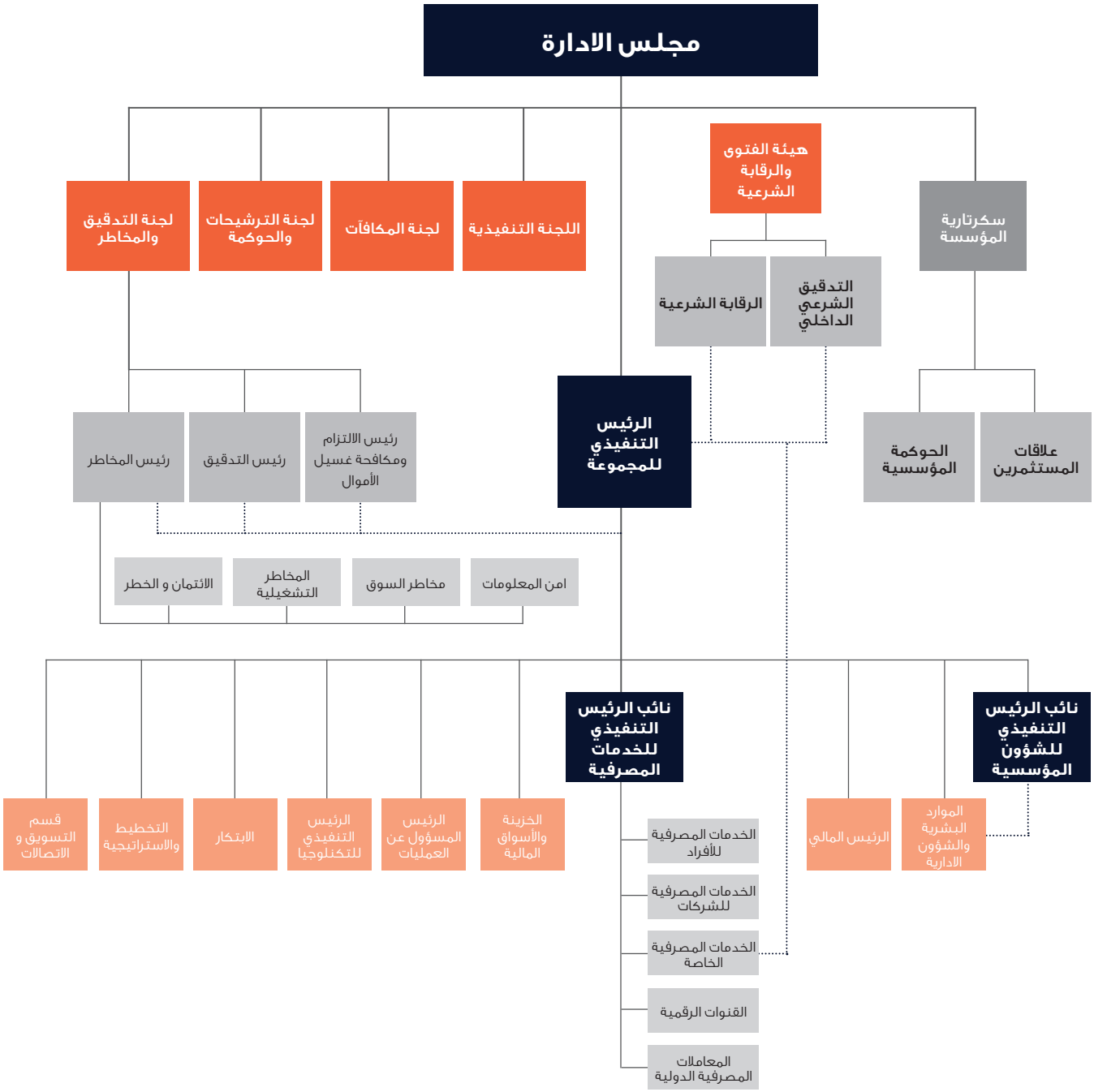

10

إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم كأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

11

تعيين أو إعادة تعيين السادة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم

12

تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، مع الأخذ بأن التعيين سيكون خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي

13

مناقشة ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته اللاحقة

ثانياً

اجتماع الجمعية العمومية غير العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022

الاثنين 20 مارس 2023
الساعة 11 صباحاً

فندق الموفنبيك
المحرق – مملكة البحرين

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية

1. المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية والمنعقد بتاريخ 17مارس 2022.
2. الموافقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع للبنك من مبلغ 249,231,443 دينار بحريني إلى 261,693,015 دينار بحريني عن طريق اصدار 124,615,721 سهما عادي بقيمة اسمية 100 فلس للسهم، وذلك تماشياً مع قرار الجمعية العمومية العادية السنوية للبنك بتوزيع أسهم المنحة.
3. الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، ليعكس التعديلات المذكورة في البند (2) أعلاه، وبناءً عليه اعتماد عقد تأسيس ونظام أساسي معدلين ومعاد صياغتهما للبنك، مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات اللاحقة لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001، وسيكون هذا التعديل خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة.
4. تخويل رئيس مجلس الإدارة و/أو الرئيس التنفيذي للبنك السيد/ رفيق النايض و/أو ممثل عن شركة كيبوينت منفردين، للقيام بالإجراءات اللازمة بما في ذلك التوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدلين للبنك أمام كاتب العدل في مملكة البحرين، وتقديم أي مستندات ذات صلة لدى الجهات الرسمية، فيما يتعلق بالبند (3) أعلاه.

01

المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية والمنعقد بتاريخ 17مارس 2022

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية

الوقت:

12:00 ظهراً

المكان:

فندق الموفنبيك–المحرق– مملكــة البحريــن

الرئيس:

ترأس الإجتماع سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني– رئيس مجلس الإدارة.

النصاب:

أعلن رئيس الإجتماع إكتمال النصاب القانوني لعقد إجتماع الجمعية العمومية غير العادية وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للمصرف حيث بلغت نسبة حضور المساهمين (أصالة ووكالة) ما مجموعه 70.65 %من إجمالي أسهم رأس مال البنك.

مقرر الإجتماع: أجازت الجمعية تعيين المستشار / إيهاب عبد اللطيف أحمد - سكرتير مجلس الإدارة – مقرراً للإجتماع.

حضر الإجتماع من مجلس الإدارة كل من:

1	الشيخ خالد بن مستهيل المعشني	رئيس مجلس الإدارة
2	السيد/مطر محمد البلوشي (عبر Zoom)	نائب رئيس مجلس الإدارة
3	السيد / سلمان صالح المحميد	عضو مجلس الإدارة
4	السيد/ سالم عبدالله العوادي	عضو مجلس الإدارة
5	السيد / زايد علي الأمين	عضو مجلس الإدارة
6	السيد/هشام صالح الساعي	عضو مجلس الإدارة
7	السيد/خالد سالم الحليان (عبر Zoom)	عضو مجلس الإدارة
8	السيد/ الحر محمد السويدي (عبر Zoom)	عضو مجلس الإدارة
9	السيد/ طارق عبدالحافظ العجيلي	عضو مجلس الإدارة

سكرتير الإجتماع:

1	المستشار إيهاب عبد اللطيف أحمد	

بينما حضر من الإدارة التنفيذية للبنك كل من:

1	السيد / رفيق النايض	الرئيس التنفيذي
2	السيد / أنور مراد	نائب الرئيس التنفيذي
3	المستشار إيهاب أحمد	نائب الرئيس التنفيذي – سكرتير المجلس
4	السيد/ يوسف إبراهيم	رئيس الشؤون المالية

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية (يتبع)

وحضر الإجتماع كل من:

1	السيدة/ريان علي	ممثل مصرف البحرين المركزي
2	السيد/حسين محمد	ممثل مصرف البحرين المركزي
3	عيسى الزياني (عبر الهاتف)	ممثل مصرف البحرين المركزي
4	السيدة/نوف البلوشي (عبر الهاتف)	ممثل مصرف البحرين المركزي
5	السيدة/ندى الذوادي (عبر الهاتف)	ممثل وزارة الصناعة والتجارة
6	السيد/جليل العالي	ممثل مدققي حسابات البنك السادة KPMG Fakhro
7	السيد/محمود زليخ	ممثل مدققي حسابات البنك السادة KPMG Fakhro
8	السيدة/ هبة مبارك	ممثل شركة البحرين للمقاصة، مسجلي أسهم البنك.
9	السيد/ وجدي الجلاد	ممثل كي بوينت، مسجلي أسهم البنك.

إستهل الإجتماع الشيخ خالد بن مستهيل المعشني رئيس الإجتماع باسم اللّه والصلاة والسلام على رسول اللّه وعلى آله وصحبه أجمعين، معلناً ترحيبه بالسادة المساهمين وشكرهم على حضور الإجتماع، كما رحب بممثلي مصرف البحرين المركزي وممثلة وزارة الصناعة والتجارة وممثلي السادة KPMG Fakhro مراقبي حسابات البنك وممثل مسجلي أسهم البنك.

1 المصادقة على محضر إجتماع الجمعية العامة غير العادية والمنعقد بتاريخ 30 سبتمبر2021:

أبان الشيخ خالد المعشني أنه قد تم إرسال نسخة من المحضر المذكور لجميع السادة المساهمين ولم ترد أية ملاحظات أو إستفسارات بشأنه، وطلب من المساهمين الحاضرين إبداء أي ملاحظات لديهم أو إجازة المحضر والمصادقة عليه كما جاء.

ولما لم تكن هناك أية ملاحظات حول المحضر:

قرار رقم 1: أجازت الجمعية بالإجماع محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية والمنعقد بتاريخ 30سبتمبر 2021.

2 الموافقة على رفع رأس المال المصرح به للبنك من 2,5 مليار سهم الى 5 مليار سهم (0,100للسهم الواحد) :

قرار رقم 2: أجازت الجمعية بالإجماع على رفع رأس المال المصرح به للبنك من 2,5 مليار سهم الى 5 مليار سهم (0,100للسهم الواحد).

3- الموافقة على رفع رأس المال الصادر والمدفوع للبنك من مبلغ 241,972,275 دينار بحريني (2,419,722,746 سهم (إلى249,231,443 دينار بحريني) 2,492,314,429 سهم) عن طريق اصدار 72,591,683 سهما عادي بقيمة اسمية 100 فلس للسهم، وذلك تماشياً مع قرار الجمعية العمومية العادية السنوية للبنك بتوزيع أسهم المنحة:

قرار رقم 3: أجازت الجمعية بالإجماع على رفع رأس المال الصادر والمدفوع للبنك من مبلغ 241,972,275 دينار بحريني (2,419,722,746 سهم (إلى249,231,443 دينار بحريني) 2,492,314,429 سهم) عن طريق اصدار 72,591,683 سهما عادي بقيمة اسمية 100 فلس للسهم، وذلك تماشياً مع قرار الجمعية العمومية العادية السنوية للبنك بتوزيع أسهم المنحة.

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية (يتبع)

4 **الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، ليعكس التعديلات المذكورة في البند (2) و (3) أعلاه، وليتوافق مع التعديلات المستجدة على قانون الشركات التجارية البحريني رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته اللاحقة، وبناءً عليه اعتماد عقد تأسيس ونظام أساسي معدلين ومعاد صياغتهما للبنك. وسيكون هذا التعديل خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي، ووزارة الصناعة والتجارة:**

قرار رقم 4: أجازت الجمعية بالإجماع على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، ليعكس التعديلات المذكورة في البند (2) و (3) أعلاه، وليتوافق مع التعديلات المستجدة على قانون الشركات التجارية البحريني رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته اللاحقة، وبناءً عليه اعتماد عقد تأسيس ونظام أساسي معدلين ومعاد صياغتهما للبنك. وسيكون هذا التعديل خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي، ووزارة الصناعة والتجارة.

5 **تخويل رئيس مجلس الإدارة و/أو الرئيس التنفيذي للبنك السيد/ رفيق النايض و/أو ممثل عن شركة كيبوينت منفردين، للقيام بالإجراءات اللازمة، بما في ذلك التوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدلين للبنك أمام كاتب العدل في مملكة البحرين، وتقديم أي مستندات ذات صلة لدى الجهات الرسمية، فيما يتعلق بالبند (4) أعلاه:**

قرار رقم 5: أجازت الجمعية بالإجماع تخويل رئيس مجلس الإدارة و/أو الرئيس التنفيذي للبنك السيد/ رفيق النايض و/أو ممثل عن شركة كيبوينت منفردين، للقيام بالإجراءات اللازمة، بما في ذلك التوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدلين للبنك أمام كاتب العدل في مملكة البحرين، وتقديم أي مستندات ذات صلة لدى الجهات الرسمية، فيما يتعلق بالبند (4) أعلاه.

ولما لم تكن هناك بنود أخرى على جدول أعمال الجمعية المنعقدة بصفة غير عادية، تقدم الشيخ خالد المعشني رئيس الجمعية بشكره لجميع الحاضرين من المساهمين وممثلي الجهات الرسمية وأعضاء المجلس وفريق الإدارة التنفيذية على مساهمتهم الفعالة في إنجاح أعمال الجمعية غير العادية، وأعلن فضّ الإجتماع ورفع الجلسة.

رفعت الجلسة في تمام الساعة 12:15ظهراً

الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة
رئيس الجمعية

المستشار / إيهاب عبداللطيف أحمد
نائب الرئيس التنفيذي
مقرر الاجتماع

02

الموافقة على زيادة رأس المال الصادر والمدفوع للبنك من مبلغ 249,231,443 دينار بحريني إلى 261,693,015 دينار بحريني عن طريق اصدار 124,615,721 سهما عادي بقيمة اسمية 100 فلس للسهم، وذلك تماشياً مع قرار الجمعية العمومية العادية السنوية للبنك بتوزيع أسهم المنحة

03

الموافقة على تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، ليعكس التعديلات المذكورة في البند (2) أعلاه، وبناءً عليه اعتماد عقد تأسيس ونظام أساسي معدلين ومعاد صياغتهما للبنك، مع الأخذ بعين الاعتبار التعديلات اللاحقة لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001، وسيكون هذا التعديل خاضعاً لموافقة مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة

04

تخويل رئيس مجلس الإدارة و/أو الرئيس التنفيذي للبنك السيد/ رفيق النايض و/أو ممثل عن شركة كيبوينت منفردين، للقيام بالإجراءات اللازمة بما في ذلك التوقيع على عقد التأسيس والنظام الأساسي المعدلين للبنك أمام كاتب العدل في مملكة البحرين، وتقديم أي مستندات ذات صلة لدى الجهات الرسمية، فيما يتعلق بالبند (3) أعلاه

بنك السلام ش.م.ب.
ص. ب. 18282، المنامة، مملكة البحرين

علاقات المستثمرين
هاتف: 3399 1713 973+
البريد الالكتروني: investors@alsalambank.com
www.alsalambank.com